



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثاني عشر ، السنة الثانية والعشرون ، العدد ٥٣ ، آب- أغسطس ٢٠١٦

عودة اللاجئين إلى ديارهم..
مفتاح السلام في المنطقة







جردة حساب.. وطاقة أمل

• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

بكل صراحة لا يمكن أن نقول أن أوضاعنا بخير، ولا يمكن أن نقول أن وحدتنا الوطنية بخير، ولا يمكن أن نقول أن أوضاع أمتينا العربية والإسلامية بخير، فنحن نمر في أخطر منعطف إنْ كان على الصعيد الداخلي أم على الصعيد العربي.

فعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني، ما تزال نار الاحتلال تكوي شعبنا ليل نهار، وما يزال الانقسام الأسود يراوح مكانه، وينهش فينا رويدا رويدا، ويضعفنا يوما بعد يوم، وهو كارثة حلتْ على مشروعنا الوطني، واستنزفت قوانا جميعا، فلا يجوز لنا أن نستمرئ ذلك، ونخلّف للأجيال القادمة مرارة الانقسام البغيض والفرقة القاتلة، نريد أن نقدم لهم الأمل بالمستقبل.

نقول، أنه في ظل انشغال العالم ومحيطنا العربي بمشاكله، وفي ظل انسداد الأفق لأية تسوية مع الاحتلال، لا بد من الانكفاء على ذاتنا لتحصينها، والانتباه لحالنا، وأن ندخل في ورشة عمل وطنية يتمثل العنصر الجوهري فيها: بالإعلان عن تحديد موعد لإجراء الانتخابات الشاملة لدولة فلسطين برلماناً ورئيساً، والتوافق على انتخاب أو اختيار المجلس الوطني الفلسطيني حسب نظام الانتخابات الذي أقرته اللجنة التنفيذية عام ٢٠١٤، بهدف الحفاظ على المؤسسات الوطنية وتجديد دمائها، وحمايتها من بعض الطروحات والمشاريع التي بدأت تطل برأسها لتضرب مشروعنا ومؤسساتنا الوطنية.

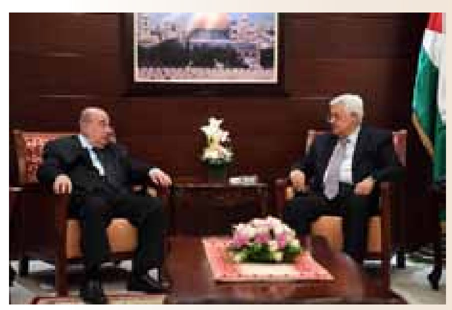
وإذا تعذر كل ذلك، نسعى بكل مسؤولية لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، لحماية منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها بضخ دماء جديدة وشابة في مؤسساتها ودوائرها، وإقرار آليات تنفيذ البرنامج السياسي الذي أقره المجلس المركزي في دورته الأخيرة، لأنه يشكل خطة عمل وطنية لا يختلف عليها أو معها حتى المنتقدين أو الرافضين والمقاطعين لعقد هذه الدورة للمجلس، وهنا لابد من الإشارة إلى أننا في اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد دورة عادية للمجلس الوطني القائم قد انتهينا من عملنا، وسنقوم باستئناف الاتصالات اللازمة، بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية المقررة في بداية أكتوبر القادم، لتحديد مكان وزمان عقد هذه الدورة، مع تجديد الدعوة لحركتي حماس والجهاد للمشاركة فيها من خلال حلول يتم التوافق عليها ..

نعم نريد للأجيال القادمة أن تذكرنا بالخير، وأن تتسلم الراية خفاقة، لتكمل مشوار الثورة الذي انطلق عام ١٩٦٤ حتى تحقيق كافة أهدافنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، نريد أن ننهض بشبابنا ونفتح لهم المجال للقيام بدورهم، وتحمل المسؤولية، وأن نمهد الطريق أمامهم دون انقسام وتشرذم، متسلحين بإرادة وعزيمة النصر، ومؤمنين بقضيتهم لمواجهة الإرهاب والعدوان الإسرائيلي وما يقوم به من جرائم وقتل واعتقال واستيطان استعماري تضاعف ٦٠٠٪ منذ عام ١٩٩٤ حتى يومنا هذا، فلقد آن الأوان أن نكسر الحلقة التي يحاول الاحتلال احكامها حول رقابنا جميعاً.

نحن على دراية تامة، وإدراك كامل، أن هناك عقبات كبيرة وصعوبات بالغة قد تعترض طريقنا ونحن نحاول الوصول إلى مبتغانا، ولكن، نستحضر تجربتنا عندما بدأنا التحضير والإعداد لانطلاقة الثورة الفلسطينية، ونستذكر كمْ كانت الطموحات كبيرة، وكمْ كانت العقبات أكبر، ولكن عزائم الرجال كانت أقوى، وتغلبنا بجهود القادة الشهداء على كل ذلك، وانطلقنا، وفتحنا صفحة جديدة في سفر النضال الفلسطيني، ونهضنا بكل عزيمة وإصرار ونحن نرى فجر الحرية آتٍ لا محالة.



داخل العدد ...








المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

مطابع الدستور التجارية

مركز الدستور الفني

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦





الزعنون يسلم الرئيس أبو مازن تقريرا حول عمل اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني

استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ ١-٦-٢٠١٦، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون.

وقدم رئيس المجلس الوطني، للرئيس خلال اللقاء، تقريراً موجزاً حول عمل اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني.

وتضمن تقرير رئيس المجلس الوطني الذي سلمه للسيد الرئيس موجزا حول نتائج عمل اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت أربعة اجتماعات منذ ٢٠١٥/١١/٢٥ حتى تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩ ،أنهت خلالها بحث العديد من القضايا المكلفة بها ، حيث تم التوصية بتكليف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالبحث مع الأخ الرئيس أبو مازن لتحديد



•التوصية بتكليف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالبحث مع الأخ الرئيس أبو مازن لتحديد زمان ومكان عقد دورة عادية للمجلس الوطني القائم

لقاء الرئيس ورئيس المجلس الوطني مع أعضاء المحكمة الدستورية

زمان ومكان عقد دورة عادية للمجلس الوطني القائم، وفقا لما أقرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتضمن التقرير كذلك، أن المجلس الوطني الفلسطيني القائم جاهز للانعقاد حال تحديد زمان ومكان عقده، والعضوية في المجلس الوطني تكون كما هي قائمة وفقاً للنظام والعرف المتبع، وان قوائم العضوية للمجلس الوطني الفلسطيني جاهزة، وليست هناك أية عقبات عند توجيه الدعوات في حال أُقر عقد المجلس.

وتضمن التقرير أيضا الجهود التي بذلت لإشراك حماس والجهاد في أعمال اللجنة التحضيرية منها قيام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتوجيه رسائل رسمية لحركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية، ولكن دون تلقي أي رد منهما.

الرئيس يطالب العرب المساعدة في مقاضاة بريطانيا لإصدارها وعد بلفور

طلب رئيس دولة فلسطين محمود عباس، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المساعدة في إعداد ملف قانوني لرفع قضية ضد الحكومة البريطانية لإصدارها وعد بلفور، وتنفيذه كسلطة انتداب بعد ذلك، الأمر الذي تسبب في نكبة شعبنا وتشريده، وحرمانه من العيش في وطنه، وإقامة دولته المستقلة.

وقال سيادته في كلمته أمام مؤتمر القمة العربية الـ٢٧، الذي عقد يومي ٢٥-٢٦-٧-٢٠١٦ في موريتانيا، وألقاها بالنيابة عنه وزير الخارجية رياض المالكي، «نعمل من أجل فتح ملفات الجرائم الإسرائيلية، التي ارتكبت بحق شعبنا منذ نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، ومروراً بالمجازر التي نفذتها عام ١٩٤٨ وما بعدها».

وقال سيادته: لقد انقضى قرابة قرن من الزمان على صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧، وبناء على هذا الوعد المشؤوم، «وعد من لا يملك، لمن لا يستحق»، تم نقل مئات الآلاف من اليهود من أوروبا وغيرها إلى فلسطين، على حساب أبناء شعبنا الفلسطيني الذين عاشوا وآباءهم وأجدادهم منذ آلاف السنين على تراب وطنهم.

و أضاف سيادته : لاحقاً لذلك، فقد سمحت سلطة الانتداب البريطاني والقوى الكبرى آنذاك، للحركات الإرهابية اليهودية، باقتلاع وطرد وتهجير قرابة نصف سكان فلسطين إلى دول الجوار، وإلى ما تبقى من فلسطين التاريخية. وفي أعقاب النكبة، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير أكثر من ٤٨٥ بلدة وقرية فلسطينية، وترتب على ذلك وجود قرابة ستة ملايين فلسطيني يعيشون حالياً في ديار المنافي والشتات.

أكد سيادة الرئيس : نعمل من أجل فتح ملفات الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق شعبنا منذ نهاية الانتداب البريطاني



على فلسطين ومروراً بالمجازر التي نفذتها عام ١٩٤٨ وما بعدها.

و قال سيادة الرئيس في كلمته : مع حلول هذه الذكرى الأليمة، ومرور حوالي مائة عام على هذه المجزرة التاريخية لأرضنا ومقدرات شعبنا، ومع استمرار هذه الكارثة دون حل، فإننا نطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مساندتنا لإعداد ملف قانوني لرفع قضية ضد الحكومة البريطانية لإصدارها وعد بلفور، وتنفيذه كسلطة انتداب بعد ذلك، الأمر الذي تسبب في نكبة الشعب الفلسطيني، وتشريده، وحرمانه من العيش في وطنه وإقامة دولته المستقلة مثل باقي شعوب المنطقة.

وأضاف : طالما بقي الظلم قائماً على أبناء شعبنا، فإنه لن يغفر لمن تآمروا عليه، وأوصلوه إلى ما يعانيه من تشرد ونكبات ونكسات، وحرموه من أن يعيش حياة طبيعية في وطنه، وأن تكون له دولته المستقلة ذات السيادة والخاصة به.

ومن ناحية أخرى، فإن شعبنا لن ينسى الدول والشعوب الخيرة وبشكل خاص أشقاءنا العرب، والعديد من الدول الصديقة، الذين مدوا أيديهم ولا تزال لمساعدته، والوقوف الى جانبه واحتضانه في محنته ومعاناته.

وقد قطعنا عهداً على أنفسنا أن نبقى صامدين وثابتين في أرضنا، مثابرين نعمل بكل جد على إنهاء الاحتلال عن أرضنا ومقدساتنا، لينعم شعبنا مثل بقية شعوب العالم بالأمن والسلام والاستقرار.

وقال الرئيس في كلمته ايضا : لم يقف الأمر عند ذلك، فقد قامت إسرائيل في الخامس من حزيران يونيو في عام ١٩٦٧ باحتلال ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وكذلك قطاع غزة.

وبالرغم من قبول منظمة التحرير الفلسطينية، لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل شهد عليه العالم في العام ١٩٩٣، تم بموجبه الاتفاق على حل الدولتين على حدود العام ١٩٦٧ وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، إلا أن إسرائيل، وبعد ٤٩ عاماً من احتلالها، لا زالت مُصرة على تكريس احتلالها واستيطانها لأرض دولة فلسطين، وماضية في سعيها المحموم لتغيير هوية وطابع تلك الأرض وخاصة مدينة القدس الشرقية.

ما الذي استفز الرئيس عباس ليقاضي بريطانيا على وعد بلفور ؟

بقلم: د. ناصر اللحام
رئيس تحرير وكالة معا الاخبارية

قبل مائة عام كان الغرب يخشى الهجرة اليهودية إلى شرق أوروبا خوفاً من انتقالها إلى بريطانيا، وكان قادة بريطانيا العظمى يؤمنون بأن الأفضل لبريطانيا أن تستغل هؤلاء اليهود في دعم بريطانيا من خارج أوروبا . ومن خلال وعد وزير خارجية بريطانيا جيمس آرثر بلفور يوم ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ أعطى تصريحا مكتوبا وجهه باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد يتعهد فيه بإنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" ، واشتهر التصريح باسم وعد بلفور.

وبعد مائة عام ، لا يزال أكثر ما يستفز الفلسطينيين أن بريطانيا منحت ما لا تملك لمن لا يستحق ، والأنكى من ذلك المعلومات المؤكدة التي وصلت للرئيس عباس أن عددا من نواب مجلس اللوردات بانجلترا وبالتنسيق مع عدد من زعماء الاحزاب الصهيونية في اسرائيل يحاولون تنظيم احتفال بالمناسبة في الاشهر القادمة ، لتثبيت الخدعة اعلاميا وتمريرها على الرأي العام البريطاني والرأي العام العالمي مرة أخرى . اي تمثيل الجريمة مرة أخرى بعد مائة عام ولكن بصورة أشد وأفظع .

الرئيس الفلسطيني ناقش الامر في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ووضع اللجنة التنفيذية في صورة الأمر ، كما عرضت القضية خلال اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح ، ولكن جرى التكتم على الامر حتى انعقاد القمة العربية في نواكشوط أمس ، ومن خلال كلمته ، عرض ابو مازن على الزعماء العرب طلب المساعدة اللازمة لمقاضاة بريطانيا بأثر رجعي على ما اقترفته من جريمة بحق الشعب الفلسطيني والتسبب بتهجيره ومعاناته طوال قرن من الزمان . وهو الامر الذي تسبب في عدم قيام دولة فلسطين أسوة بباقي دول المنطقة وتسبب في ضرر غير مسبوق في التاريخ البشري .

ولغاية الان لم تصدر قرارات مفصلة حول الامر ، ولكن القضية على طاولة خبراء القانون الدولي ، وقد يشارك العرب بخبراء وإمكانيات لوجستية وقضائية لمقاضاة بريطانيا . كما لا يعرف بعد اذا كان سيشارك خبراء قضاء بريطاني وربما خبراء يهود مناصرين للشعب الفلسطيني في هذه القضية .

وأمام القيادة خياران في هذا المضمار . الاول مقاضاة بريطانيا في محكمة العدل الدولية ، والثاني مقاضاة بريطانيا امام المحاكم البريطانية ذاتها . وهو الامر الذي فعلته كينيا من قبل ، وفي هذه السابقة القانونية كسبت كينيا القضية وخسرت بريطانيا تعويضات لا تحصى للشعب الكيني .

وفي هذا الاطار يجب التنويه الى ان مقاضاة بريطانيا لن تكون قضية إعلامية فقط . بل ستكون قضية قانونية معقدة وطويلة ، والقيادة الفلسطينية حسمت امرها في ذلك . مهما طال الزمان .

نيابة عن رئيس المجلس:
صبيح يشارك في أعمال لجنة صمود الشعب الفلسطيني



نيابة عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون شارك الأخ محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني في اجتماع لجنة صمود الشعب الفلسطيني التابعة للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة برئاسة مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣١.

وقال مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، رئيس اللجنة البرلمانية لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني التابعة للاتحاد البرلماني العربي، إن اللجنة درست الخطوات التي ستتخذها الدول العربية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية المقبلة لدعم القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وأضاف في تصريحات له في ختام أعمال الاجتماع الأول للجنة، أنه تم تشكيل اللجنة بناء على قرار من الاجتماع الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، وبقرار من رؤساء البرلمانات العربية، وهي اللجنة التي ترأسها دولة الكويت وتضم في عضويتها فلسطين والأردن والجزائر والمغرب، إضافة إلى حضور ممثل الجانب العربي في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي علي جاسم عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولفت إلى أنه تم الاتفاق على خطة تحرك عربي خلال المرحلة المقبلة لنصرة شعب فلسطين، رافضا الكشف عن تفاصيل هذه الخطة.

وأشار إلى أن هذا الاجتماع كان مهما، حيث تم الاتفاق على طريقة التنسيق والتشاور بين الدول العربية تجاه القضايا العربية المهمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وهو العمل الجماعي والمنظم الذي يجب أن يؤدي إلى نتائج مرجوة لصالح القضية الفلسطينية.

وأوضح أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر للجنة، بعد شهر رمضان المبارك لمتابعة نتائج هذه التحركات واستكمال التحركات لخدمة هذه القضايا.

وقال الغانم: "نحن كبرلمانين نجتهد في إتباع كافة السبل والوسائل الدبلوماسية البرلمانية السلمية لإعادة الحق الفلسطيني لأصحابه، والمساهمة في الحد من الانتهاكات الإسرائيلية، مؤكدا أنه لا يمكن للإسرائيليين أن يخففوا من مثل هذه الانتهاكات الآن ما لم يكن هناك ضغط سياسي دولي عليهم وهو ما نسعى إليه كجانب عربي.

يذكر أن الاتحاد البرلماني العربي في دورته ٢٣ التي انعقدت في القاهرة بتاريخ ١٠- ٢٠١٦/٤/١١ قرر تشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي رئيس الدورة السابقة للاتحاد البرلماني العربي وعضوية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورؤساء برلمانات المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة المغربية.



تقرير بمشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

إعداد: عضو الوفد عمر حمايل



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ سليم الزعنون في أعمال المؤتمر ٢٣ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة ١٠- ٢٠١٦/٤/١١، وضم وفد المجلس أيضا أمين سر المجلس محمد صبيح وأعضاء المجلس: انتصار الوزير وزهير صندوقة ود. حسين أبو شنب وعمر حمايل.

وشارك في أعمال المؤتمر إلى جانب فلسطين ١٤ شعبة برلمانية عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين،الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية. وشارك في أعمال المؤتمر أيضا بصفة مراقب ممثلو ٩ منظمات برلمانية إقليمية.

أولا: الجلسة الافتتاحية: ١٠-٤-٢٠١٦

افتتح الجلسة نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي- رئيس مجلس النواب اللبناني بكلمة افتتاحية، ثم تحدث في هذه الجلسة كل من: علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري، و مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، و نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ودعا مرزوق الغانم في كلمته إلى تحرك برلماني دولي منظم يؤدي إلى طرد الكنيست الإسرائيلي بصفته الممثل لإسرائيل، من الاتحاد البرلماني الدولي، ووضع حد للغطرسة الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، مؤكدا أن استمرار الجرح الفلسطيني مفتوحا لأكثر من سبعة عقود كان بوابتنا للهزيمة على المستوى الوجداني العربي ، وكان في أحيان أخرى ذريعة للفساد والتقاعس ومبررات للتشرذم والإغراق في الأنانية القطرية على حساب المشترك القومي وذريعة للطغيان والقمع والتجبر والتأخر في الإصلاح.

وأضاف أن بقاء الملف الفلسطيني بلا حل عادل كان حجة للإرهاب في تضييع البوصلة العربية، واستخدامها أداة للتجنيد والتعبئة المنحرفة وأرضية انطلقت منها كل دعوات الاستسلام بحجة ألا فائدة من النضال القومي والعمل العربي المشترك.

ووجه الغانم الدعوة إلى رئاسة الاتحاد البرلماني المقبلة وممثلي البرلمانات العربية إلى الاستمرار في تبني قضية شعبنا الفلسطيني وكفاحه المشروع ولو بالحد الأدنى المتاح، وتحديدا دعا كل الأعضاء إلى المساهمة في تحرك برلماني دولي يغطي خارطة الدول المنضوية تحت مؤسسة الاتحاد البرلماني الدولي، ويفعل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية تجاه قضايانا المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وعبر الغانم عن ثقته التامة بكل البرلمانات العربية وما يمكن لها أن تفعله على هذا الصعيد مستغلة رصيدها الوافر من العلاقات الإقليمية والدولية الواسعة من اجل دعم القضية الفلسطينية.

وفي الجلسة الافتتاحية كذلك تم تكريم كل من:

١.مرزوق علي الغانم، الرئيس السابق للاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس الأمة الكويتي.
٢.فيصل الشايع،ممثل رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد، وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية
٣. نور الدين بوشكوج، الأمين العام السابق للاتحاد البرلماني العربي.
٤. الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.
ثم وافق المؤتمر على قرار لجنة التميز البرلماني العربي بمنح جائزة التميز لكل من :
١. عبد الهادي المجالي، رئيس مجلس النواب الأسبق في المملكة الأردنية الهاشمية لفئة رئيس البرلمان.
٢.أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني الأسبق في جمهورية السودان لفئة رئيس البرلمان.
٣.محمود الخرابشة ، عضو مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية لفئة عضو البرلمان.
٤.عبد الرحيم عبد اللطيف شاهين، عضو سابق في اللجنة التنفيذية للاتحاد، عضو سابق في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة لفئة عضو البرلمان.
٥. جمال محمد فخرو، عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين لفئة عضو البرلمان.
٦.عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني، عضو المجلس الوطني في جمهورية السودان لفئة عضو البرلمان.
٧.محمد بن عبد الله آل عمرو، أمين عام مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لفئة أمين عام البرلمان.
٨. إبراهيم محمد إبراهيم، الأمين العام السابق للمجلس الوطني في جمهورية السودان. لفئة أمين عام البرلمان.
٩. خالد بن محمد المنصور، مدير عام الإدارة العامة للشعبة البرلمانية في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لفئة باحث برلماني
١٠. لحسن بنساسي، مدير إدارة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب في المملكة المغربية لفئة باحث برلماني.

ثانيا: جلسة العمل الأولى: ١٠-٤-٢٠١٦

تم اعتماد تقرير رئيس الاتحاد البرلماني العربي نبيه بري، واعتماد تقرير الأمين العام للاتحاد، ومن ثم أعطي رؤساء البرلمانات العربية الفرصة لتقديم مداخلاتهم وكلماتهم.

ثالثا: كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني:

طالب الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في كلمته الاتحاد البرلماني العربي بوضع القوانين العنصرية التي تقرها الكنيست الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني على أجندته وخطة عمله التي سيقرها في دورته هذه،(تم اقرارها) لكشف تلك الخدعة التي تحاول إسرائيل إيهام العالم بديمقراطيتها، واتخاذ إجراءات رادعة ضدها .

وأكد الزعنون في كلمته إن سياسة إسرائيل من تهويد للقدس والإعدام خارج القانون والهدم الواسع للمنازل وخطف المواطنين تحاول إسرائيل خداع العالم وشرعنتها بقوانين عنصرية اعتمدتها الكنيست، تستوجب تدخلا مدروسا من برلماناتنا وبرلمانات العالم لفضحها واتخاذ إجراءات عملية ضد هذه الكنيست العنصرية، مشيرا إلى نماذج من تلك القوانين المقرة أو المدرجة على جدول أعمالها والتي تصل لأكثر من ٣٩ مشروع قانون.

وقال الزعنون: إن هذه القوانين العنصرية من الصعب على العقل الإنساني السوي أن يتصورها، فهي ترسم الوجه الإسرائيلي العنصري البشع من تطرف ديني صهيوني إرهابي، وللأسف هناك دول وجهات دولية ما زالت تقبل بالخدعة التي تعتبر إسرائيل "دولة ديمقراطية"، ونرى قادة إسرائيل وأعضاء الكنيست يتجولون بحرية في العالم تحت هذا الغطاء.

وطالب الزعنون البرلمانات العربية بدعم مقاطعة إسرائيل بشكل حازم على غرار ما تم في تجربة النظام العنصري البائد في جنوب أفريقيا، موجها التحية إلى حركة المقاطعة الدولية B.D.S التي اقضت مضاجع النظام العنصري في إسرائيل، والتي تشق طريقها لمحاصرة العنصرية والعدوان الذي تمارسه إسرائيل دون رادع ودون حدود.

وبين الزعنون في كلمته انه في الوقت الذي ينشغل فيه الكل العربي والعالم بما يجري في سوريا والعراق واليمن وليبيا من صراع واقتتال أوصل الأوضاع إلى خطورة بالغة تحيق بمستقبل منطقتنا وامتنا، فإن إسرائيل ماضية في مخططاتها للنيل من المسجد الأقصى وتنفيذ سياسة تطهير عرقي ترمي لقيام دولة يهودية ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على حدود عام١٩٦٧ كما توافق عليه العالم وأقرته قرارات الشرعية الدولية.

وأكد الزعنون امام المؤتمر البرلماني العربي أن التغول الصهيوني بلغ مداه، ولم تعد حكومة التطرف والعنصرية برئاسة نتنياهو تحسب أي حساب لردات الفعل على ما ترتكبه من فظائع وجرائم كما حدث في حروبها الثلاث على قطاع غزة، وحربها الإرهابية ضد أهلنا في الضفة الغربية والقدس وتدنيسها وتهويدها للمقدسات الإسلامية والمسيحية، وما تجريه من حفريات تحت المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، ومحاولتها تقسيمه مكانياً وزمانياً، وتسليحها وحمايتها للمستوطنين ليرتكبوا الجرائم وعمليات الإذلال والحرق والقتل بحق أبناء شعبنا الأعزل.

وقال الزعنون : إن إعدام الشاب عبد الفتاح الشريف في الخليل أمام كاميرات الصحافة، وبدم بارد ومع سبق الإصرار، ثم ما تلا ذلك من تصريحات رسمية إسرائيلية وتحركات واسعة لعدم تجريم الجندي القاتل وإطلاق سراحه، وما سبق ذلك من إحراق الفتى المقدسي محمد أبو خضير حتى الموت وحرق عائلة الدوابشة، لهو دلالة واضحة أن المجتمع الإسرائيلي أضحى يميل بوتيرة متسارعة نحو اليمين المتطرف من خلال إيديولوجية منحرفة تعتمدها مؤسسات وشخصيات رسمية ورجال دين يهود جوهرها التطهير العرقي للشعب الفلسطيني وعلى نطاق واسع وبشكل علني.

ودعا الزعنون الاتحاد البرلماني العربي تبني خطة عمل لفضح تلك الجرائم التي ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهي موثقة لدى الجانب الفلسطيني ولدى منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، وقد بدأنا بتقديمها إلى محكمة الجنايات الدولية، وسنحرص على متابعتها حتى النهاية....

وقال الزعنون: إننا على ثقة في امتنا العربية أنها ستوفر كامل الدعم والمساندة للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس الذي يجوب دول العالم للمطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وطلب الحماية الدولية الفورية لشعبنا من خلال مجلس الأمن الدولي، وحشد التأييد الكافي لعقد مؤتمر دولي للسلام، ينهي الاحتلال، ويمكننا من تحقيق أهدافنا في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على حدود العام ١٩٦٧، وذلك بعد أن فشلت المساعي الأميركية والرباعية في إلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة ووقف الاستيطان، وتنفيذ حل الدولتين.

وأكد الزعنون بأن الشعب الفلسطيني عصي على الكسر، ومتمسك بحقوقه، ومتمسك بحقه المشروع في الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال، ويضرب أروع البطولات في التضحية بالنفس، وهذا النضال الفلسطيني وصمود أسرانا في سجون الاحتلال، يؤكد إرادة شعبنا على نيل حريته واستقلاله، وهو نضال مشروع يحظى بتأييد عالمي واسع، أصاب المحتلين بالذهول والإرباك، وأعاد الوهج والاهتمام العالمي لقضيتنا الفلسطينية، وترافق ذلك مع اتساع رقعة المقاطعة العالمية لمنتجات المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية.



واطلع الزعون الاتحاد البرلماني العربي على مستجدات الوضع الداخلي الفلسطيني، حيث تتواصل الحوارات مع الأخوة في حركة حماس بهدف إنهاء الانقسام وإزالة أسبابه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، سيما وأننا مقبلون مع الأشقاء العرب ودول كثيرة في العالم لحشد الدعم لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية، ومقبلون أيضا على تطبيق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الخاصة بتحديد كافة علاقاتنا السياسية والاقتصادية والأمنية مع الاحتلال، الأمر الذي يتطلب وحدة الصف وحشد الطاقات.

رابعا: اجتماعات لجان الاتحاد ١٠-٤-٢٠١٦:

١-اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية:

مثّل الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع أمين سر المجلس محمد صبيح وعضو المجلس عمر حمايل، وقد كان على جدول أعمالها مناقشة واعتماد خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠١٦، واعتماد ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٦.

وقدم الوفد الفلسطيني من خلال محمد صبيح مجموعة تعديلات وإضافات على الجزء الخاص بفلسطين من خطة الاتحاد لعام ٢٠١٦ التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية للاتحاد خلال دورتها رقم ١٨ التي عقدت في الأردن في شباط الماضي.

وبعد مناقشات داخل اللجنة تم اعتماد تعديل الخطة المتعلقة بفلسطين على النحو التالي:

مساندة الشعب الفلسطيني ونضاله الباسل حتى يتم طرد الاحتلال وتحرير الأرض، والعودة، وإقامة الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس.

دعم استمرار الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الانقسام وإزالة أسبابه وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تعمل على إجراء انتخابات شاملة تنهي الانقسام الفلسطيني..

مساندة مبادرة دولة فلسطين في طرح القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية لتحقيق مزيد من المكاسب بما يخدم القضية.

تفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس وإنقاذها من سياسات التهويد التي تتعرض لها.

توأمة المدن العربية مع مدينة القدس، من خلال إصدار تشريعات وقرارات عربية تحقق هذا الهدف تنفيذاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة مؤتمر رقم ١٩.

التوصية بإحالة موضوع القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي الى اللجنة القانونية في الاتحاد لإعداد ملف متكامل لعرضه على المؤتمر للاتحاد البرلماني العربي .

تنظيم ندوة برلمانية حول ما تتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد برلمانات الدول الإسلامية.

٢-اجتماع لجنة الشؤون السياسية والخارجية ١١-٤-٢٠١٦:

في بداية الاجتماع تم انتخاب الأخ زهير صندوقة ممثل الشعبة البرلمانية الفلسطينية، رئيساً للجنة ، والأخ خلفان عبد الله بن يوخه - ممثل الشعبة البرلمانية الإماراتية- مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

١- الوضع العربي الراهن (البند ٦ من جدول أعمال المؤتمر).
٢- النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد (البند ٧ من جدول أعمال المؤتمر).
٣- ما يستجد من أعمال.

ومثّل الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول للجنة أمين سر المجلس محمد صبيح وعضو الوفد عمر حمايل.

وعرض رئيس اللجنة الأخ زهير صندوقه بنود جدول الأعمال، وشرحا للظروف والواقع العربي الراهن، والتحديات التي تعصف بالأمة العربية، وضرورة الخروج بتوافق عربي لاعتماد القرارات المطلوب من اللجنة مناقشتها وإقرارها، مشددا على ضرورة الخروج بقرارات تعتمد الحوار والحل السلمي لحل خلافاتنا العربية.

وقدم الأخ محمد صبيح مداخلة طالب بتبني مشروع القرار المقدم من فلسطين، كما تحدث حول القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني وما تقوم به إسرائيل من إرهاب الدولة المنظم الممارس من قتل واعتقال وإعدام ميداني بدم بارد، ومؤكدا أن القدس والمسجد الأقصى مسؤولية عربية جماعية، محذراً من إمكانية تنفيذ إسرائيل لمخططها لإقامة الهيكل. كما طالب اللجنة بضرورة تبني حلول سياسية للحفاظ على المكونات الاجتماعية العربية ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية العربية.

ودعا إلى إصدار تشريعات عربية لتقديم الدعم المادي لحماية وإنقاذ القدس خاصة، مشيراً إلى أن اخطر ما يواجهنا هو إصرار إسرائيل على تنفيذ فكرة الدولة اليهودية كما أكد ذلك نتنياهو والحاخام الأكبر لإسرائيل انه لا يمكن لغير اليهود العيش على هذه الأرض، لذلك لا بد من وقفة عربية جادة لمحاربة هذا الخطر الذي سيطال ليس فلسطين فحسب بل الدول العربية أيضا.

٣-اجتماع لجنة المرأة والطفولة:

مثّل الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع الأخت انتصار الوزير، ووافقت اللجنة على تشكيل لجنة تحضيرية من كل من: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – جمهورية السودان- دولة فلسطين- جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية، إضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد) مهمتها:

أ - وضع خطة عمل للجنة شؤون المرأة والطفولة خلال الفترة القادمة.

ب - التحضير لانعقاد المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية،وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة مع الشعب البرلمانية الأعضاء في اللجنة التحضيرية لإمكانية حول إمكانية استضافة المؤتمر خلال العام ٢٠١٦.

٤-الاجتماع الثاني للجنة الشؤون السياسية:

استأنفت اللجنة أعمالها في اليوم التالي برئاسة الأخ زهير صندوقة، ومثّل فلسطين في هذا الاجتماع عضو الوفد عمر حمايل، حيث تم اعتماد القرار الخاص بفلسطين، على النحو الآتي:

مشروع القرار الخاص بالقضية الفلسطينية لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي رقم ٢٣/ القاهرة ١٠-٢٠١٦/٤/١١:

أولا: يؤكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، ويطالب بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مؤتمراته ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية.

ثانيا: يؤكد أنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ويؤدي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ويؤكد على القرار الدولي رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة.

ثالثا: يطالب البرلمانات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة والملموسة وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية ورفض كافة المشاريع الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

رابعا: دعوة البرلمانات العربية للتحرك لتوفير الدعم اللازم لإنجاح الجهود الفلسطينية والعربية الساعية لعقد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والعمل على توفير الدعم للمساعي الفلسطينية والعربية لحماية الشعب الفلسطيني من خلال مجلس الأمن الدولي وإدانة الاستيطان ووقفه تماما .

خامسا: يتوجه المؤتمر بالتحية والاعتزاز لصمود الشعب الفلسطيني وهبة جماهيره الشجاعة وممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره والتصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي وغلاة المستوطنين.

سادسا: يؤيد اقتراح رئيس الاتحاد البرلماني العربي السيد نبيه بري بتشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي رئيس الدورة السابقة للاتحاد البرلماني العربي وعضوية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورؤساء برلمانات المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة المغربية. –

سابعا: يؤكد المؤتمر أن من أشكال الدعم العملية والملموسة من قبل البرلمانات العربية للقضية الفلسطينية وللهبة الشعبية الجماهيرية، الالتزام بتنفيذ الآليات الآتية:

١. إدانة ما تقوم به «الكنيست الإسرائيلية» من إقرار عدد كبير من القوانين العنصرية ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني قسرا من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل وإيقاع العقوبات التي تنال من الأطفال وتصل لحد الإعدام بدم بارد، ويؤكد المؤتمر رفضه لهذه القوانين التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتصدي لها في المحافل البرلمانية والدولية.
٢. توثيق ونشر الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بالصوت والصورة، وإرسالها لكافة برلمانات العالم، بهدف فضح الجرائم الإسرائيلية من خلال لجنة متخصصة بين الاتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني ومن يرغب من البرلمانات العربية.
٣. تكليف اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي لإعداد ملف شامل حول القوانين العنصرية التي أقرتها الكنيست الإسرائيلية أو تلك التي في طور الإقرار، وبيان مخالفاتها الخطيرة والدائمة لميثاق وأنظمة الإتحاد البرلماني الدولي وانتهاكاتها الجسيمة للقانون والمعاهدات الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست.
٤. العمل على تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة حركة المقاطعة العالمية حركة B.D.S. طريقا للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.
٥. العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر شهداء الهبة الشعبية ومن هدمت بيوتهم، والعمل على شرح عدالة قضية الأسرى والمعتقلين في المؤتمرات البرلمانية، وبشكل خاص البرلمانيين منهم، والعمل على إلزام إسرائيل للإفراج عن العديد من جثامين الشهداء الذين تحتجزهم.
٦. التواصل مع رؤساء البرلمانات في الدول الغربية وفي العالم ومع الاتحادات البرلمانية، ودعوة وفود برلمانية لزيارة المنطقة لتوضيح ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب، ومن أجل تأمين مزيد من اعترافات البرلمانات بالدولة الفلسطينية.
٧. التأكيد على استمرار الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الانقسام وإزالة أسبابه وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تعمل على إجراء انتخابات شاملة تنهي الانقسام الفلسطيني.
٨. و كذلك تم اعتماد باقي مشاريع القرارات الأخرى بعد مناقشات ومداخلات استمرت لأكثر من أربع ساعات متواصلة.
٩. تم اعتماد جميع القرارات التي ناقشتها لجان الاتحاد، وعند مناقشة القرار الخاص بفلسطين، أضاف نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي قرارا جديدا يتعلق بتبني المؤتمر لمقترح مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي والوارد في كلمته أمام المؤتمر والقاضي بضرورة العمل العربي على طرد الكنيست الإسرائيلية من الاتحاد البرلماني الدولي.

كما اقر المؤتمر في جلسته الختامية عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي– العربي الرابع عشر في أبيدجان (ساحل العاج) يومي ٤و٥ أيار - مايو ٢٠١٦ .والطلب من البرلمانات العربية المشاركة بشكل فعال في هذا المؤتمر وذلك لتوحيد المواقف بين البرلمانات العربية والإفريقية فيما يخص تبني البند الطارئ الذي سيقدم باسم المجموعة العربية في الجمعية ١٣٥ المقرر عقدها في شهر تشرين الأول ٢٠١٦ في جنيف والقاضي بطرد الكنيست الإسرائيلي من عضوية الاتحاد الدولي لسنه تشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي وأهداف ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.



القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية الصادرة عن المؤتمر ٢٣ للاتحاد البرلماني العربي

أولا: يؤكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، ويطالب بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مؤتمراته ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية.

ثانيا: يؤكد أنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ويؤدي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ويؤكد على القرار الدولي رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة.

ثالثا: يطالب البرلمانات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة والملموسة وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية ورفض كافة المشاريع الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

رابعا: دعوة البرلمانات العربية للتحرك لتوفير الدعم اللازم لإنجاح الجهود الفلسطينية والعربية الساعية لعقد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والعمل على توفير الدعم للمساعي الفلسطينية والعربية لحماية الشعب الفلسطيني من خلال مجلس الأمن الدولي وإدانة الاستيطان ووقفه تماما .

خامسا: يتوجه المؤتمر بالتحية والاعتزاز لصمود الشعب الفلسطيني وهبة جماهيره الشجاعة وممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره والتصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي وغلاة المستوطنين.

سادسا: يؤيد اقتراح رئيس الاتحاد البرلماني العربي السيد نبيه بري بتشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي رئيس الدورة السابقة للاتحاد البرلماني العربي وعضوية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورؤساء برلمانات المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة المغربية. -

سابعا: يؤكد المؤتمر أن من أشكال الدعم العملية والملموسة من قبل البرلمانات العربية للقضية الفلسطينية وللهبة الشعبية الجماهيرية، الالتزام بتنفيذ الآليات الآتية:

١. إدانة ما تقوم به «الكنيست الإسرائيلية» من إقرار عدد كبير من القوانين العنصرية ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني قسرا من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل وإيقاع العقوبات التي تنال من الأطفال وتصل حد الإعدام بدم بارد، ويؤكد المؤتمر رفضه لهذه القوانين التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتصدي لها في المحافل البرلمانية والدولية.
٢. توثيق ونشر الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بالصوت والصورة، وإرسالها لكافة برلمانات العالم، بهدف فضح الجرائم الإسرائيلية من خلال لجنة متخصصة بين الاتحاد البرلماني العربي والمجلس الوطني الفلسطيني ومن يرغب من البرلمانات العربية.
٣. تكليف اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي لإعداد ملف

لتصبح على النحو التالي:
١. مساندة الشعب الفلسطيني ونضاله الباسل حتى يتم طرد الاحتلال وتحرير الأرض، والعودة، وإقامة الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس.
٢. دعم استمرار الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الانقسام وإزالة أسبابه وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تعمل على إجراء انتخابات شاملة تنهي الانقسام الفلسطيني..
٣. مساندة مبادرة دولة فلسطين في طرح القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية لتحقيق مزيد من مكاسب بما يخدم القضية.
٤. تفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس وإنقاذها من سياسات التهويد التي تتعرض لها.
٥. تؤأمة المدن العربية مع مدينة القدس، من خلال إصدار تشريعات وقرارات عربية تحقق هذا الهدف تنفيذاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة مؤتمر رقم ١٩.
٦. التوصية بإحالة موضوع القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي إلى اللجنة القانونية في الاتحاد لإعداد ملف متكامل لعرضه على مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي.
٧. تنظيم ندوة برلمانية حول ما تتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد برلمانات الدول الإسلامية.

تاسعا: حول التعاون البرلماني الإفريقي– العربي فان المؤتمر يدعو إلى التنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي من اجل :

أ- عقد اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي.

ب- عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي الرابع عشر في أبيدجان (ساحل العاج) يومي ٤و٥ أيار- مايو ٢٠١٦م.والطلب من البرلمانات العربية المشاركة بشكل فعال في هذا المؤتمر وذلك لتوحيد المواقف بين البرلمانات العربية والأفريقية فيما يخص تبني البند الطارئ الذي سيقدم باسم المجموعة العربية في الجمعية ١٣٥ المقرر عقدها في شهر تشرين الأول ٢٠١٦ في جنيف القاضي بطرد الكنيست الإسرائيلي من عضوية الاتحاد الدولي لسنه تشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي وأهداف ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.



شامل حول القوانين العنصرية التي أقرتها الكنيست الإسرائيلية أو تلك التي في طور الإقرار، وبيان مخالفاتها الخطيرة والدائمة لميثاق وأنظمة الإتحاد البرلماني الدّولي وانتهاكاتها الجسيمة للقانون والمعاهدات الدّولية ولمبادئ حقوق الإنسان، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست.

٤. العمل على تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة حركة المقاطعة العالمية حركة B.D.S. طريقا للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.
٥. العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر شهداء الهبة الشعبية ومن هدمت بيوتهم، والعمل على شرح عدالة قضية الأسرى والمعتقلين في المؤتمرات البرلمانية، وبشكل خاص البرلمانيين منهم، والعمل على إلزام إسرائيل للإفراج عن العديد من جثامين الشهداء التي تحتجزهم.
٦. التواصل مع رؤساء البرلمانات في الدول الغربية وفي العالم ومع الاتحادات البرلمانية، ودعوة وفود برلمانية لزيارة المنطقة لتوضيح ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب، ومن أجل تأمين مزيد من اعترافات البرلمانات بالدولة الفلسطينية.
٧. التأكيد على استمرار الجهود الفلسطينية والعربية لإنهاء الانقسام وإزالة أسبابه وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تعمل على إجراء انتخابات شاملة تنهي الانقسام الفلسطيني.

ثامنا: حول خطة عمل الاتحاد لعام ٢٠١٦ فإن المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي يوافق على تعديل بنود الأهداف من فقرة متابعة التطورات المستجدة في القضية الفلسطينية ودعم النضال العادل للشعب الفلسطيني بكل الوسائل المتاحة للاتحاد



"الغانم" .. له من اسمه نصيب

خالد مسمار
رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني



انتهت في نيسان ٢٠١٦ في القاهرة اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي والتي مثل المجلس الوطني الفلسطيني خلالها رئيس المجلس الاخ ابو الاديب على رأس وفد برلماني رفيع ..
ومن نتائج هذه الاجتماعات تشكيل لجنة برلمانية خاصة لدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة رئيس مجلس النواب الكويتي الشاب مرزوق الغانم وعضوية رؤساء برلمانات فلسطين والاردن والجزائر والمغرب .

لست هنا بصدد الحديث عن الاتحاد وقراراته .. بل ما لفت نظري هو نصّ كلمة واداء هذا الشاب الكويتي المتحمس للقضايا العربية وخاصة القضية المركزية للأمة الا وهي القضية الفلسطينية .. واعتقد ان اختياره ليرأس هذه اللجنة لغيرته على عروبته وغيرته واهتمامه شخصيا بالقضية الفلسطينية .

وقد لمست ذلك فعلا من خلال مشاركاتي في اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي التي تعقد في كل عام في احدى تلك الدول .. وكان الاجتماع الأخير لهذا الاتحاد قد عقد في بغداد عاصمة الرشيد في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي .. الدورة الحادية عشر للاتحاد .. وكان جلّ اهتمام بغداد والمتحدثين في الدورة هو الارهاب الذي تمارسه داعش وأخواتها .

صحيح ان لجنة فلسطين الدائمة غطت الحديث عن الارهاب الصهيوني واتخذت القرارات الداعمة للشعب الفلسطيني وكذلك اللجنة السياسية للاتحاد .. الا ان التوجه العام للدورة كان يصب في مواجهة الدواعش .

وأثناء مأدبة الغداء التي اقامها رئيس وزراء العراق – الدولة المضيفة للاتحاد – لرؤساء الوفود المشاركة في الدورة لفت نظري هذا الشاب الكويتي الغانم ، الذي له من اسمه نصيب ، ليطلب الكلمة رغم عدم وجود كلمات في المأدبة ليفتح قلبه ويتحدث عن فلسطين وما يجب ان يقوم به الاتحاد لدعمها ومؤازرتها في كل المحافل الدولية وان لا يلهينا الحديث عن ارهاب داعش وننسى ارهاب الصهاينة وضرورة مواجهته في المحافل الدولية مجتمعين لطرد "اسرائيل" من الاتحاد البرلماني الدولي .

لقد كان كلامه بردا وسلاما على مسامعي وتذكرت حينها ذلك الشهم الكويتي ابو الفهود ،أحد الامراء الشبان ، الذي التحق بحركة فتح وقواعدها الفدائية في الاردن في نهاية الستينات .

فتحية لرئيس مجلس النواب الكويتي الشاب الجريء مرزوق الغانم .

راجيا المولى عن وجل ان يكثر أمثاله في برلمانات العالم الاسلامي .

فالقضية الفلسطينية رغم انحسار الاهتمام العربي والاسلامي بها بسبب ما تواجهه بلدانها من مشاكل الا ان فلسطين ستبقى في وجدان كل عربي وكل مسلم وكل حرّ في هذا العالم .

وستتحرر فلسطين عاجلا ام آجلا وستقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ان شاء الله تعالى .. ما دام شعبنا يواجه هذا الاحتلال الغاشم بصدور ابنائه العارية الاّ من الايمان بقضيته العادلة دفاعا ليس فقط عن حقه وارضه بل دفاعا عن أمته ودفاعا عن احرار العالم امام عدو متغطرس شرس وامام آخر احتلال في العالم .

وان غدا لناظره قريب



لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الإندونيسية تزور المجلس الوطني

وضع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، بتاريخ ١٩-٧-٢٠١٦ ، وفدا من لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الاندونيسية برئاسة المزمل يوسف، وسفير اندونيسيا في الأردن والسفير الفخري الاندونيسي في فلسطين مها أبو شوشة، بصورة تطورات الوضع الفلسطيني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأشاد الزعنون، لدى استقباله الوفد في مقر المجلس الوطني في العاصمة عمان، بالعلاقات القوية والتاريخية التي تجمع الشعبين الفلسطيني والاندونيسي، وأشار إلى امتداد ومتانة العلاقات البرلمانية خاصة التي تتميز بالتعاون والتنسيق.

واستنكر الزعنون منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي للوفد الاندونيسي زيارة فلسطين خشية اطلاعه على حقيقة الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبنا جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية بحقه، وقال: لكن استطعنا أن نأتي بأخوتنا من المجلس التشريعي الفلسطيني من قطاع غزة والضفة الغربية وكسر إرادة المحتل الإسرائيلي بمنعنا من اللقاء، مؤكدا أهمية تعزيز كافة مجالات التعاون البرلماني الفلسطيني الاندونيسي.

وكان في استقبال الوفد الزائر إلى جانب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئيس وأعضاء اللجنة السياسية في المجلس، وعدد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول الوفد البرلماني الاندونيسي إلى فلسطين.

وأكد الزعنون للوفد الزائر أن القيادة الفلسطينية على رأسها الرئيس محمود عباس تبذل كافة جهودها من أجل إنجاح الجهود الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام يعيد حقوقنا الثابتة في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ورحب رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني خالد مسمار، بالوفد الزائر، معتبرا الزيارة تعزيزا وتوطيدا للعلاقات التاريخية الفلسطينية الاندونيسية، وتطويرا للعلاقات البرلمانية بين المجلسين الفلسطيني والاندونيسي، والتي كانت على الدوام تصب في صالح نيل حقوق شعبنا الفلسطيني بالتخلص من الاحتلال وإعلان الاستقلال بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وشكر مسمار اندونيسيا شعبا ورئيسا وبرلمانا وحكومة على الدعم الاندونيسي المتواصل للشعب الفلسطيني، مذكرا بالمواقف التاريخية الاندونيسية تجاه القضية الفلسطينية في المحافل البرلمانية الدولية، مؤكدا ان استقلال فلسطين هو انتصار لإندونيسيا.

كما أكد مسمار للوفد الاندونيسي أن رئيس المجلس الوطني



الفلسطيني سليم الزعنون سيعمل على تسمية أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية من الجانب الفلسطيني في إطار تعزيز وتوكيد العلاقات الثنائية. كما طالب الوفد الاندونيسي بتشكيل لجنة دائمة لفلسطين في البرلمان الاندونيسي تنفيذا لقرار منظمة اتحاد البرلمانات الاسلامية.

من جهته قال رئيس الوفد الاندونيسي "المزمل يوسف" إن دعم القضية الفلسطينية هي محل اتفاق وإجماع لدى مختلف الكتل والأحزاب السياسية الاندونيسية، وإن اندونيسيا كانت وما زالت تقف إلى جانب حق الشعب الفلسطيني بالعيش بكرامة وحرية واستقلال كباقي شعوب العالم، مجددا تأكيده أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة لإندونيسيا وهي الثابت في القوانين والدستور الاندونيسي التي تحث على تحرير فلسطين من براثن الاحتلال الإسرائيلي، وهو مطلب شعبي وبرلماني اندونيسي تحمل أمانته الحكومة الاندونيسية.

كما أدان ما تتعرض له فلسطين وشعبها من ممارسات واعتداءات يومية تعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد رئيس الوفد الاندونيسي أيضا دعم برلمانه لترشيح الأسير النائب مروان البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام.

ووضع الوفد الفلسطيني نظيره الوفد الاندونيسي بصورة الأوضاع الفلسطينية والخطوات السياسية الفلسطينية القادمة في ظل التحرك الفرنسي لعقد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال ضمن سقف زمني محدد.

كما وضعه بصورة الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني من اعتقال واعدام ميداني ومواصلة الاستيطان واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، كما تطرق الى اخر مستجدات المصالحة الفلسطينية وان القيادة الفلسطينية ستستمر في بذل كافة الجهود لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، مشيرا الى ان الحكومة الفلسطينية بصدد اجراء انتخابات محلية فلسطينية في اكتوبر القادم بمشاركة كافة أطياف وفصائل الشعب الفلسطيني.

كما اكد الجانب الفلسطيني الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة؛ حيث ان إسرائيل ما زالت تماطل في فتح المعابر مع قطاع غزة الأمر الذي يعيق عملية إغاثة وإعادة اعمار أهلنا هناك، مطالبا الوفد الاندونيسي بالإسهام في عملية إغاثة واعمار قطاع غزة.

وقدم الجانب الفلسطيني للوفد البرلماني الاندونيسي شرحا تفصيليا عن وضع القدس المحتلة، والإجراءات الإسرائيلية بحق المدينة المقدسة والمقدسيين، والتي كان آخرها محاولات اقتحام للمسجد الأقصى ومنع المصلين والمرابطين من دخول الحرم في شهر رمضان المبارك.

وطالب بالعمل على تفعيل اتفاقية التوأمة بين القدس الشريف والعاصمة الاندونيسية جاكرتا، لخدمة القدس وحمايتها من إجراءات التهويد الإسرائيلية المتكررة بحقها.

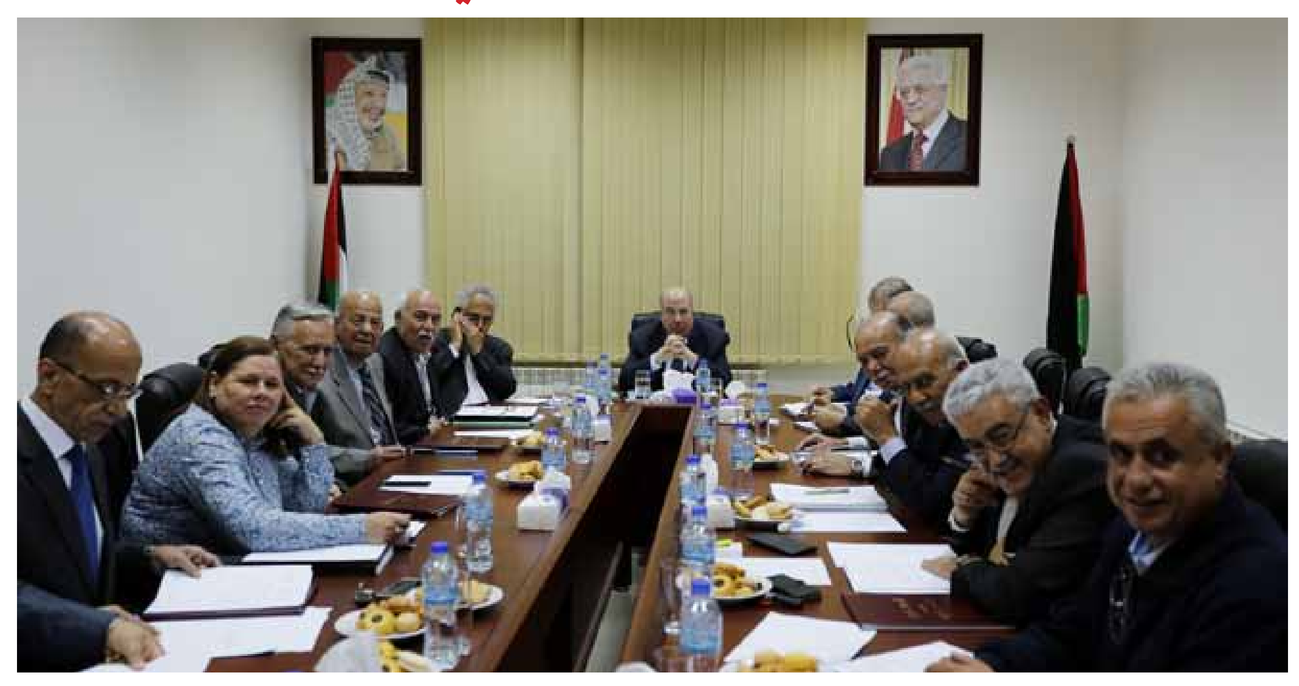
وقدم الوفد الفلسطيني صورة عن أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأكد أن ما يقارب ٧٠٠٠ أسير فلسطيني من مختلف الفئات العمرية من أطفال ورجال ونساء، وان ما يقارب ٧ نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال ويعيشون ظروفا صعبة تتطلب بذل جهود حقيقية من اجل أن ينالوا حريتهم من ظلم السجان الإسرائيلي.

كما ثمن الوفد الفلسطيني ما تقوم به اندونيسيا من دعم متواصل للقضية الفلسطينية، مؤكدا أن ما تحتاجه فلسطين من اندونيسيا هو مواصلة مواقفها الثابتة تجاه دعم حقوق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وان القيادة الفلسطينية مستمرة في نضالها من اجل عودة اللاجئين إلى ديارهم حسب القرار ١٩٤.

وفي نهاية اللقاء تبادل الطرفان الهدايا.



انعقاد الاجتماع السادس للجنة الدستور الفلسطيني برام الله



ترأس سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني - رئيس لجنة الدستور الفلسطيني، بتاريخ ٣٠-٥-٢٠١٦ ، الاجتماع السادس لمناقشة مشروع جدول أعمال الدستور الفلسطيني، في مقر مكتب المجلس الوطني برام الله.

وقال الزعنون إن الاجتماع اليوم هو السادس للجنة الدستور لوضع دستور لدولة فلسطين، حيث ستتواصل اللقاءات والمشاورات، وسيعرض تقرير لجنة الصياغة، وسنناقش المسودة، ونأمل أن نخرج بنتائج جيدة، مع حضور الأخوة من قطاع غزة إلى هنا للمناقشة.

وأضاف أن هذه المسودة بعد الانتهاء منها سيتم عرضها على الرأي العام الفلسطيني وتنظيم حلقات نقاش وبحث مع مختلف المؤسسات والهيئات الحقوقية والمجتمع المدني ذات العلاقة ، مشيرا الى انه من المرجح الانتهاء من هذه النقاشات عقب جلسة أو جلستين لاحقتين.

واستمع أعضاء اللجنة الى الملاحظات والتعديلات على مسودة الدستور التي تم توزيعها في الاجتماع السابق للجنة، وسيتم مناقشة مقترحات لجنة الصياغة حول تضمين نصوص مقترحة لمواد الدستور بشأن العلاقة بين الدولة والمنظمة، كما سيتم تحديد موعد الاجتماع القادم للجنة الدستور لاستكمال عملها، إضافة إلى ما يستجد من أعمال.

وفيما يلي ملخص لنتائج الاجتماع السادس للجنة الدستور:

أولا: ناقش الأعضاء المواد الناظمة للعلاقة بين المنظمة والدولة، وقررت اللجنة إدماج تلك المواد في متن الدستور حيث لزم ذلك، بعد تدقيقها واختزالها، فالمنظمة لها ميثاقها ونظامها الأساسي والدولة لها مرجعيتها وهو دستورها.

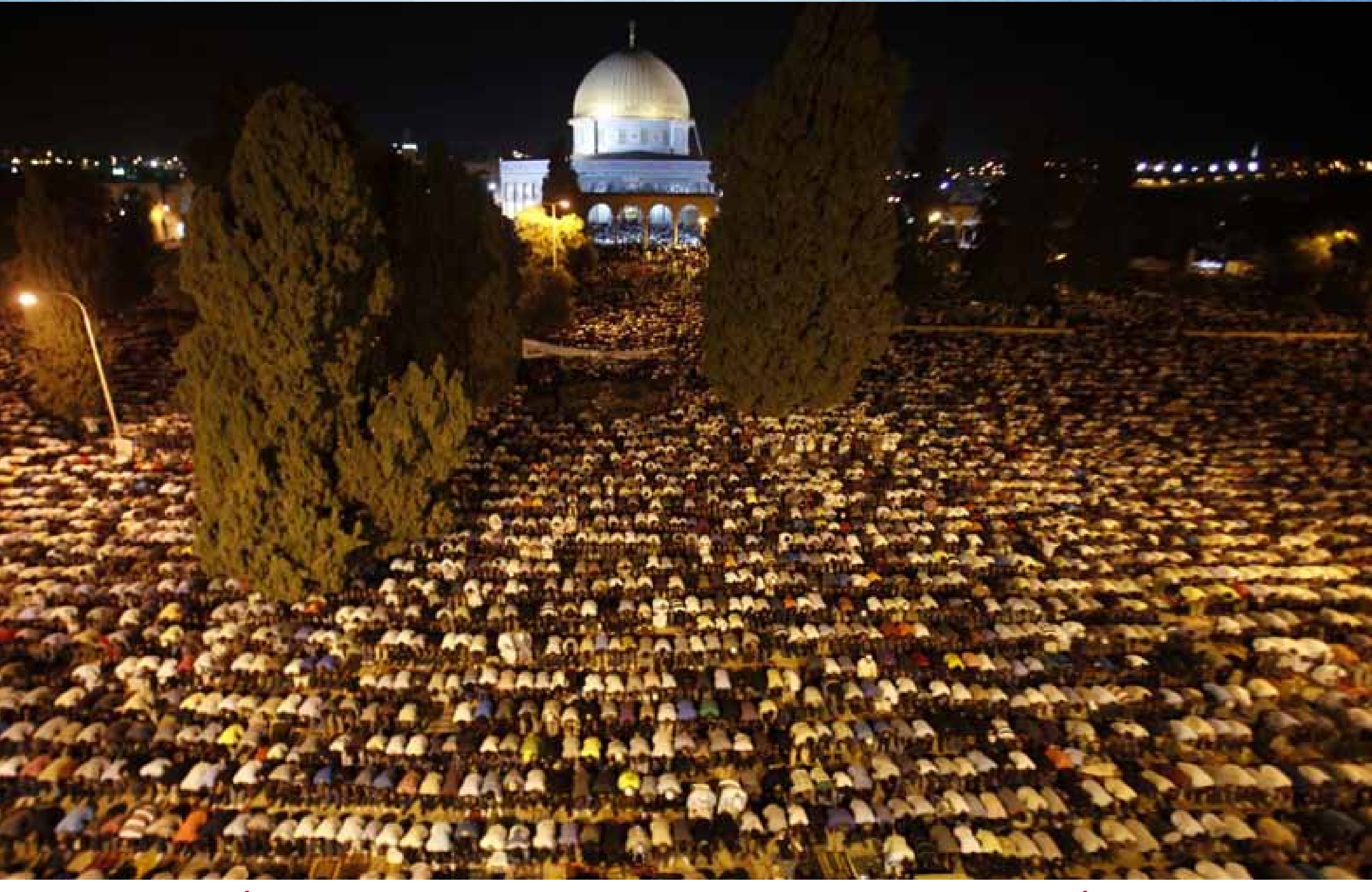
ثانيا: بعد نقاش مقترح تحويل اللجنة الدستورية إلى لجنة تأسيسية، تم رفض المقترح، والتأكيد على أن وظيفة اللجنة هي إعداد الدستور، وضرورة البحث عن اسم للجنتنا مثلاً لجنة الخمسين– أو لجنة الأربعين، أما كيفية إقرار مسودة الدستور فتناقش فيما بعد.

ثالثا: تم إقرار آلية نقاش مواد مسودة الدستور مادة مادة لإقرارها واعتمادها من قبل اللجنة الموسعة.

رابعا: الخطوة التالية ستكون بتوزيع المسودة على أعضاء اللجنة الموسعة.

خامسا: سيتم تحديد موعد اجتماع اللجنة الموسعة بعد شهر رمضان على شكل دورة اجتماعات تستمر يومين أو أكثر، ليصار إلى مناقشة مواد مسودة الدستور مادة مادة، وبذلك يصبح لدينا مسودة دستور دولة فلسطين معتمدة من قبل اللجنة.

سادسا: بعد ذلك، يتم عرض هذه المسودة على الرأي العام الفلسطيني بمختلف قطاعاته ومستوياته، وتلقي الملاحظات والآراء حولها.



٤٠٠ ألف مصلٍ يحيون ليلة القدر في المسجد الأقصى

أدى عشرات الآلاف من المصلين صلاةً العشاء والتراويح والوتر في المسجد الأقصى المبارك في "ليلة القدر" ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان الموافق ٢٠١٦/٠٧/٠٢.

وأوضح الشيخ عزام الخطيب مدير عام أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى أن ٤٠٠ ألف مصل أدوا صلاة العشاء والتراويح في ليلة القدر، فيما تبدأ بعد ذلك برامج أحياء هذه الليلة "ليلة القدر خير من ألف شهر".

وامتلأت ساحات المسجد الأقصى ومساجده وأروقته بالمصلين الذين زحفوا إليه منذ ساعات الصباح الباكر، من كافة الأراضي الفلسطينية والأقطار العربية والإسلامية والدول الأجنبية، خاصة من (ماليزيا وتركيا وجنوب أفريقيا وبريطانيا واندونيسيا)، وتصادفت هذه الليلة مع الجمعة الرابعة والأخيرة من شهر رمضان.

وتناوب أئمة المسجد الأقصى في أداء صلاة العشاء والتراويح والوتر، ودعا الشيخ يوسف أبو اسنينة دعاء الوتر، وتوجه إلى الله أن يتقبل صيام وقيام وصلاة المسلمين، وأن يحقن دماءهم ويفك حصارهم ويفرج كرب كافة المسلمين في كل مكان، وأن يوحد كلمتهم، وكما دعا الشيخ للأسرى الفلسطينيين بأن يفك أسرهم ويشفي الجرحى ويرحم الشهداء ويحمي الأقصى، وأن يجعل القرآن ستراً للناس من النار ونورا لهم، ودعا لنصرة الإسلام والمسلمين.

وأوضح الشيخ الخطيب أن دائرة الأوقاف الإسلامية أنشأت منذ ساعات الصباح الأولى غرفة عمليات لتوفير الراحة لكافة الوافدين الى الأقصى في يوم الجمعة وهذه الليلة المباركة، حيث تم توزيع الحراس والحارسات والسدنة وفرق الكشافة والنظام في كافة أماكن المسجد الأقصى لفصل أماكن الرجال عن النساء، ولتيسير دخول وخروج المصلين وتنقلهم داخل المسجد، كما عملوا جاهدين لمنع ظواهر التسول والبيع في ساحات المسجد الأقصى، إضافة الى قيام مئات المتطوعين بالتعاون مع شركة النظافة بتنظيف ساحات المسجد.

وأضاف الشيخ الخطيب أن ٢٠٠ ألف وجبة فطور ومثلها سحور، وزعت على الصائمين المعتكفين في المسجد الأقصى، وكافة الأمور جرت بسهولة وسلاسة.

وأضاف الشيخ الخطيب أن صلاة قيام الليل في هذه الليلة المباركة تبدأ عند الساعة ١:٠٠ بعد منتصف الليل حتى الساعة الثالثة قبل الفجر، ثم السحور وصلاة الفجر.

وقال الشيخ الخطيب: "نتمنى من الله أن يستمر شد الرحال إلى المسجد الأقصى في رمضان وبقية أشهر وأيام السنة، ليشعر الطرف الآخر أن للأقصى أهله وبأنه جزء من عقيدة كل مسلم، مؤكدا أن هذا المسجد ليس مكانا للسياسة وإنما للعبادة، وليس مكانا لاستباحته واقتحامه لأنه جزء من عقيدة المسلمين".

وحمل الشيخ الخطيب الحكومة الإسرائيلية الإخلال بالوضع التاريخي القائم في المسجد الأقصى.

وقدم الشيخ الخطيب شكره لفرق الكشافة والنظام وشبان البلدة القديمة الذين تعاونوا مع طواقم دائرة الأوقاف الإسلامية منذ بداية شهر رمضان، وفي هذه الليلة بشكل خاص.



الإجراءات الصهيونية ضد المدينة المقدسة في عام ٢٠١٦

إعداد: غيدة تفكجي
المجلس الوطني الفلسطيني

ما إن يتخلص المقدسيين من إجراءات احتلالية صهيونية حتى يجدوا أنفسهم مهددين بإجراءات جديدة أخرى أكثر شراسة من سابقاتها ولا يخفي المسؤولين الصهاينة بالهدف الدائم بتقليل عدد المقدسيين في المدينة لتصبح المدينة يهودية .

فمع انكشاف الاتفاق اليميني المتطرف مع اليسار الصهيوني المتطرف في الموقف للتخلص من عشرات الآلاف المقدسيين عبر سلخ أحياء فلسطينية بأكملها عن المدينة المقدسة،ويتضح ذلك بتنفيذ أكبر مخطط استيطاني لعزل ما سيبقى من المدينة عن محيطها الفلسطيني في طمس ثقافتها وهويتها الوطنية الفلسطينية متمثلة باستهداف المقدسات الإسلامية ((المسجد الأقصى وقبة الصخرة)) إضافة إلى الهجمة الشرسة ضد المقدسات المسيحية فقد نشر مركز القدس للدراسات الإسرائيلية إحصائية في بداية العام الجاري ٢٠١٦ بأنه بلغ عدد سكان القدس بشطريها الشرقي والغربي ٨٢٩,٠٠٠ ألف نسمه بينهم ٣٠٧,٠٠٠ ألف مقدسي أي ما يشكل نسبته نحو ٣٩٪ وذلك ما يشير إلى أنه تعدو نسبة الخطر التي حددها الكيان الصهيوني بعد وقت قصير من احتلالهم للمدينة المقدسة والبالغة ما نسبته ٢٢٪ مما يدل على الهجمة الشرسة ضد المقدسيين والتي تتميز بسياسة الإقصاء المنهجة والمتصاعدة فتقول ((رونيت سيلع))في مقال كتبته بصحيفة معاريف ٢٤-٢-٢٠١٦ م وعنوان المقال ((عن أي قدس موحدة تتحدثون بحسب معطيات التأمين فان ٧٥٪ من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر كما أن هناك فجوة هائلة بين البنية التحتية المقدسية والإسرائيلية إذ تركت الأحياء الشرقية متخلفة بصورة كبيرة جداً فمثلاً ٦٤٪ فقط من المنازل المقدسية مرتبطة بشكل مرتب بشبكة المياه بينما يضطر الباقون إلى شراء مضخات مياه وخزانات مياه كي يأمنون المياه لمنازلهم)) . كما يلفت تقرير لمنظمة «عير عاميم» ((مدينة الشعبين)) الإسرائيلية والذي صدر في مطلع شباط ٢٠١٦ أنه خلال فترة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والإسرائيلية والتي استمرت ٩ شهور من تموز ٢٠١٣م إلى نيسان ٢٠١٤ م برعاية وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قام الكيان بنشر مناقصات لبناء ٣٠٢٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية علناً بينما لم ينشر أي مناقصة تذكر من نيسان ٢٠١٤ م حتى تشرين الثاني ٢٠١٥م بعد توقف المفاوضات هذا لا يعني عدم بناء وحدات استيطانية فقد تم بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنة ((راموت))شمال القدس والتحضيرات لبناء ٧٠٨ وحدة استيطانية في مستوطنة غيلو جنوبي القدس وتسارع البناء في ((هارهوما)) جبل أبو غنيم جنوبي مدينة المقدسة .

إن الاتفاق بين اليمين والوسط مع اليمين المتطرف بشأن التخلص من المقدسيين هو هدف مشترك فقد إعلان رئيس المعارضة الرسمية ضد حكومة بنيامين نتنياهو وزعيم حزب المعسكر الصهيوني ((هيرتسوغ)) في مؤتمر المعسكر الصهيوني مطلع شباط ٢٠١٦م خطة انفصال عن الفلسطينيين والذي تبناها المؤتمر باعتبارها خطة عمل سياسة والتي تتضمن ((انفصال اليهود عن المقدسيين وفصل قرى فلسطينية عن القدس))سيحافظ على يهودية المدينة. فقد أعلن خلال المؤتمر ((نحن ملتزمون بوحدة القدس وبتعزيزها كعاصمة لإسرائيل والحفاظ على الأغلبية اليهودية فيها لأجيال وسنعزل عشرات القرى الفلسطينية في محيط المدينة عن حدود البلدية)) في إشارة إلى الحدود المصطنعه لبلدية القدس الغربية، بحسب نص تحدث عن عزل ٢٨ حياً فلسطينياًعن مدينة القدس الأمر الذي يعني عملياً اختصار مدينة القدس القديمة ((الحوض المقدسي)) حسب تسميته الإسرائيلية الذي يضم أجزاء من سلوان والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون ومقاطع من وادي الجوز والشيخ جراح .

إن تصريحات ((هيرتسوغ)) لها صدى مشابه لتصريحات أدلى بها رئيس بلدية القدس المنتمي إلى معسكر اليمين ((نير بركات)) والتي كان قد طرحها في الأعوام الأخيرة ودعا إلى ضم الأحياء في القدس الشرقية ((بيت حنينا – كفر عقب – سميراميس – مخيم شعفاط – رأس خميس – العيسوية – جبل المبكر – صور باهر – ام طوبا)) إلى السلطة الفلسطينية أو وضعها تحت السيطرة الإدارية الصهيونية وغلف كلا من ((هيرتسوغ ونير بركات)) هذا المخطط بمسألة الأمن ولكن في حقيقة الأمر هو جعل المدينة المقدسة مدينة يهودية خالصة فقط لليهود وأجيالهم، بإخراج عشرات الآلاف المقدسيين من المدينة المقدسة وشطب إقامتهم منها . ورداً على المخطط يقول خليل توفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية ((مجلة الدراسات الفلسطينية)) أنه في حالة تنفيذ هذا المخطط فسيكون من شأنه إخراج ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ مقدسي من المدينة ...

أ. تنفيذ مشروع ((E1)) الاستيطاني :

بالتزامن مع طرح المشاريع والخطط الاستيطانية كشفت حركة ((السلام الآن)) الصهيونية المختصة بمراقبة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية النقاب عن الصمت بشأن المشروع الاستيطاني ((E1)) للرابط بين مستعمرة ((معاليه ادوميم)) شرقي القدس والقدس الغربية واصفة ذلك بأنه كاذب . وبحسب تقرير أصدرته الحركة في كانون الثاني ٢٠١٦م فان وزارة البناء والإسكان الصهيونية تعمل بصمت على إعداد خطط لبناء ٨٣٧٢ وحدة استيطانية في منطقة (E1) وتشمل ١٢٦٢ وحدة في المنطقة الجنوبية من المخطط و٢٣٤٠ وحدة في المنطقة الشرقية و١٠٠٠ وحدة في المنطقة الشمالية و٢٧٠ وحدة في المنطقة الغربية .

ويقول التقرير أن منطقة ((معاليه ادوميم)) أو ((E1)) هي من أكثر المناطق حساسية عندما يتعلق الأمر بفرض حل الدولتين ، فهي المنطقة المحاذية بين رام الله وبيت لحم وترتبط بالقدس



الشرقية موضحاً أن الاستيطان الصهيوني في منطقة ((E1)) ستقسم الضفة الغربية إلى قسمين وسيمنع التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية ولهذه الأسباب فان أي مسؤول صهيوني يحاول تنفيذ هذا المخطط برغم من الإدانة الدولية الواسعة له.

ب. عملية تطهير عرقي للبدو الجهالين :

أقام مستوطنون صهاينة بؤرة استيطانية عشوائية في المنطقة الواقعة بين القدس وأريحا بعد أن قامت الحكومة الصهيونية بعملية تطهير عرقي للبدو الجهالين منها والبالغ عددهم ١٤٠٠ نسمة من أجل تنفيذ المخطط الاستيطاني ((E1)) ببناء مستعمرة جديدة تمسى (ميغاسيرت اودميم) يخلق تواصل جزائي بين كتلة معاليه اودميم والقدس .

ج. هجمة غير مسبوقة لمنع إقامة دولة فلسطينية

قررت سلطات الاحتلال الصهيونية إقامة ٧٧٠ وحدة استيطانية جديدة من إجمالي ١٢٠٠ وحدة قيد التنفيذ ضمن مساحة ٢٧٠ دونما في القدس المحتلة بما يقضي على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة .

إن هذا المشروع الاستيطاني يشكل جزءاً خطيراً من مخطط استيطاني كامل لإقامة ٥٨ ألف وحدة استيطانية خلال المرحلة المقبلة ويستهدف قلب المعادلة الديمغرافية في القدس المحتلة وإسقاطها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة ، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة والمستقلة وذلك ضمن الإستراتيجية الصهيونية باستغلال الظروف الإقليمية والعربية والدولية لفرض أمر، واقع . كما قرر رئيس الحكومة الصهيونية ((بنيامين نتنياهو)) ووزير جيش الاحتلال (افيفدور ليبرمان) ببناء ٨٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة معاليه اودميم بزعم الرد على عمليات نفذها الفلسطينيون ، كما قررت سلطات الإحتلال الصهيونية تنفيذ مخطط استيطاني ضمن مساحة تزيد عن ١٧ دونما بإقامة ((متنزه)) كبير في مستوطنة (بسفات زئيف) بدعم حكومي باهض التكاليف وبتنفيذ شركة استيطانية تابعة لما يسمى بلدية الإحتلال في المدينة المقدسة . إن مساحة الحديقة تمتد عبر منطقة شمال مدينة القدس ويتضمن منطقة ترويجية ومدرج مسرحي مفتوح وشلال مياه وبركة وإنارة وحدائق لأعشاب برية وبركة للأسماك والنباتات البحرية ، بالإضافة إلى منشآت رياضية وتماثيل فنية . علماً بأن مستوطنة ((بسفات زئيف)) مقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين وتعتبر المصادرة أكبر حياً سكنياً استيطانياً في القدس المحتلة .

د. مخطط صهيوني لإقامة تلفريك ملاصق لمسجد الأقصى :

أوضحت (لوبا السمري) المتحدثة بلسان الشرطة الصهيونية بتصريحاً مكتوب بإقامة قطار هوائي يربط جبل الزيتون ((الطور)) مع باب المغاربة ((احدى بوابات البلدة القديمة في القدس جنوب المسجد الأقصى فقد دعا رئيس الهيئة الإسلامية العليا ((أعلى هيئة غير حكومية في القدس إلى وقف المخطط الصهيوني لإقامة القطار الهوائي ((تلفريك)) الملاصق لأسوار المسجد الأقصى ، معتبراً ذلك انتهاكاً لحرمة الوقف الإسلامي في القدس والمسجد الأقصى وان إقامة القطار الهوائي بمساره المشار إليه انتهاكاً لحرمة الأراضي الوقفية التي يمر فوقها بما فيها المقابر الإسلامية وبالتالي فانه اعتداء يجب وقفه .

هـ. بناء سياج حول جبل الزيتون ((الطور)):

تقرر في اجتماع حكومي للكيان الصهيوني وضم في الاجتماع كلا من وزير الأمن الداخلي ووزيره الثقافة ووزير الشؤون الدينية إضافة إلى رئيس بلدية القدس ببحث موضوع جبل الزيتون ((الطور)) والذي يشمل على مقبرة كبيرة لليهود والتي ما زالت تستخدم حتى لتعزيز الحراسة والأمن عليها بتسريع إنجاز سياج حول الجبل وزيادة الفعاليات الثقافية هناك ،الآن إضافة ميزانية كبيرة لترميم القبور وبناء مركز للزوار على الجبل وتحديث ترتيبات السير والمرور إلى الجبل علماً بأن المقبرة اليهودية مقامة على أرض وقف إسلامي ومحاطة بأراضي الوقف .

ان الكيان الصهيوني يحاول تهويد المدينة المقدسة شيئاً فشيئاً ومرحلة تلو الأخرى لسيطرة على مساحات واسعة من أراضي الوقف الإسلامي بحجة الأمن والحراسة للقبور اليهودية.

و. مشروع إقامة القطار الخفيف:

كشف رئيس بلدية القدس "نير بركات" عن وجود مخطط لإقامة شبكات من القطار الخفيف ومهمته وصل أجزاء المدينة المقدسة بالمستوطنات المحيطة بمنطقة القدس القديمة ومحيط المسجد الأقصى وأضاف بركات أن العمل في المشروع سيكون ضمن الخطة الشاملة للمواصلات في مدينة القدس حتى عام ٢٠٢٥ لتسهيل التنقل بين مدينة القدس وتل أبيب ، وبين أن هذا المشروع تم عرضه في جلسة خاصة على اللجنة الداخلية بالكنيست ، وأضاف إلى أن إقامة شبكة القطار الخفيف تتم على ثلاث خطوط تمتد من قرية عين كارم مروراً بقرية المالحة ثم مستوطنة جيلو وتصل إلى منطقة جبل الشارف وتربطها مستوطنات النبي يعقوب ((بسعاف زئيف)) ، وأضاف إلى أن العمل على هذا المشروع يجري على قدما وساق مشيراً إلى أن بعضها في طور التنفيذ والبعض الأخرى قيد المصادقة على تنفيذه ويبلغ إجمال شبكة القطار الخفيف نحو ٦٠ كيلو متر بتكلفة نحو ٢٥ مليار شيكل ((٧ مليارات دولار أمريكي)) وسيتم الانتهاء من هذا العمل ٢٠٢٥م.

إن الإجراءات التهويدية للمدينة المقدسة لم تواجه بقرارات حاسمة من قبل المجتمع الدولي والإسلامي والعربي وإنما بقرارات خجولة تشجع الكيان الصهيوني على استمراره في معاقبة الفلسطينيين عن طريق قوانين جائرة إلا أن صمودهم أربك هذا الكيان .



المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى النكبة: لا أمن ولا سلام دون عودة اللاجئين إلى ديارهم

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة بالعمل على تنفيذ القرار رقم ١٩٤ وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم التي احتلتها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، ووضع حد لعنجهية الاحتلال وتحديه الأرعن لإرادة المجتمع الدولي في استمرار احتلاله لشعبنا.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه يوم ١٤-٥-٢٠١٦ بمناسبة الذكرى ٦٨ لنكبة الشعب الفلسطيني انه مهما طال الزمن فلن يتنازل شعبنا وأجياله القادمة عن حقه في العودة لأنه حق مقدس وثابت وغير قابل للتصرف لا يمكن لأحد أن يتنازل عنه أو يساوم عليه، ولن يكون هناك سلام ولا استقرار ولا أمن في المنطقة إلا بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن إسرائيل (دولة الاحتلال) لن تنعم بالأمن ولا بالسلام طالما بقي شعبنا تحت الاحتلال الغاشم الذي يتفنن كل يوم في جرائمه وإرهابه واستيطانه وعدوانه على المقدسات، وإعداماته الميدانية ضد الأطفال والنساء والشيوخ، وممارسته لكافة أشكال التعذيب والقهر بحق الأسرى،إلى جانب عمليات التهجير المستمرة داخل الوطن، مطالبا القوى المتنفذة في العالم برفع الغطاء عن جرائم هذا الاحتلال العنصري، والوقوف إلى جانب شعبنا لإنصافه و وضع حد لمعاناته ولجوئه.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني مستمر في نضاله ومقاومته للاحتلال بكل الوسائل حتى تحقيق كامل حقوقه وأهدافه في الحرية والاستقلال والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسرعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي سواء على مستوى إعادة تحديد كافة العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، أم على مستوى طي صفحة الانقسام الأسود، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وتفعيل دورها لمواجهة سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية المعادية لشعبنا.

في ذكرى النكبة..

البرلمان البرتغالي يصوت من أجل التضامن مع فلسطين

صوّت البرلمان البرتغالي بالأغلبية على مشروع للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإدانة انتهاكات حقوقه الأساسية، بما فيها "حقه بوطن".

وتم التصويت بتاريخ ١٦-٥-٢٠١٦ على المشروع من قبل الحزب الاشتراكي، وحزب كتلة اليسار، والحزب الشيوعي، وحزب الخضر، وحزب الأشخاص- البيئة-الحيوانات، وامتنع عن التصويت حزب الشعب المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ونص المشروع المقدم من قبل كتلة اليسار، "على تضامن النواب مع جميع فئات الشعب الفلسطيني، ورفض انتهاكات حقوقه الأساسية، بما فيها حقه بوطن، والحقوق الأساسية للرجال والنساء والأطفال في فلسطين".

ونص المشروع على أن "وضع اللاجئين الفلسطينيين، الذي اعتبر عام ١٩٤٨ مؤقتاً، ما زال قائماً حتى يومنا هذا، حيث يقدر عدد اللاجئين بأكثر من ٥ ملايين، لم يعودوا حتى الآن إلى بيوتهم وأراضيهم، على الرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة، بدءاً من قرار ١٩٤ إلى غيره من القرارات".

كما نص على أن "نكبة الشعب الفلسطيني لم تتم فقط عام ١٩٤٨ بل هي ما زالت مستمرة منذ أكثر من نصف قرن، وبعد ٦٨ عاماً من التطهير العرقي لفلسطين، ما زالت الانتهاكات مستمرة مثل هدم البيوت، بناء الجدار الفاصل، إقامة الحواجز التي تقطع الطرق وتهين الأشخاص، بصمت من قبل المجتمع الدولي الذي يستمر بعدم الدفاع عن تطبيق القانون الدولي".

وعبّر البرلمان عن "دعمه لجميع الجهود الرامية لسلام عادل في المنطقة، وأولها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والامتثال لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعيش تحت سقف العلاقات السلمية.



قرارات في الأمم المتحدة أعقبت النكبة

فيما يلي أبرز محطات وقرارات قضية فلسطين في الأمم المتحدة منذ ولادة ما يسمى بالمسألة الفلسطينية في الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩.

في كل عام، تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦ قرارا، تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ بما في ذلك "حق تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة"، و"حق العودة"، و"السيادة على الموارد الطبيعية"، و"عدم شرعية الاستيطان"، لكن غالبية هذه القرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ حتى اليوم وفيما يلي أبرز القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ النكبة وحتى اليوم:

- بتاريخ ٢٩ /١١/ ١٩٤٧: تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (١٨١) الذي نص على تقسيم فلسطين الخاضعة في ذلك الوقت للانتداب البريطاني؛ لإقامة دولتين: (فلسطينية وإسرائيلية).
- بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١: تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (١٩٤) الذي ينص على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.
- بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٠٢) (٥) الذي أسس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).
- بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٤: تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا اعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.
- بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢: تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني؛ وحصلت المنظمة على صفة مراقب في الأمم المتحدة كـ"حركة تحرر وطني".
- بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا (٣٢/٤٠ باء) اعتبر ١١/٢٩ من كل عام يوما عالميا للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
- بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠: تبنى مجلس الأمن القرار رقم (٤٧٨)، الذي رفض الاعتراف بقرار إسرائيل ضم القدس؛ واعتبره لاغيا وباطلا وغير شرعي.
- بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥: أعلن المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية قيام "دولة فلسطين المستقلة" وقبول قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨، الداعيين لانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ والتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وفي حينه، كلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بمهام حكومة دولة فلسطين. وبناء على إعلان الاستقلال، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا استعاض فيه عن تسمية فلسطين في الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى بعثة فلسطين المراقبة الدائمة.
- بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٢: تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٣٩٧ الذي يذكر دولة فلسطين للمرة الأولى.
- بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩: تبنى مجلس الأمن القرار رقم (١٥١٥) الذي دعا إلى قبول خطة خارطة الطريق، والالتزام بها ودعمها وتطبيق عناصرها.
- بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩: أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي قرارا استشاريا أكدت فيه أن جدار الضم والتوسع الذي أقامته إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني؛ ويستوجب على إسرائيل إزالته وتفكيكه؛ وأكدت المسؤولية القانونية للمجتمع الدولي في تجسيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
- بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣: قدم الرئيس محمود عباس طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، للأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون).
- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١: حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
- بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢: قرر "مجلس حقوق الإنسان"، التابع للأمم المتحدة، إنشاء بعثة تحقيق دولية حول تداعيات بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
- بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٩: أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) كنيسة المهد والبلدة القديمة في بيت لحم بما فيها طريق الحجاج، على قائمة التراث العالمي.
- بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦: وزعت بعثة فلسطين الدائمة المراقبة في الأمم المتحدة مشروع قرار منح فلسطين مكانة (دولة مراقب) في الأمم المتحدة.
- بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩: صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة.
- بتاريخ ٢٠١٥/٩/١١ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يطالب الأمين العام للمنظمة الدولية برفع العلم الفلسطيني فوق مقر الأمم المتحدة في نيويورك.
- بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ رفع علم فلسطين في مقرات الأمم المتحدة إلى جانب أعلام باقي الدول الـ١٩٣ الأعضاء في المنظمة الأممية



مجلس منظمات حقوق الإنسان:
٦٨ عاماً من التمييز والإفلات من العقاب

قال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية انه «في الوقت الذي يعيش فيه اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، الذين يشكلون ٦٦٪ من الشعب الفلسطيني في العالم، ويلات اللجوء والتهجير، سواء في الشتات او في وطنهم التاريخي فلسطين للعام الثامن والستين، تستمر إسرائيل في خلق ظروف معيشية قهرية تؤدي إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين. وتتكرّس هذه النكبة المستمرة من خلال استمرار تنكر إسرائيل لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها، وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وممارسة سياساتها التي تؤدي باضطراد الى تهجير الفلسطينيين قسريا. هذه السياسات، بما يشمل ارتكاب جرائم التهجير القسري للسكان وإبعادهم، تشكل خرقا جسيما للقانون الدولي، وتندرج ضمن إطار أوسع من سلسلة من الانتهاكات الإسرائيلية الواسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر.»

وأضاف المجلس في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/١٢ ان إسرائيل لا تزال مستمرة في سياسة التهجير القسري داخل شرق القدس المحتلة وما يُسمى بمناطق «ج» (والتي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة)، وذلك من خلال مصادرة الأراضي و/أو منع استعمالها، وهدم المنازل، والحرمان من حقوق الإقامة والسكن، بالإضافة الى استمرار التوسع الاستيطاني. يضاف الى ذلك، ان السكان الفلسطينيين في تلك المناطق يعانون من تمييز عنصري ممنهج الى جانب العنف والاعتداءات التي يمارسها المستوطنون وأجهزة الامن الإسرائيلية على حد سواء بحقهم؛ الامر الذي يؤدي الى نشوء بيئة قهرية قاسية لا تترك للفلسطينيين اي خيارات سوى الرحيل عن منازلهم ومجتمعاتهم.

وتابع البيان: أما في قطاع غزة، فيعيش سكان القطاع – الذين يشكل اللاجئون ما نسبته ٨٠٪ منهم- أزمة إنسانية كارثية جرّاء الحصار الإسرائيلي المستمر المفروض على القطاع، الامر الذي يحول دون الوفاء بالحاجة الماسة لإعادة إعمار الدمار الذي خلفته الحروب الإسرائيلية المتعاقبة على قطاع غزة. وعليه، فان عشرات آلاف الفلسطينيين لا يزالون مهجرين داخل القطاع حيث يعيشون ظروفا غير إنسانية دون اي افق لإنهاء معاناتهم.

ولا تقتصر المعاناة الكبيرة التي يعيشها الفلسطينيون على هؤلاء الذين لا يزالون يعيشون داخل فلسطين بحدودها الانتدابية، وانما تمتد لتشمل ما يزيد على ٦,٢ مليون فلسطيني يعيشون في دول الشتات (٤٩٪ من الشعب الفلسطيني). وبالحديث عن مصير



اللاجئين الفلسطينيين في سوريا على وجه التحديد، تؤكد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ان ما يزيد على نصف مليون فلسطيني تأثر بشكل مباشر جراء العنف الناجم عن النزاع المسلح في سوريا. ان ما يزيد على ٦٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا قد تعرضوا الى تهجير ثانوي و/او متعدد سواء داخل حدود سوريا او الى خارجها. علاوة على ذلك، يتعرض اللاجئون الفارون من سوريا الذين اضطروا للبحث عن مكان آمن لهم ولعائلاتهم، الى الاعادة القسرية او الى المعاملة التمييزية من قبل دول اللجوء الثانية التي يتوجهون اليها.

وقال: ان لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين(UNCCP) ، التي تأسست بموجب قرار الجمعية العمومية ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بهدف إيجاد حل دائم وعادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين، غير فاعلة منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمن، الامر الذي يحرم اللاجئين الفلسطينيين من الاستفادة من وجود وكالة دولية شُكلت أصلا من اجل توفير الحماية القانونية لهم. بالإضافة الى ذلك، فان (الاونروا) والتي تم إنشاؤها من اجل ان تقدم الحماية الإنسانية/المساعدات للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها الخمس، لم يعد بمقدورها سد الفجوة المزمنة في ميزانيتها الناشئة عن قصور آليات التمويل وعدم وفاء الدول بالتزاماتها. كما ان تفويض الاونروا الحالي يفتقر إلى ركن الحماية القانونية، او حتى للسعي الى وضع حد لبقاء اللاجئين الفلسطينيين في المنافي طيلة هذه السنين. وبلا شك فإنه من المؤسف انه في كثير من الأحيان استندت الدول والمحاكم المحلية في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حماية المفوضية والاتفاقية الى تفسير سطحي مغلوط للمادة ١/د يفترض ان الحماية تكون متوافرة في حال الإقامة في مناطق عمل الاونروا وتلقي بعض المعونات الإنسانية.

وعليه، فان معالجة مأساة اللاجئين الفلسطينيين هذه تقتضي التدخل الجدي على وجه السرعة، وضرورة تسليط الضوء على وجوب تطبيق حل دائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي، وخصوصا قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وقرار ٢٣٧ الصادر عن مجلس الامن الدولي عام ١٩٦٧. وغني عن القول بأنه لا يمكن تطبيق تلك القرارات الا من خلال وجود وكالة دولية فاعلة ومدعومة بإرادة سياسية بشكل كامل تكرّس عملها للسعي لإيجاد تلك الحلول المنشودة. لذلك، هناك حاجة ملحّة وواضحة اما لإعادة إحياء لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين (UNCCP) وتفعيلها، أو لإدخال اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل تحت ولاية المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، او لتوسيع تفويض الاونروا جوهريا وجغرافيا، بالإضافة الى تطوير اسس وآليات تمويلها، وذلك من اجل ضمان تقديم حماية شاملة للاجئين الفلسطينيين. ان الفشل في اتخاذ الاجراءات آنفة الذكر، يشكل تكريسا للوضع الراهن حيث الحماية الدولية غائبة، واللاجئ الفلسطيني متروك لمواجهة مصيره المتخم بالمعاناة والمزيد من التهجير.

المجلس الوطني في ذكرى النكسة:

شعبنا ماض بنضاله حتى استرداد حقوقه المشروعة

دعا المجلس الوطني الفلسطيني، المجتمع الدولي ومؤسساته وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، إلى إنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني بعد مرور ٤٩ عاما من الاحتلال، مؤكدا أن شعبنا ماض بنضاله حتى استرداد كافة حقوقه المشروعة بالعودة والحرية وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس.

وجدد المجلس الوطني في بيان صحفي، اليوم السبت٤-٦-٢٠١٦ ، لمناسبة الذكرى الـ٤٩ للنكسة، المطالبة باستجماع القوى والطاقات الوطنية الفلسطينية، لمواجهة المحتل الغاشم والتصدي لعدوانه الإرهابي ضد الشعب والأرض والمقدسات.

وشدد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي، مسؤولياته تجاه شعبنا الفلسطيني والكف عن لغته الدبلوماسية وممارسة الضغوط الحقيقية على حكومة إسرائيل اليمينية، وتحديد جدول زمني واضح لإنهاء احتلالها وتجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/١٩، وحل عادل لقضية اللاجئين حسب القرار الدولي. ١٩٤

وحيا المجلس الوطني، موقف القيادة وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، الذي يرفض العودة إلى المفاوضات قبل توفير مقومات نجاحها وفي مقدمتها وقف الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى، والالتزام الكامل بمرجعيات العملية السياسية، وبقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ودعا جماهير شعبنا والأحزاب والقوى السياسية بمختلف اتجاهاتها إلى التلاحم وتعزيز الوحدة الوطنية على أسس ديموقراطية انطلاقا من احترام سيادة القانون ووحدانية السلطة، باعتبار ذلك مدخلاً لترسيخ صمود شعبنا وثباته في وجه المخططات والمشاريع الإسرائيلية من اجل تجسيد حلم الدولة وبسط السيادة الوطنية على كامل التراب الفلسطيني

.وحيا المجلس، جماهير شعبنا، الذي يقف بكل شموخ في وجه الاحتلال متحديا قمعه وبطشه وإرهابه، مجدداً الوفاء لدماء الشهداء الأبرار وتضحيات الجرحى ونضالات الأسرى.



الزعنون يوجه رسائل دعم لترشيح البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام



وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٧-٤-٢٠١٦ رسالة إلى رئيسة لجنة نوبل للسلام كاسي كولمن فايف يؤكد فيها دعم المجلس ترشيح المناضل مروان البرغوثي عضو المجلس الوطني الفلسطيني لنيل جائزة نوبل للسلام.

وأكد الزعنون أن هذا الدعم يأتي في سياق تعزيز الطلب الرسمي الذي تقدم به الناشط الحقوقي الأرجنتيني ادولفو بيريز اسكيفيل بتاريخ ٤ مارس/آذار ٢٠١٦ لترشيح مروان البرغوثي لنيل هذه الجائزة، من أجل أطلاق سراح الأسرى جميعاً ودعم صمودهم وصمود الشعب الفلسطيني ودعم نضاله من أجل الحرية والسلام وحق تقرير المصير والعودة والاستقلال الوطني.

وأكد الزعنون لرئيسة اللجنة ان المناضل البرغوثي يعتبر رمزا وطنيا من رموز الكفاح الشعبي الفلسطيني، ناضل من اجل حقوق شعبه وإحلال السلام، تم اختطافه ومحاكمته من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسبب دفاعه عن قضية شعبنا العادلة ونصرة له ولكفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والدائم على أساس قرارات الشرعية الدولية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

وخاطب الزعنون رئيسة اللجنة" كلنا ثقة بتفهم الظروف والمعاناة الصعبة التي يعانيها مروان البرغوثي ورفاقه في سجون الاحتلال، وان نيله لهذه الجائزة يساعد في إحلال السلام وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين جميعاً من سجون الاحتلال وعلى رأسهم مروان البرغوثي ليستأنف دوره في تحقيق السلام لشعبه والتخلص من آخر احتلال في العالم، والعيش بحرية وكرامة وتقرير مصيره والعودة إلى دياره:.

و طالب الزعنون أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم على الانضمام لهذه الحملة بإرسال رسالة لدعم ترشيح مروان البرغوثي للحصول على هذه الجائزة إلى العنوان الالكتروني التالي.postmaster@nobel.no:

الاتحاد البرلماني العربي يدعم ترشيح مروان البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام

كما وجه نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب اللبناني باسم البرلمانات العربية رسالة لرئيسة لجنة نوبل للسلام أكد فيها دعم البرلمانات العربية لترشيح مروان البرغوثي لنيل هذه الجائزة بناء على طلب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

وتأتي هذه الحملة التي أطلقها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي في دعم النشاطات التي تقوم بها الحملة الدولية لإطلاق سراح المناضل مروان البرغوثي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتي انطلقت بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ من جزيرة روبين ومن الزنزانة التي قضى فيها الزعيم الإفريقي الكبير نيلسون مانديلا ٢٧ سنة في سجون الفصل العنصري، وبمشاركة عشرات من الشخصيات البارزة والمفكرين والمثقفين وقادة سياسيين من مختلف بلدان العالم من بينهم خمسة من حملة جائزة نوبل للسلام، كما أعلن أيضا الرباعي التونسي الحائز على جائزة نوبل عن دعمه ترشيح المناضل مروان البرغوثي لجائزة نوبل للسلام.



البرلمان البلجيكي يرشح "مروان البرغوثي" لنيل "نوبل للسلام"

رشّح البرلمان البلجيكي، مروان البرغوثي، النائب الفلسطيني المعتقل في السجون الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٢، لنيل جائزة نوبل للسلام.

وجاء في نص رسالة بتاريخ ١٨-٥-٢٠١٦وجهها البرلمان للجنة الجائزة، "نحن أعضاء البرلمان البلجيكي، من مختلف ألوان الطيف السياسي، في مجلسي النواب والشيوخ نعلن، ترشيح مروان البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام" .

وتابعت الرسالة "مروان البرغوثي ممثل منتخب من الشعب الفلسطيني، بطريقة ديموقراطية يدافع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. وقد انخرط بنشاط لتعزيز التعددية السياسية والدينية، (...) والسلام يتطلب حريته، وغيره من السجناء السياسيين، وبشكل أعم الحرية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال منذ عقود" .

بدورها قالت المحامية فدوى البرغوثي، زوجة مروان، والتي تدير حملة دولية للإفراج عن زوجها، "هذا هو أول ترشيح برلماني أوروبي لمروان، يتبعه العديد من الترشيحات البرلمانية الأوربية الأخرى" .

وكشفت فدوى البرغوثي، عن "وجود برلمانات أوربية، وكتل برلمانية وبرلمانيين من مختلف دول العالم يدعمون ترشيح البرغوثي، لنيل نوبل، سيعلن عنهم قريبا" .

وتُمنح جائزة نوبل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام لمن يقوم بأبحاث بارزة في مجالات معينة كالفيزياء والكيمياء، أو لمن يبتكر تقنيات جديدة أو يقوم بخدمات اجتماعية نبيلة، وتُعد أعلى مرتبة تكريمية على مستوى العالم.

وللحصول على الجائزة، لابد من الترشيح أولا، ولا يتم الترشيح إلا لأشخاص على قيد الحياة، وحق الترشيح يكون للأشخاص الحاصلين على الجائزة من قبل، كالأرجنتيني الذي رشّح البرغوثي.

المجلس الوطني الفلسطيني يدعم ترشيح
المناضل مروان البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام





نبذة عن المناضل الأسير مروان البرغوثي

- مواليد العام ١٩٥٩ في رام الله، متزوج من المحامية فدوى البرغوثي وأب لأربعة أبناء.
- يحمل درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية، وعمل محاضراً في جامعة القدس حتى اعتقاله، وحصل على شهادة الدكتوراه خلال سنوات اعتقاله الحالية في العلوم السياسية – معهد البحوث والدراسات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة.
- اعتُقل للمرّة الأولى في الخامسة عشرة من عمره وأمضى حتى الآن ما مجموعه عشرين عاماً في سجون الاحتلال وما زال، وقضى في المنفى سبع سنوات.
- عاد إلى الأراضي المحتلة من الأردن بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.
- انتُخب عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح في العام ١٩٨٩ في المؤتمر العام لحركة فتح الذي عقد في الجزائر.
- انتُخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٦، وكان عضواً في اللجنة السياسية واللجنة القانونية ولجنة مكافحة الفساد، وترأس لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية الفرنسية عند تأسيسها.
- كان من قادة انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام ٢٠٠٠ بعد فشل مباحثات كامب ديفيد نتيجة تجاهل إسرائيل لجهود عملية السلام، وتعرض خلال الانتفاضة إلى تسع محاولات اغتيال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى أن تمكنّت قوات الاحتلال من اختطافه من مدينة رام الله في ٢٠٠٢/٠٤/١٥، وعلّق حينها شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «أنّه يأسف لإلقاء القبض على البرغوثي حيّاً، وكان يفضّل أن يكون رماداً في جرّة».
- بتاريخ ٦ حزيران ٢٠٠٤ حكمت عليه محاكم الاحتلال الإسرائيلي بالسجن خمس مؤبدات وأربعين عاماً.
- أعيد انتخابه عام ٢٠٠٦ في انتخابات المجلس التشريعي الثانية.
- ساهم في صياغة وثيقة الأسرى للوفاق الوطني نيابةً عن حركة فتح من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والتي استندت الفصائل الفلسطينية إليها في إصدار وثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦.
- ٢٧ نيسان ٢٠١٣، عُقد لقاء دولي (الحرية والكرامة) في رام الله نظمته الحملة الشعبية لإطلاق سراح البرغوثي وكافة الأسرى بحضور ومشاركة ١٢٠ شخصية دولية من بينها ٦٠ برلمانياً من إفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية، وخرج اللقاء الدولي بتبني توصية السيّد أحمد كاثرادا- رفيق الزعيم الوطني الإفريقي نيلسون مانديلا في النضال والأسر ومؤسس حملة «الحرية لمانديلا» بداية الستينات من القرن الماضي- بتشكيل حملة دولية لحرية البرغوثي والأسرى الفلسطينيين وتشكيل هيئة دولية عليا لإدارة الحملة ولجان تنفيذية على مستوى كل دولة على حده.
- ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٣ تم إعلان إطلاق الحملة، وإصدار إعلان «روبن آيلند» البيان المؤسس للحملة الدولية من جنوب إفريقيا خلال مؤتمر عقد في جزيرة روبين ومن الزنزانة التي قضى فيها مانديلا سنوات سجنه في سجون الفصل العنصري.
- انطلقت حملة فلسطينية ودولية من أجل حرية المناضل مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتضم الحملة الدولية رؤساء دول ورؤساء وزراء و رؤساء برلمانات وقادة أحزاب وبرلمانيين حاليين وسابقين وقادة سياسيين وفنانين ومفكرين ومثقفين، وتم تشكيل اللجنة الدولية العليا من تسعة من حاملي جائزة نوبل للسلام.
- اللجنة التنفيذية للحملة الدولية: تمتد فروع الحملة الدولية في عشرات الدول، ويترأس الحملة في كل دولة على حده شخصية تنفيذية من الشخصيات البارزة في تلك الدولة.
- تم الإعلان عن تأسيس فروع الحملة الدولية خلال الأشهر التالية في عدد من الدول منها جنوب إفريقيا وفرنسا وبريطانيا وأيرلندا وبلجيكا وإيطاليا، ثم إطلاقها في تشيلي والأرجنتين ودول أميركا اللاتينية وغرب إفريقيا، وتم تعميم إعلان روبين آيلند، وتم التوقيع عليه على نطاق واسع في مختلف أرجاء العالم، ويعد إعلان روبين آيلند احدى الوثائق الفلسطينية التي تلاقي أوسع تأييد ودعم على المستوى العالمي (لمزيد من المعلومات عن الحملة الدولية Fmaapp.org).
- منح البرغوثي مواطنة شرف في نحو ٤٥ مدينة فرنسية وعدد من المدن الإيطالية، وعلقت جداريات تحمل صورته على مباني بلديات المدن الفرنسية باعتباره رمزاً للحرية في العالم وتبقى هذه الجداريات معلقة حتى إطلاق سراحه وهو تقليد فرنسي لم يتبع سابقاً إلا في حالة الزعيم الإفريقي نلسون مانديلا.
- ٢٠١٦ تم ترشيح البرغوثي رسمياً لنيل جائزة نوبل للسلام، بعد إدراجه في قائمة المرشحين وفقاً لطلب الترشيح المقدم من الناشط الحقوقي الأرجنتيني أدولفو بيريز إسكيفيل الحائز على الجائزة عام ١٩٨٠ وعضو اللجنة الدولية العليا لحرية مروان البرغوثي والأسرى.
- ٢٠١٦/٤/١٤ دعت كتلة "فتح" البرلمانية إلى حملة تضامن ودعم شعبي لترشيح النائب البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام، لأن هذا الترشيح هو ترشيح لكل الشعب الفلسطيني وكافة الأسرى الفلسطينيين، وللقضية الوطنية العادلة.
- أنضم إلى دعم الترشيح فعاليات ومؤسسات وشخصيات محلية وعربية ودولية من بينها البرلمان العربي والرباعي التونسي، وأهدى رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فاضل موسى جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها الرباعي الراعي للحوار في تونس إلى المناضل مروان البرغوثي.

قصص من إرهاب الاحتلال الإسرائيلي:

إعدام ميداني لأم وشقيقها على حاجز قلنديا



استشهدت بتاريخ ٢٠١٦-٠٤-٢٨ أم لطفلتين وشقيقها، ، برصاص قوات الاحتلال المتمركزة على حاجز قلنديا العسكري.

والشهيدان هما: مرام صالح حسن أبو إسماعيل (٢٤ عاماً)، حامل في الشهر الخامس وأم لطفلتين سارة (٦ سنوات) وريماس (٤ سنوات)، وشقيقها إبراهيم (١٦ عاما) وهما من قرية قطنة شمال غربي مدينة القدس، لكن الأم مرام متزوجة وتقطن قرية بيت سوريك المجاورة.

وقال شهود عيان، إن جنود ما يسمى «حرس الحدود» الإسرائيلي، فتحوا النار بشكل كثيف صوب الفتاة والشاب وشوهدا مضرجين بدمائهما على الأرض، حيث منع جنود الاحتلال المواطنين من الاقتراب منهما، وأغلقوا معبر قلنديا في الاتجاهين.

وأضاف أحد شهود العيان، إن قوات الاحتلال المتمركزة على الحاجز أطلقت أكثر من عشرين رصاصة على شابة وشاب من مسافة بعيدة وتركتهما ينزفان على الأرض دون السماح بوصول سيارات الإسعاف لإنقاذهما.

وفي السياق ذاته، ادّعت شرطة الاحتلال في بيان أصدرته أن أفراد ما يسمى «حرس الحدود» الإسرائيلي أطلقوا النار على شابة فلسطينية كانت تتقدم نحو الحاجز مشهرة سكينا، إلا أن شهود العيان أكدوا ان إطلاق النار كان من مسافة بعيدة.

وقالت مراسلة لوكالة فرانس برس في الموقع انها رأت فلسطينيين ممددين على الأرض.

وقال علاء، وهو شاهد عيان قرب الحاجز لوكالة فرانس برس، أن «الشرطة صرخت عليهما وطلبت منهما الرجوع إلى الخلف، وبدا أنهما لم يعرفا ماذا عليهما ان يفعلا.»

إعدام ميداني

وأضاف، «أطلقوا النار على الفتاة أولا ثم بدا ان الفتى لم يعرف ماذا يفعل، وحاول العودة الى الوراء ولكنهم أطلقوا النار عليه أيضا.»

قام الجنود بعدها بإلقاء الغاز المسيل للدموع لتفريق الناس، وأغلقوا الحاجز.

ووصلت إلى المكان سيارة إسعاف فلسطينية، إلا أن قوات الاحتلال منعتها من الاقتراب، وأمرها الجنود بالبقاء بعيدة، فيما كان يتواجد في المكان سيارة إسعاف عسكرية، لكن الأطباء والمسعفين وقفوا في انتظار وفاة الشقيقين.

وبعد قرابة الساعة، والشهيدان ملقيان على الأرض، قام المسعفون بوضعهما في أكياس بلاستيكية، وقاموا بنقلهما بسيارة إسعاف عسكرية إلى داخل مدينة القدس، حيث تحتجز سلطات الاحتلال الجثامين.

وعكس ما ادعته شرطة الاحتلال بان الفتاة كانت تحمل سكينا برفقة شاب، أكد شهود العيان الذين تواجدوا في المكان أن الضحيتين سلكا المسرب الخاطئ، الخاص بالسيارات، فتنبه لهما الجنود، وبدؤوا الصراخ عليهما باللغة العبرية التي لا يفهمها الشهيدان.. وهنا توقف الاثنان، كما يقول الشهود، وحاول إبراهيم أن يمسك يد شقيقته التي تسمرت في المكان خوفاً، وحاول إبراهيم الابتعاد من المكان، إلا أن جندياً أطلق الرصاص نحو مرام، فسقطت على الأرض، وحين حاول شقيقها إسعافها، عاجله الجندي برصاصة ليسقط بجوار شقيقته وتركهما ينزفان حتى فارقا الحياة.

وكانت «مرام» برفقة شقيقها إبراهيم في طريقهما لمدينة القدس، بعد أن حصلت على تصريح لأول مرة، فيما إبراهيم يحمل شهادة الميلاد، ولكن جنود الاحتلال وضعوا حدا لحياتهما بدم بارد.

ويقول أحمد طه، الشاب المقدسي الذي شاهد ما يجري، إن «الجنود تقدموا نحو الشقيقين ولدى الاقتراب منهما بدأ الجنود إطلاق مزيد من الرصاص لتأكيد عملية الإعدام ...كان بإمكان الجنود أن يبعدا الاثنين من المكان دون إطلاق الرصاص عليهم، لوجود مسافة بعيدة بين الطرفين.»

وأكد طه أن الجنود دسوا سكينين بجوار الشهيدين. لكن الشرطة الإسرائيلية نشرت صورة لـ٣ سكاكين على الأرض قالت إنها كانت بحوزتهما.

شاهد آخر، محمد أحمد، سائق حافلة باص تواجد في المكان، أكد أن جندياً كان يقف خلف مكعب إسمنتي أطلق رصاصا على الفتاة من مسافة ٢٠ متراً، دون أن تهدد حياته، لا هي ولا شقيقها».



تقرير بمشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع ٣٠ للمكتب الموسع للجمعية البرلمانية للبحر المتوسط

إعداد: عضو الوفد
عمر حمايل

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ زهير صندوقة وعضوية عمر حمايل في الاجتماع ٣٠ للمكتب الموسع للجمعية البرلمانية للبحر المتوسط الذي انعقد في مدينة الرباط المغربية بتاريخ ١١-٧-٢٠١٦.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع ما يلي:

أولا: افتتاح الاجتماع بكلمة من عبد الحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين المغربي.

ثانيا: المائدة المستديرة الأولى- الأمن والاستقرار والتهديدات والتحديات – الإرهاب - الشرق الأوسط – ليبيا.

ثالثا: المائدة المستديرة الثانية - الاتجاهات الاقتصادية والاحتياجات البيئية – تسهيل التجارة - البطالة - تنفيذ اتفاق باريس حول تغير المناخ.

رابعا: المائدة المستديرة الثالثة - الهجرة والتطرف العنيف - المهاجرون واللاجئون، وهي ظاهرة جماعية - الحوار بين الأديان وبين الثقافات على نقيض التطرف العنيف - التعاون مع العالم الأكاديمي، فرصة للجمعية البرلمانية المتوسطية.

خامسا: تقييم عمل الجمعية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥. ومناقشة إعداد خطة عمل الجمعية.

سادسا: الوضع المالي للجمعية.

أولاً جلسة الافتتاح:

تضمنت كلمة ترحيب من رئيس مجلس المستشارين المغربي عبد الحكيم بنشماس، أكد فيها على ضرورة احتواء أسباب التوتر ومواجهة التحديات المشتركة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من مكافحة للإرهاب وأسبابه، وظاهرة المقاتلين الأجانب، وتحدي الآثار المناخية، والتجارة والاستثمارات، والتعاطي مع مفهوم الأمن البشري حسب قرار مجلس الأمن الدولي لعام ٢٠١٢، والتركيز على الحوار لتحقيق السلام والأمن لدول وشعوب المنطقة.

كما ركزت كلمة رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط السيد لحو مربوح وهو عضو مجلس المستشارين المغربي، على ضرورة أن يكون للجمعية دور في مكافحة الإرهاب الذي لا دين ولا وطن له.

ثانيا: المائدة المستديرة الأولى، حول التعاون الأمني والسياسي.

ترأس الاجتماع محمد الحلايقة عضو مجلس الأعيان الأردني ورئيس اللجنة الأولى في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، مركزا في تقديمه للموضوع على ما تواجهه المنطقة خاصة ظاهرة الإرهاب، و استمرار احتلال إسرائيل لفلسطين، مؤكدا أن القضية الفلسطينية على رأس أولويات الجمعية.

وطالب الحلايقة المجتمعين تقديم مقترحاتهم حول إعداد خطة عمل الجمعية، حول قضايا الإرهاب والقضية الفلسطينية، مشيرا إلى عقد اجتماع مرتقب مع الأمم المتحدة بخصوص قرار مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب الذي أنشأت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط معه مجموعة عمل وشراكة لتنفيذه.

وأكد الحلايقة أن انشغال العالم بالحرب على الإرهاب أتاح الفرصة لإسرائيل أن تفعل ما تشاء بالشعب الفلسطيني، وقد عبر عن خشيته من الانفجار، واقترح إصدار بيان يدعو بصراحة إلى اعتراف أعضاء الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط بدولة فلسطين.

مداخلة الأخ زهير صندوقة- رئيس وفد فلسطين:

أكد أن هذا الاجتماع يعقد في ظروف صعبة، حيث تعاني البشرية من فواجع الإرهاب، وبالأخص شعوب منطقتنا العربية، ولا يوجد مسلم حقيقي يؤمن بالذبح، متسائلا لماذا هذه الظواهر وكيف نشأت، فغزو الآخرين خارج ميثاق الأمم المتحدة في العراق وغيرها أدى إلى زيادة العنف والإرهاب في المنطقة ، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أيضا زاد من هذه الظاهرة ، فكان التشريد لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني، وهدم البيوت ، واستمرار الاحتلال لفلسطين سيعمق تلك الظاهرة وستزيد من عدم الاستقرار، مشددا على أن الشعب الفلسطيني لن يركع أو يذل من قبل احد، فهو متمسك بحقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وأشار إلى صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتصديه للاحتلال والمستوطنين، خاصة ما يتحلى به فتيان وفتيات فلسطين من شجاعة منقطعة النظير، في حين تواجه هذه الشجاعة بإرهاب جنود الاحتلال وتكون النتيجة إعدام ميداني لشبابنا وأطفالنا ونسائنا.

وأكدت مداخلات أغلب الوفود انه بدون حل القضية الفلسطينية لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيرين إلى ممارسات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة بحق الشعب الفلسطيني من قتل واعتقال وبناء للجدار ومحاصرة المدن الفلسطينية.

مداخلة عضو الوفد، عمر حمايل :

بدوره، اقترح عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل على المجتمعين إنشاء شراكة مثمرة مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين، على غرار الشراكة المثمرة، التي شكلتها هذه الجمعية مع مجلس الأمن

الدولي لتنفيذ قراره حول مكافحة الإرهاب. لان احتلال إسرائيل لفلسطين وإرهابها اسبق من ظاهرة الإرهاب العالمي التي أنشأت الجمعية شراكة مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذ قراره، والقضية الفلسطينية اسبق من كل الأزمات في المنطقة.

وأضاف، انه لا يمكن الحديث عن إستراتيجية خاصة بالإرهاب في منطقتنا دون النظر إلى الآثار التي يسببها استمرار الاحتلال. فالاحتلال يعني العنف والاعتداء على المقدسات والقتل والاستيطان والإعدام وهدم المباني، ومصادرة الأراضي وحرق الأطفال في فلسطين من قبل المستوطنين. مطالبا بتوضيح من الأمين العام للجمعية حول ما هو مفهوم الإرهاب الموحد الذي يقصده في تقريره والذي توصلت إليه الجمعية؟.

وأكد حمايل، انه من واجبنا ودورنا في الجمعية حماية حل الدولتين القائم على الشرعية الدولية، والمتمثلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأمم المتحدة، مقترحا على الجمعية دعم الجهود الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام مستندا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ضمن سقف زمني محدد، بعد أن أفشلت إسرائيل ومن يدعمها المفاوضات الثنائية، مضيفا بان الجميع تابع كيف رفض نتنياهو عقد هذا المؤتمر.

وقد أيد رئيس الجمعية والأمين العام ورئيس اللجنة السياسية والأمن وعدد من الأعضاء مقترح الوفد الفلسطيني إنشاء مجموعة عمل وشراكة مع مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بفلسطين، إلى جانب دعم المساعي الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام، وحماية حل الدولتين وإيجاد التدابير اللازمة لذلك.

ثالثاً: المائدة المستديرة حول البيئة والمناخ، برئاسة السيد بيدرو روكو، البرتغال.

وبعد كلمة قصيرة من قبل رئيس اللجنة عرض فيها أهم التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة ، قدم الأخ زهير صندوقة مداخلة حول الموضوع، أكد فيها أن الشعب الفلسطيني ساهم في تنمية المنطقة قبل عام ١٩٤٨، مشيرا إلى دوره في بناء دول الجوار بعد الاحتلال الذي وقع عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

وتساءل صندوقة ، لماذا لا يحقق الشعب الفلسطيني التنمية الاقتصادية، مشيرا الى الحروب الثلاثة التي دمرت البنية التحتية بغزة، والحصار المفروض على التجارة من استيراد و تصدير إلا من خلال البوابة الإسرائيلية، وحجز أموال الضرائب الفلسطينية، ونقاط التفتيش وتقطيع الأوصال والجدر العازلة ومصادرة الأراضي لصالح الاستيطان، وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع، ومصادرة الموارد الطبيعية، فمثلا المياه يذهب ما نسبته ٨٥٪ للمستوطنين، ونحن ندفع ثمن النسبة الباقية للحكومة الإسرائيلية، وكذلك دفن النفايات السامة في الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: المائدة المستديرة حول حقوق الإنسان، والهجرة، اللجنة الدائمة الثالثة

ترأس الاجتماع الأخ زهير صندوقة، حيث قدم للموضوع مشيرا إلى ما تعانيه منطقة البحر الأبيض المتوسط من تدفق للمهاجرين فخلال هذا العام، هناك أكثر من ٤٠ ألف مهاجر دخلوا إلى أوروبا، في حين أن هناك ٤,٨٠٠مليون مهاجر في العالم،مشيرا إلى أن هناك ١,٥ مليون نازح سوري في لبنان ومثلهم في الأردن، و ٢مليون في تركيا، ونود أن نستمع إلى مقترحات من الأعضاء حول جدول أعمال اللجنة، مشيرا إلى أن هناك اجتماعا للجنة الثالثة في إيطاليا في شباط ٢٠١٧.

وحول اللاجئين الفلسطينيين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، أشار صندوقة إلى استمرا ر معاناة اللاجئين الفلسطينيين حتى وقتنا الحاضر، ويجب الا ننساهم، رغم أن هناك قرار ١٩٤ الخاص باللاجئ الفلسطيني هو الوحيد الذي صدر عن الأمم المتحدة والذي يدعو لعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، وأشار إلى أن اللاجئين الفلسطينيين خاصة في سوريا قد ذاقوا مرارة اللجوء أكثر من مرة حيث شرد اغلب سكان مخيم اليرموك في سوريا.

وطالب صندوقة المجتمع الدولي وأعضاء الجمعية من الأوروبيين الإيفاء بالتزاماتهم المالية تجاه ما يتحمله الأردن خاصة من أعباء مالية واقتصادية هائلة تجاه اللاجئين السوريين على أراضيه، مطالبا الوفد اللبناني بحث حكومته على فتح باب العمل أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومساواتهم بغيرهم، مؤكدا أنهم ضيوف إلى حين عودتهم إلى أرضهم.

مداخلة عمر حمايل:

لاحظت المداخلة القسم الأخر من المائدة المستديرة الثالثة والمتصل بحقوق الإنسان ، حيث طالب حمايل، بتشكيل فريق قانوني من الجمعية لمتابعة حالة حقوق الإنسان للبرلمانيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، على غرار اللجنة المشكلة في الاتحاد البرلماني الدولي، موضحا أن الاعتقال المتكرر للنواب ثم أطلاق سراحهم ثم إعادة اعتقالهم وهكذا دواليك منذ عام ٢٠٠٦ يؤكد الغرض السياسي من هذه الاعتقالات وليس لأسباب أمنية كما يدعي الاحتلال.

كما أثنى حماي ل على مقترح وفد البوسنة والهرسك الوارد في التقرير الموزع في الاجتماع بتشكيل فريق خاص من الجمعية لمتابعة حالة حقوق الإنسان في دول الجمعية خاصة ما يعانيه الإنسان الفلسطيني من انتهاك لحقوقه.

وبخصوص هذا المقترح، أوضح سيرجيو بيازي الأمين العام للجمعية، أن الجمعية تشارك في أعمال لجنة متخصصة في الأمم المتحدة تبحث هذه القضية، وسوف يقدم تقريره في اجتماعات لاحقة، فيما أعلن الوفدان الفرنسي والجزائري تضامنهما مع البرلمانيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

خامسا: تقييم عمل الجمعية خلال ٢٠٠٥- ٢٠١٥، وبحث الوضع المالي:

قدم عضو الجمعية فرانسيسكو امريوزوا استعراضا للدراسة التي أعدها الخبراء حول أوضاع الجمعية خلال السنوات العشر الماضية، حيث أوصى الخبراء بتغيير مقر الجمعية من مالطا إلى بلد أخر، كما طالبت الأعضاء بسداد اشتراكاتهم المالية، وفي حال امتنعوا





اقترحت الدراسة عدم دعوتهم لبعض الاجتماعات وحرمانهم من بعض المناصب في الجمعية، وأوصت الدراسة كذلك بان تلتزم فلسطين بحد أدنى من المساهمة المالية في ميزانية الجمعية كونها منذ عشر سنوات معفية بقرار من الجمعية.

واقترحت وفود فرنسا وموناكو والجزائر مراجعة الحسابات من قبل نواب الرئيس لضمان عدم التشكيك بالنزاهة والشفافية بإنفاق الأموال.

ورفضت فرنسا إلزام فلسطين بدفع إسهامات مالية غير معترف بها من قبل دول أوروبية كدولة، مضيفة انه من غير الجائز الطلب منها دفع إسهامات مالية، ورأي الخبراء الوارد في الدراسة غير ملزم لنا كمكتب.

فيما أصرت مالطا في رسالة وجهتها إلى الجمعية على الإبقاء على مقر الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في ضيافتها، مطالبة بتطبيق القانون والأصول المالية المتبعة فيما يتعلق بفرض الضرائب، وترميم مبنى الجمعية كونه يعتبر قصرا تاريخيا بحاجة للترميم.

و شكر الأخ زهير صندوقة المندوب الفرنسي على رفضه لمقترح الدراسة الخاص بفلسطين مضيفا، إذا أردتم أن تسهم فلسطين ماليا ، نطالبكم بالاعتراف بها كدولة حسب قرار الأمم المتحدة الأخير، وإلى حين ذلك، لا نستطيع دفع إسهامات مالية، خاصة أوضاعنا المالية الصعبة في هذه المرحلة، شاكرا الدول والبرلمانات الأوروبية التي اعترفت بفلسطين.مقدرا الدور الكبير للأمين العام للجمعية، وتاركا موضوع نقل مقر الجمعية للأمين العام للجمعية لتقديره ، لأننا نثق برأيه.

وعلّق رئيس الجمعية على تلك المقترحات الواردة في الدراسة بضرورة احترام اتفاقية المقر وكل ما ورد فيها من التزامات وحقوق، مع الإشارة إلى أن مسألة الموقع الجغرافي لمالطا، سبب صعوبة الوصول إليها سواء بالطائرات أو غيرها وصعوبة في التواصل معها سواء بالاتصالات الهاتفية أو الانترنت، ومن حقنا أن نفكر بمقر جديد.

واقترح تشكيل لجنة مالية تقوم بوضع الموازنة بالتعاون مع المكتب، بحيث يضعها الرئيس ونوابه بالتعاون مع اللجنة، والتدقيق عليها معاً.

وبخصوص قرار الجمعية أن على كل رئيس ونوابه أن يتكفلوا بنفقات سفرهم على حسابهم وليس على حساب ميزانية الجمعية، وأكد رئيس الجمعية أنه يصعب عليه الاستمرار في إنفاق ماله الخاص على عمله في الجمعية، مطالبا بإرسال رسالة باسم المكتب الموسع لمجلس المستشارين المغربي، تحثه على التكفل بنفقاته كرئيس للجمعية باعتباره في الأصل عضوا في مجلس المستشارين المغربي الذي يرفض تحمل نفقاته كرئيس للجمعية، مبررا (مجلس المستشارين) ذلك انه يدفع ما عليه من إسهامات مالية للجمعية، وعليه يجب على الجمعية أن تتكفل بنفقاته المالية كرئيس.

وتم إقرار ذلك، واعتماد فرنسا والجزائر لمساعدة المكتب على التدقيق المالي.

فيما حدد الأمين العام للجمعية المشاكل والتحديات التي يواجهها عمل الجمعية:

١. قلة الدعوات من بلدان الجنوب لاستضافة اجتماعات الجمعية لأنها لا تريد دعوة إسرائيل إليها، لذلك بدأنا نبحث عن مساعدة مؤسسات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة وغيرها، لكي نتمكن من الاجتماع.
٢. قررت الجمعية العامة تقليل عدد الاجتماعات ونفقات السفر، وأن تكون اجتماعات اللجان مترافقة مع اجتماعات الجمعية العامة.
٣. حجم الموازنة ٧٠٠ ألف يورو وانخفض إلى ٦٠٠ ألف بسبب عدم دفع مصر، ليبيا، سوريا. وعليه هناك خشية من عدم مواصلة العمل مع نهاية هذا العام.
٤. غيرنا شركات التدقيق المالية ٣ مرات.
٥. لا يمكن لجمعيتنا بصفتها الاعتبارية أن تدفع ضرائب للحكومة المالطية، ولكن قانون مالطا تغيّر، ويجب الآن أن ندفع ٨٪ ضريبة القيمة المضافة.

وتم اعتماد سان مارينو ورومانيا كأعضاء جدد في الجمعية، وتقدمت النمسا وكوسوفو بطلبين منفصلين للانضمام للجمعية .

تقرير عن أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

إعداد: زهير صندوقة
عضو الوفد الفلسطيني

انعقدت بمدينة طنجة المغربية بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩ الدورة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، تحت عنوان: «معاً من أجل مستقبل مشترك في الفضاء الأورومتوسطي».

وقد شارك في أعمال الدورة وفود برلمانية مثلت كلاً من: فلسطين، الجزائر، النمسا، ألمانيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، قبرص، كرواتيا، إسبانيا، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، الأردن، ليتوانيا، لوكسمبورغ، موريتانيا، مالطا، التشيك، البرتغال، بولونيا، المغرب، السويد، تركيا، البرلمان الأوروبي.

شارك المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الثانية عشرة بوفد مشكل من الإخوة:

١. محمد صبيح، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني / رئيساً.
٢. زهير الخطيب، عضو المجلس الوطني الفلسطيني / عضواً.
٣. زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني / عضواً.

ناقش المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية:

- كلمة افتتاحية من قبل السيد رشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
- عرض لنشاطات الجمعية، قدمه السيد فتح الله سجلماسي، الأمين العام للجمعية.
- عرض وموافقة على التوصيات المقدمة من قبل لجان الجمعية.
- إعلان القمة الثالثة لرؤساء برلمانات الجمعية.
- انتقال رئاسة الجمعية.
- ملاحظات ختامية.
- وبنتيجة المداولات صدر البيان المرفق.

وقد سبق وأن عقدت اللجان التالية: السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الطاقة، حقوق المرأة، حيث جرى مناقشة مشاريع القرارات والتعديلات المقترحة ومن ثم المصادقة عليها باستثناء مشروع القرار الخاص باللجنة السياسية. وتفصيل ذلك أن رئيس اللجنة وهو إيطالي، سبق وأن أرسل مشروع قرار معد من قبله يتضمن ثلاثاً وعشرين فقرة، مصحوباً بورقة رسمية للتعديلات المقترحة من قبل الشعب البرلمانية المشاركة.

وقد لاحظ الوفد الفلسطيني بأن المشروع المقدم لا يتضمن أية فقرة خاصة بالوضع الفلسطيني، حيث صاغ فقرة خاصة بذلك، لتضاف إلى التعديلات المقترحة. وقد تسلم الأخ رئيس المجلس رسالة من رئيس مجلس الشعب المصري معممة من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي يطلب فيها من الشعب البرلمانية العربية إرسال طلبات تعديل تطالب بإلغاء فقرة في مشروع القرار (الفقرة الرابعة) تُعرب، كما جاء في النص، عن قلق الجمعية لما أسمته بأوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في مصر، وتدعو السلطات المصرية لاحترام تعهداتها الخاصة بالقانون الدولي والحقوق الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بحرية التعبير والاجتماع والتعددية. وقد أرسل الوفد الفلسطيني تعديلاً يطالب فيه بحذف تلك الفقرة.

اجتماع اللجنة السياسية:

عقدت اللجنة السياسية اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من يوم السبت الموافق ٢٠١٦/٥/٢٨. ومن المعلوم أن فلسطين تتمتع بموقع نائب رئيس اللجنة السياسية.

قبل الاجتماع، تحدث مع زهير صندوقة، مندوب فلسطين في اللجنة الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس الشعب المصري، موضحاً بأن الشعبة البرلمانية المصرية تدعو إلى رفض مناقشة مشروع القرار المعد من قبل رئيس اللجنة (إيطالي)، باعتباره يحتوي على فقرات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحمل طابع الفتنة، إضافة إلى أن أحداً لم يستشر في مضمون تلك الفقرات وأنها أرسلت قبل فترة وجيزة من عقد الدورة. ونفس الموقف نقله السيد رشيد طالبي العلمي، رئيس مجلس النواب المغربي، ورئيس البرلمان المغربي إلى مندوب فلسطين مطالبين بعقد اجتماع للمجموعة العربية قبل اجتماع اللجنة لمناقشة هذا الأمر والتوصل إلى أتفاق مشترك، وقد تم الاجتماع وتم التوافق بين المجتمعين على رفض مناقشة مشروع القرار المعد والتهديد بالانسحاب إن رفض الرئيس أو الطرف الأوروبي ذلك الطلب.

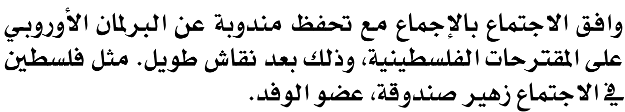
في بداية الاجتماع، أطلع مندوب فلسطين المشاركين على مضمون ما توصلت إليه المجموعة العربية. وقد حاول رئيس اللجنة بالنيابة (فرنسي) التملص، مدعياً بأن هنالك العديد من التعديلات المقترحة يمكن مناقشتها وإضافة ما يتم التوافق عليه وبالتالي فإن المشروع المقدم ليس نهائياً ويمكن شطب أو تعديل أو إضافة فقرات جديدة إليه. لكن كان هنالك إصرار عربي على عدم مناقشة المشروع المقدم والعمل على التقدم بمشروع جديد بعد التشاور والتنسيق مع مكونات الجمعية، وعلية رفعت الجلسة دون مناقشة المشروع المقدم أو التعديلات المقترحة.

اجتماع لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورومتوسطية:

ناقش المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية:

ومن أهم البنود التي نوقشت في الاجتماع البند الخاص بالتعديلات المقترحة. حيث سبق وأن تقدم الوفد الفلسطيني بأربعة تعديلات: اثنان إضافة على بندين مقترحين، وبندان جديدان وقد





وافق الاجتماع بالإجماع مع تحفظ مندوبة عن البرلمان الأوروبي على المقترحات الفلسطينية، وذلك بعد نقاش طويل. مثل فلسطين في الاجتماع زهير صندوقة، عضو الوفد.

اجتماع اللجنة الاقتصادية:

عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً لها ناقشت فيه جدول أعمال تضمن البندين التاليين:

١. تعزيز التحرك الإنساني في المنطقة الأورومتوسطية.
٢. تأثيرات الإرهاب على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في دول حوض المتوسط.

اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه:

عقدت لجنة الطاقة والبيئة والمياه اجتماعاً لها ناقشت فيه جدول أعمال تضمن البندين التاليين:

١. إجراءات لمواجهة نتائج الإحترار الحراري في المتوسط.
٢. خطة عمل خاصة بالمناطق الأكثر تلوثاً في المتوسط.

وقد جرى مناقشة مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة، والتعديلات المقترحة، حيث صودق على العديد من تلك التعديلات. مثل فلسطين في الاجتماع عضو الوفد، نائب رئيس اللجنة زهير صندوقة.

اجتماع لجنة ترقية توعية الحياة وتبادلات المجتمع المدني الثقافي:

عقدت لجنة ترقية الحياة وتبادلات المجتمع المدني والثقافة إجتماعاً لها ناقشت فيه مشروع توصية من ستة عشر بنداً بعنوان "تراث ثقافي مشترك وحوار بين الأديان، أدوات سلام ووقاية من الراديكالية". مثل فلسطين في الاجتماع زهير الخطيب، عضو الوفد.

اجتماع مكتب الجمعية:

بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٨. عقد مكتب الجمعية اجتماعاً له ناقش جدول أعمال تضمن البنود التالية:

١. المصادقة على وقائع اجتماع المكتب الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢.
٢. الاستماع إلى كلمة من الرئاسة المغربية.
٣. النظر في الرئاسة القادمة للجمعية.
٤. الوضع المالي.

اجتماع مكتب الجمعية الموسع:

ناقش الاجتماع الموسع للمكتب جدول أعمال تضمن البنود التالية:

١. المصادقة على وقائع اجتماع المكتب الموسع بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦
٢. إعلان من الرئاسة المغربية.
٣. طروحات من قبل رؤساء اللجان ومجموعة العمل.

اجتماع القمة الثالث لرؤساء البرلمانات:

عقد اجتماع القمة الثالث لرؤساء البرلمانات الساعة التاسعة والنصف من يوم السبت الموافق ٢٠١٦/٥/٢٨ برئاسة السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الجمعية تحت عنوان: "معاً من أجل مستقبل مشترك للفضاء الأورمتوسطي".

وقد أجرى كل من: رئيس الجمعية ورئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ووزيرة التنمية المغربية ورئيس مجلس الشيوخ



الإيطالي والسيد عبد الواحد الراضي، الرئيس السابق للجمعية مداخلات على صلة بجدول أعمال الدورة. وكان من المفترض أن يصدر إعلان عن المجتمعين إلا أن الجانب الأوروبي ماطل في الموافقة على صدور الإعلان رغم محاولات، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الجمعية بدعم كبير من ممثل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح لإقناعهم بالموافقة على صدور الإعلان. وقد بدأ واضحاً أنهم بموقفهم هذا يردون على الموقف الذي اتخذته المجموعة العربية برفضها نقاش مشروع القرار المعد من قبل رئيس اللجنة السياسية (إيطالي) والمطالبة بمشروع قرار جديد بعد التشاور مع مكونات الجمعية. ومن ثم جرت تسويات بين المجموعتين، بحيث وافقت المجموعة الأوروبية على صدور إعلان عن الدورة الثانية عشرة للجمعية يتضمن فقرة عن الصراع الفلسطيني. الإسرائيلي يدعم حل الدولتين القائم على المرجعيات الدولية والاتفاقيات الموقعة مقابل موافقة المجموعة العربية على الترشيحات المقدمة من المجموعة الأوروبية الخاصة برئاسة لجنتين ومواقع أخرى.

وفي الختام صدر بيان ختامي عن الدورة الثانية عشرة (مرفق نسخة عنه)، هذا وقد ألقى الأخ محمد صبيح بالإنابة كلمة الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع القمة الثالث.



تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة (١٣٤) للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل، بشار الديك



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الاخ عزام الأحمد، في اجتماعات الدورة (١٣٤) للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في العاصمة الزامبية لوساكا خلال الفترة ١٩-٢٣/٣/٢٠١٦ وضم الوفد الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني: قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، سهام ثابت، زهير صندوقة، بلال قاسم، وعمر حمايل، وسفير دولة فلسطين في زامبيا عطا الله قبيعة، إلى جانب مشاركة الأمين العام للمجلس التشريعي إبراهيم خريشة، وإداري الوفد بشار الديك.

وشارك ٦٧٠ نائباً من ١٣١ بلداً، منهم ٨٧ رئيس برلمان ونائب رئيس، في هذه الدورة.

اليوم الأول: السبت ١٩/٣/٢٠١٦

أولاً: اجتماع المجموعة الإسلامية:

ترأس الاجتماع عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، والذي ناقش إلى جانب قضايا أخرى البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال جمعية الاتحاد ١٣٤ من بينها البند الذي تقدمت به المغرب حول فلسطين بعنوان: دور البرلمانات في استكمال عملية الاعتراف الدولي بدولة فلسطين قابلة للحياة تكون مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧، إلى جانب مقترحات من فرنسا حول الأطفال غير المسجلين، ومن السودان بشأن الاتجار بالبشر، ومقترح من فنزويلا بشأن دور البرلمانات في ممارسة الرقابة في الديمقراطيات، ومقترح أوراغوي حول دور البرلمانات ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة الإنسانية.

وشكر رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد المغرب على تقديم هذا البند خاصة في ظل عدم تحمل الاتحاد البرلماني الدولي مسؤولياته تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وقال انه حتى برلمانات الدول الأوروبية منفردة تجاوزت في مواقفها موقف الاتحاد الدولي، مشيرا إلى اهمية الاستمرار في وضع القضية الفلسطينية على أجندة الاتحاد خاصة في ظل بروز دور برلمانات أوروبا التي تجاوزت مواقف دولها، والأشقاء في المغرب من خلال علاقاتهم مع البرلمانات الأوروبية والإسلامية تقدموا بهذا البند، لذلك اقترح أن يبقى مطروحا على جدول الأعمال وان ننقله إلى المجموعات الأخرى، وان نخضعه للنقاش حتى أخر لحظة.



وبعد نقاشات مطولة حول البندين المقدمين من المغرب والسودان، أوصى الاجتماع بتشكيل لجنة مصغرة من المغرب وفلسطين والسودان وموزمبيق، للتوصل إلى تفاهم بين المغرب والسودان، على أن تقدم اللجنة نتائج عملها إلى الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية وعلى أن تلتزم المجموعة الإسلامية بما يتم التوصل إليه.

ثانيا: الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية:

ترأس الاجتماع عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني والذي ناقش مجموعة من القضايا من بينها الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية في لجان ومؤسسات الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب الاستماع إلى تقرير ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد الذي أشار إلى تأسيس صندوق التضامن البرلماني في الاتحاد لمساعدة البرلمانات الفقيرة لسداد اشتراكاتها المالية في الاتحاد، الى جانب قضايا إعادة عضوية البرلمان المصري إلى الاتحاد، وأوضاع مجموعة من البرلمانات العربية: (سوريا، ليبيا، اليمن، مصر) و كذلك استعرض التقرير استراتيجية الاتحاد للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١، وضرورة ان تقدم المجموعة العربية رأيها فيها قبل تموز القادم.

كما استعرض التقرير إدخال لغتين جديدتين إلى الموقع الكتروني للاتحاد بحيث ينشر كل المواد باللغات(العربية، الانجليزية، الفرنسية، والاسبانية) وذلك بموجب اتفاقية بين الإمارات والاتحاد لإضافة اللغة العربية وكذلك الاسبانية إلى الموقع الالكتروني، وستنتهي المرحلة الأولى من هذا المشروع في سبتمبر ٢٠١٦، لتكون اللغة العربية لغة رسمية للموقع .

وفيما يخص البندين الطارئين ونتائج اللجنة المصغرة ناقش الاجتماع تلك النتائج والتي أوصت بدعم البندين المغربي والسوداني، واستمرار التشاور والنقاش حول البندين مع باقي المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد وأيهما له فرصة بالنجاح، وبعد ذلك يتم أخذ القرار حول أي البندين يجب أن يبقى، وذلك في ظل إصرار السودان والمغرب على تقديم بنديهما وعدم تنازل أي طرف لصالح الطرف الأخر.

ثالثا: مشاركة الوفد الفلسطيني في اجتماع لجنة شؤون الشرق الأوسط :

شارك الوفد الفلسطيني في اجتماع لجنة شؤون الشرق الأوسط برئاسة السيدة باسكال الينيدي، وناقشت اللجنة خلال اجتماعها تقرير بعثتها إلى إسرائيل وفلسطين والأردن والتي زارت المنطقة خلال الفترة ٢٥-٢٧ يناير من العام الجاري.

وأكدت رئيسة اللجنة باسكال الينيدي، خلال الاجتماع اهتمام اللجنة بقضايا الشرق الأوسط لإيمانها المطلق أن معالجة مشاكل هذه المنطقة يعني معالجة مشاكل العالم بأسره.

وتم خلال الاجتماع استعراض التقرير الذي أعده وفد اللجنة خلال زيارته إلى المنطقة والذي أشار إلى المعاناة والمشاكل التي يعانيها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وعلى رأسها الاستيطان الذي يقف عائقا أمام أي حل مستقبلي على أساس حل الدولتين. كما أشار التقرير إلى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والظروف المأساوية التي يعيشونها، إلى جانب إشارته إلى العقبات المالية التي واجهتها "الاونروا" التي تؤثر على استمرارها في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

بدوره، أكد رئيس الوفد الفلسطيني وعضو لجنة الشرق الأوسط عزام الأحمد، أن فلسطين تسعى إلى المحافظة على عضويتها في هذه اللجنة على أمل أن تتمكن من تحقيق انجازات تخدم السلام على الأرض، مشددا على انه في الوقت الذي لا يوقع فيه البرلمانيون على اتفاقات سلام فإن بإمكانهم دفع هذه العملية والاتفاقيات قدما والعمل على تقريب وجهات النظر.

وفي هذه الإطار انتقد الأحمد "الكنيست" الإسرائيلية على ادعاءاتها المضللة بأنها تدفع بعملية السلام قدما وهي في الوقت ذاته تقر تشريعات تكرس الاحتلال وتشرعن إجراءاته العنصرية والمخالفة للقانون الدولي الإنساني وتساهم في قهر واضطهاد الشعب الفلسطيني.

كما استعرض الأحمد أمام اللجنة، الإجراءات الإسرائيلية على الأرض وخاصة ما حدث في الشهور الأخيرة حيث تعمّد الاحتلال ومستوطنوه مهاجمة الأطفال والنساء والفلسطينيين دون مبرر أو سبب وإنما بسبب الهوس الأمني.

عضو الكنيست الاسرائيلي وعضو اللجنة نحمان شاي قدم مداخلة انتقد فيه السلطة الفلسطينية على تقصيرها في منع عمليات الطعن وانتقد الرئيس ابو مازن على عدم شجبه للهجمات التي ينفذها فلسطينيون بحق اسرائيليين في الهبة الاخيرة.

وفي معرض رده على مداخلة عضو الكنيست الإسرائيلي نحمان شاي، الذي حاول إظهار إسرائيل بأنها ضحية الإرهاب، قال الأحمد: "إن إسرائيل لا تتعامل بجدية مع هجمات المستوطنين بل أنها تسكت وتحمي إرهابهم ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وأبرز تلك الهجمات إحراق الطفل علي دوابشة وعائلته وحرقهم للفتى محمد ابو خضير.

نحمان شاي بدوره قدم مداخلة اخرى قال فيها انه يشعر بالاسى لما حدث لعائلة دوابشة وانه يدين هذا العمل ويطالب بمحاكمة الفاعلين.

وتم تقديم عرض فيديو حول مشاريع السلام تضمن رسالة من البروفيسور Schopper الشريك المؤسس في برنامج سمسم (اول معهد ابحاث دولي في الشرق الاوسط ومقره الاردن) والذي تم انشاؤه برعاية من اليونسكو ويهدف الى جمع شعوب الشرق الاوسط من خلال العلوم كوسيلة لبناء الثقة.

وقادت نقاشات اللجنة حول مشاريع السلام الى موافقة بالإجماع على ان يكون اول نشاط هو طاولة مستديرة حول المياه. وجرى دراسة مسودة النقاط المرجعية لهذه الورشة من قبل اللجنة. والتي سيكون الهدف منها تحديد افضل طريقة لاستخدام المياه من خلال تكنولوجيا خدمات المياه من اجل تعزيز التعاون السلمي.

رابعا: مشاركة الوفد الفلسطيني في الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات:

مثّل الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع الأخت سهام ثابت، والذي بحث القضايا المدرجة على جدول أعمال لجان الاتحاد، خاصة إدخال وجهة نظر النساء في موضوع الإرهاب والحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي لمكافحة تهديده للديمقراطية والحقوق الفردية الذي تناقشه اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدولي التابعة

للاتحاد البرلماني الدولي، وبشكل خاص حماية الحقوق الفردية للنساء والفتيات في سياق الإرهاب والتطرف العنيف، والتحرر من العنف والتمييز، والتعاون العالمي لمنع الإرهاب والتطرف العنيف ضد المرأة والفتاة، إلى جانب مناقشة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

خامسا: افتتاح الدورة ١٣٤ للاتحاد:

كما شارك الوفد الفلسطيني في حفل افتتاح أعمال الدورة ١٣٤ للاتحاد بحضور الرئيس الزامبي، حيث ألقيت كلمات من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد ورئيس البرلمان الزامبي، وكلمة ختامية لرئيس زامبيا.

اليوم الثاني: ٢٠١٦/٣/٢٠

أولا: اجتماع المجلس الحاكم للاتحاد في دورته رقم ١٩٨ :

ناقش الاجتماع مجموعة من القضايا المدرجة على جدول أعماله و بمشاركة الوفد الفلسطيني، حيث تم انتحاب رئيس للجمعية العمومية وهو رئيس الجمعية الوطنية الزامبية، ونظر في عضوية بعض البرلمانات، وقرر إعادة عضوية مجلس النواب المصري وجزر القمر وغيانا، فيما قرر متابعة النظر في أوضاع برلمانات بوركينا فاسو وبوروندي وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية ومدغشقر، ودعم برلمان طبرق في ليبيا نظرا لاعتراف المجتمع الدولي به، إلى جانب متابعة برلمان سوريا. وبذلك أصبح عدد الأعضاء في الاتحاد ١٧٠ عضواً، إلى جانب ١١ عضواً منتسباً.

وأُعطي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري كلمة بمناسبة إعادة العضوية لبرلمان بلاده أكد فيها أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار في الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية والتي تشكل العمق التاريخي في المنطقة ولا مستقبل لأية دولة كانت إلا بحل القضية الفلسطينية ودون تحقيق السلام وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه.

ثانيا: اجتماع اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدولي:

شارك عضو اللجنة ورئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد وعضو الوفد بلال قاسم في الاجتماع الأول للجنة التي ناقشت مشروع قرار يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي ضد تهديد الديمقراطية والحقوق الفردية، وطالب الأحمد في مداخلته أمام اللجنة بتحديد تعريف محدد لمفهوم الإرهاب وتحديد أسبابه حتى نستطيع تحديد وسائل التصدي له وإزالة كل أسبابه.

وأضاف الأحمد أن الظلم والقهر وسياسة التمييز العنصري واضطهاد الشعوب والهيمنة والاحتلال هي أهم الأسباب الرئيسية التي تخلق الأرضية الخصبة للإرهاب وتساعد في انتشاره، مؤكدا أن الإرهاب لا وطن ولا دين له وانه متعدد الأشكال ولا زال العالم يبحث عن تعريف موحد له على المستوى الدولي وهذا بحد ذاته مشكله حقيقية وقصور دولي.

وطالب الأحمد سياسيي العالم بالصدق مع أنفسهم وتوحيد الفهم حتى يمكن محاربة الإرهاب دون تردد أو تقاعس، وأضاف انه عند الحديث عن داعش علينا ان نسال أنفسنا كيف ظهرت ومن سهل لها هذا الدور وهنا علينا أن نسال أيضا كيف باعت داعش نفط العراق وسوريا المسروق ومن سهل له المرور ومن الذي اشتراه، أليس هناك دول وحكومات تحدثت عنها وسائل الإعلام أن لها علاقات مع منظمات إرهابية وقدمت لها تسهيلات في تنقل آلاف من عناصرها باتجاه سوريا والعراق.

وأكد الأحمد أننا كفلسطينيين نقاوم الاحتلال الإسرائيلي وهو احد منابع الإرهاب الأساسية منذ أكثر من ٦٠ عاما ونرى بعض القوى الدولية ما زالت تتعامل مع قضايا العالم بازدواجية، مطالبا العالم بفرض القانون الدولي على الاحتلال الإسرائيلي أحد منابع ومصادر الإرهاب في الشرق الأوسط متسائلا: لماذا نرى إصرار بعض القوى الدولية على استمرار في توفير أسباب الفوضى والدمار للعديد من البلدان العربية ودعم الحروب الأهلية فيها ومجاراة نشر الأعمال الإرهابية في دول عربية أخرى.

ثالثا: اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب:

مثّل فلسطين في هذا الاجتماع عضو الوفد عمر حمايل، والذي ناقش مجموعة من القضايا التي تسهم في زيادة مشاركة وتمثيل الشباب في البرلمانات الوطنية ومشاركتهم في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي، الى جانب بحث سبل تسخير وسائل التكنولوجيا الحديثة في خدمة البرلمانات. وترأس الاجتماع أصغر الأعضاء سنا في المنتدى وهي السيدة مولديا من زامبيا، وتم انتخاب مجلس إدارة المنتدى من: زامبيا و نيجيريا والأردن وليتوانيا وقيرغيزستان ومن الإمارات، إلى جانب أمينة سر المنتدى زينة من الأمانة العامة للاتحاد.

وكان البند الرئيسي على جدول أعمال المنتدى حول دور الشباب: "تجديد الديمقراطية من خلال إسماع صوت الشباب" وتم استعراض تقرير إحصائي أعدته الأمانة العامة للاتحاد:

١ - ١،٢ مليار شاب أعمارهم بين ١٥-٢٢ سنة ١/٥ سكان العالم.

٢ -٥٧٪ من الناخبين اعمارهم بين ٢٠ - ٤٤ عاماً .

٣- ١،٩٪ فقط من برلمانيي العالم أقل من ٣٠ عاما .

٤ - ١٤،٢٪ من برلمانيي العالم أقل من ٤٠ سنة.

٥- ٢٦٪ أعمارهم أقل من ٤٥ سنة.

٦- ما تبقى أعمارهم أكثر من ٤٥ سنة.

كما تحدث مجموعة من الخبراء منهم السيد دانيال، من المعهد الوطني للديمقراطية ومقره واشنطن والذي يعمل على وضع المعايير الواجبة للبرلمانات المنفتحة في ٨٠ بلداً من خلال وسائل التكنولوجيا، والتركيز على بناء الإنسان وكيف يتعامل مع التكنولوجيا لمصلحة الديمقراطية.

وفي هذا السياق تقدم حمايل بمداخلة اقترح فيها ضرورة إعادة النظر وتحديث الأنظمة المتعلقة بسن الانتخاب والترشح لتتاح الفرصة الأكبر للشباب لأخذ دورهم، وضرورة إقناع الشباب بالمشاركة السياسية من خلال إعطاء دور وصلاحيات حقيقية للبرلمانات كما اقترح على الاجتماع التوصية بأن يولي الاتحاد البرلماني الدولي أهمية لتمثيل الشباب في الوفود المشاركة في اجتماعاته على غرار ما فعل بشأن مشاركة المرأة.

وأوصى الاجتماع الحكومات والبرلمانات بضرورة تحديث طرق عملها السياسي وتغييرها لأنه لا توجد ثقة لدى الشباب في الأساليب الحالية لتطبيق الديمقراطية لتتواكب مع ثورة التكنولوجيا، كما أوصى الاجتماع ايضا بزيادة إعداد الشباب في مقاعد القيادة وإعادة



النظر في سن الانتخاب والترشح ليتمكن الشباب من المشاركة. وأوصى الاجتماع أيضا بان تكون قضايا الشباب منفصلة عن قضايا المرأة، في الإستراتيجية القادمة للاتحاد ٢٠١٧ – ٢٠٢١.

رابعا: مشاركة في اجتماع الاشتراكية الدولية

شارك النائب عزام الاحمد في اجتماع الاشتراكية الدولية الذي عقد على هامش اجتماعات الدورة ال ١٣٤ للاتحاد البرلماني الدولي وحضره برلمانيون مثلوا كل القارات وضم رؤساء برلمانات ونواب رؤساء ورؤساء مجموعات سياسية اشتراكية.

وناقش الاجتماع قضايا تتعلق بالتطورات الاخيرة في العالم من بينها حل النزاعات وقضية اللاجئين وتبادل للآراء حول القضايا المدرجة على جدول اعمال دورة الاتحاد وتحديدا موضوع البنود الطارئة المدرجة، في محاولة لإيجاد موقف موحد يدعم احد هذه البنود. حيث قدم الاخ عزام الاحمد مداخلة اشار فيها الى الواقع المرير الذي يمر به الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي، ونبه الى ضرورة توحيد الجهود الدولية لإنقاذ حل الدولتين.

خامسا: اعتماد البند الطارئ في الجمعية العامة:

تم طرح قائمة البنود الطارئ وهي مقدمة من :

١. فرنسا: منح هوية للأطفال غير المسجلين في العالم تاريخ تقديم الطلب ٣/١٩
٢. المغرب / استكمالا للاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمته القدس / تاريخ تقديم الطلب ٣/١١.
٣. السودان/ الاتجار بالبشر/ تاريخ تقديم الطلب ٣/١٥
٤. فنزويلا / دور الرقابة للبرلمانات/ تاريخ تقديم الطلب ٣/١٧
٥. اورغواي/ دور البرلمانات في الأزمة الإنسانية العالمية / تاريخ تقديم الطلب ٣/١٨

وبعد ذلك تم دمج بندي فرنسا واورغواي وأصبحا بندا واحدا. بعنوان: منح هوية لـ٢٣٠ مليون طفل ليس لديهم سجل مدني كتحد للأزمة الإنسانية في القرن ٢١. وبالنسبة للبند المغربي فقد طالبَ رئيس الوفد المغربي بتأجيل البند الطارئ للدورة القادمة، معلنا دعمه للبند السوداني. ثم تقدمت فنزويلا بطلب لسحب بندها الطارئ، وبقي مقترحين اثنين فقط هما:

١. السودان.
٢. فرنسا وأورغواي.

وتم عرضهما للتصويت، وفاز البند الفرنسي بأغلبية ٩٣٨ صوتا مقابل ٧٦٧ صوتا لصالح البند السوداني، وصوت الوفد الفلسطيني لصالح البندين.

ودعا البند الفرنسي – إلى كفالة حق كل طفل في الحصول على هوية قانونية عن طريق إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تسجيل المواليد، ويبلغ عدد الأطفال دون الخامسة الذين لم يسجَّلوا عند الولادة نحو ٢٣٠ مليون طفل وإذ يعجز طفل من أصل سبعة عن الحصول على شهادة ميلاد، فقد أصبح هناك عدد كبير ومقلق من الشباب في العالم الذين لا يتمتعون بأية هوية قانونية ولا بأية وسيلة لإثبات هويتهم.



وحدد البند الطارئ ايضا مجموعة من التدابير التي يمكن للبرلمانات أن تتخذها مثل اعتماد قوانين تيسر إصدار شهادات الميلاد بالمجان أو بأقل تكلفة ممكنة. ووجِّهت دعوات أيضاً إلى تطوير تطبيقات محمولة تتيح للأشخاص المرخص لهم تسجيل المواليد، وإلى إنشاء مكاتب التسجيل أقرب ما يمكن إلى بيوت الناس، وإلى تمكين النساء من تسجيل أطفالهن، وإلى رقمنة عملية التسجيل. وبلغ عدد النازحين في العالم بسبب الحروب والنزاعات نحو ٦٠ مليون شخص .

اليوم الثالث: ٢٠١٦/٣/٢١

أولا: اجتماع اللجنة الثانية المعنية بالتنمية المستدامة:

مثّل فلسطين عضو الوفد زهير صندوقة في هذا الاجتماع الذي ناقش مشروع قرار بعنوان: تأمين حماية دائمة ضد تدمير وتخريب التراث الثقافي الملموس وغير الملموس للإنسانية" .

بالإضافة إلى عدد من المداخلات، ناقش المجتمعون التعديلات المقدمة من الوفود على مشروع القرار، وقد قدمت خمس شعب وطنية تعديلات خاصة بالفقرة السادسة والتي جاء في مقدمتها "تدين بقوة التدمير المتعمد للتراث الثقافي من قبل مجموعات مسلحة" ، وقد تكررت هذه المقدمة في التعديلات الخمس المقدمة.

وقد انتقد مندوب فلسطين نص المقدمة قائلاً، إن عملية التدمير لا تقتصر فقط على المجموعات المسلحة وإنما تتجاوزها إلى الدول المحتلة وعليه يجب إضافة الدول المحتلة لدول وشعوب أخرى، كما هي حال المحتلين الإسرائيليين إلى المجموعات المسلحة، مضيفاً بأنه سيقتصر على إعطاء مثال واحد على التدمير المتعمد بتدمير إسرائيل لما يزيد على ٤٠٠ قرية فلسطينية وإزالة معالمهم من الوجود، بما تحتويه من تراث ثقافي بعد قيام كيانها مباشرة عام ١٩٤٨.

وقد استغل الوفد السويسري أحد مقدمي التعديلات مداخلة مندوب فلسطين ليؤكد على أهمية التعديل المقدم من سويسرا والذي يدين بدون تحديد كل من يقوم بذلك الفعل دون تحديد. وقد تم تبني التعديل السويسري بالإجماع.

ثانيا: اجتماع اللجنة الثالثة المعنية بالديمقراطية

وحقوق الإنسان:

مثّل فلسطين عضو الوفد قيس عبد الكريم "أبو ليلى" في هذا الاجتماع الذي ناقش موضوع مشروع القرار المقبل للجنة حول حرية المرأة في المشاركة في العملية السياسية بالكامل وبأمان ودون تدخل، إلى جانب الشراكات بين الرجال والنساء لتحقيق ذلك الهدف.

اليوم الرابع: ٢٠١٦/٣/٢٢

أولاً: اجتماع الجمعية العامة: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني:

ألقى رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني الأخ عزام الأحمد، كلمة فلسطين امام الجمعية العامة ، حيث دعا برلمانيي العالم، الى التوحد قولا وفعلا من اجل مواجهة الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، مطالبا البرلمانات بالعمل مع الحكومات والمؤسسات الدولية من اجل حرية الشعوب ومن اجل إحلال السلام العادل والدائم للشعب الفلسطيني وللعالم.

وقال الأحمد إن شعبنا عانى عشرات السنين وما زال يعاني من أبشع صور القهر وإرهاب الدولة المنظم، يتطلع الى كل البلدان التي تسعى الى القضاء على الإرهاب بكل صوره وأشكاله في كل بقاع كوكبنا ان توحد جهودها وطاقاتها بكل صدق وأمانة من اجل تحقيق هذا الهدف، وإنهاء معاناة ملايين اللاجئين الذين أجبرتهم الحروب الداخلية وحروب الوكالة لصالح الغير وسياسة التخلف والفقر والقهر والعنصرية على البحث عن مأوى آمن يتطلب توحيد الجهود من اجل نشر السلام والعدل.

وأضاف "ما زلنا نعيش في فلسطين في ظروف صعبة ومعقدة نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتصعيد أعمال العدوان ومصادرة الأراضي واستخدامها في التوسع الاستيطاني البغيض وخاصة في مدينة القدس الشرقية عاصمة دولتنا المحتلة، كما تزداد الأعمال الوحشية لعصابات المستوطنين المدعومين من جيش الاحتلال الإسرائيلي ولا يكاد يمر يوم منذ انطلاق الهبة الشعبية السلمية في بداية تشرين الأول/ اكتوبر عام ٢٠١٥ الا ويتم فيه قتل العديد من أبناء شعبنا بدم بارد دون أي مبرر، معظمهم من الأطفال والنساء العزل من اي سلاح".

وبين الأحمد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة بحملات الاعتقال الإداري التعسفي بشكل يومي ما أدى الى زيادة عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال الستة شهور الأخيرة، كما أعيد نشر عشرات الحواجز العسكرية على الطرق بين المدن والقرى والمخيمات، بما يحمله ذلك من آثار سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي لأبناء شعبنا وفق التقارير التي أعلنت من قبل العديد من المؤسسات الدولية.

وقال: هذه الممارسات تأتي متزامنة مع استمرار تنكر إسرائيل لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية وللاتفاقات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع المزيد من العراقيل أمام جهود إحياء عملية السلام والتي كان آخرها المبادرة الفرنسية التي حظيت بدعم معظم دول العالم من اجل عقد مؤتمر دولي لإحياء عملية السلام وإنقاذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ في إطار حل الدولتين والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي لان الفوضى ونشر العنف هما البديل للسلام العادل والدائم.

وأشار إلى أن الكنيست الإسرائيلي ماضية في مناقشة مشاريع القوانين العنصرية والتي صدر بعضها بالفعل حول الأسرى الفلسطينيين وإجازة محاكمة الأطفال ممن هم دون سن الرابعة عشرة، وطرد العائلات الفلسطينية من منازلها "في ترجمة واضحة للطبيعة العنصرية، وتبني سياسة "الابرتهايد" بصورة أسوأ مما كانت توصف به سياسة حكومات جنوب إفريقيا قبل إنهاء هذه السياسة فيها.

ووجه الأحمد سؤاله للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي: هل هذا يتطابق وينسجم مع مبادئ وسياسة الاتحاد البرلماني الدولي؟ بالتأكيد الجواب الواضح سيكون بالنفي المطلق بل ان هذه السياسة تتعارض تماما مع الديمقراطية ومع ميثاق الأمم المتحدة ومع الحد الأدنى من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتابع: "لقد حان الوقت ليتحرك المجتمع الدولي لحماية مبادئه وقوانينه وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة العضو المراقب في الأمم المتحدة".

وأكد الأحمد أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية، خاصة بعد اتخاذ العديد من البرلمانات في الدول الأوروبية وغيرها قرارات بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، آملا ان تعمل هذه البرلمانات على دفع حكومات بلدانها على تبني الاعتراف بالدولة الفلسطينية وبذل المزيد من الجهود في مختلف المحافل والمؤسسات الدولية لتحويل ذلك الى واقع مادي ملموس ينهي الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وإحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

وأشاد بدور جمهورية زامبيا التي تربط فلسطين بها علاقات صداقة تقليدية تمتد لعشرات السنين منذ عهد الرئيس الراحل كاوندا وما زالت هذه العلاقات راسخة في إطار الأهداف المشتركة التي جمعتنا والمتمثلة بحق الشعوب في تقرير مصيرها من اجل السلام والعدل ومحاربة سياسة التمييز العنصري "الابرتهايد"، ومن اجل التطور والتقدم.

ثانيا: كلمة مرزوق الغانم – رئيس مجلس الأمة الكويتي:

كما ألقى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم كلمة الكويت خصصها جميعها لفلسطين ، حيث قال فيها "إن الإرهاب التقليدي وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل وجهان لعملة واحدة يتعايشان على بعضهما البعض، وكلاهما يستخدم الآخر لخلق الأعذار والتبريرات لشرعنة الإرهاب، لذلك على الجميع أن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية بوقف الدم النازف في فلسطين".

وطالب الغانم بعمل سياسي وشرعي وحقوقي وقانوني لوضع حد لمعاناة شعبنا الفلسطيني.ودعا العالم إلى توجيه رسالة واضحة مفادها أن الشرعية الدولية لها مخالب وأنه يمكن وقف آلة القتل الإسرائيلية ضد الفلسطينيين و"إلا سنكون أمام بدائل لا أحد يعلم أين ستمضي بنا".

وأضاف الغانم، في كلمته التي خصصها جميعها للدفاع عن القضية الفلسطينية، "أن أي حديث عن المساواة والعدل وحقوق الإنسان هو كلام ساقط ومنقوص عندما نرى الظلم المستمر



الذي يعيشه الشعب الفلسطيني منذ سبعين عاما، وحرمانه من تقرير مصيره، وطمس هويته الوطنية، إلى جانب الاستيطان ومنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، ومشاهد القتل والإيذاء اليومي لأبناء الشعب الفلسطيني من النساء والأطفال".

وتساءل الغانم: هل هناك ندية أو مساواة تعادل مشهدا يوميا لشاب فلسطيني يحمل حجرا ليدافع عن بيته أو مدرسته أو أرضه أمام جنود مدججين بأسلحة القتل، وللأسف فإن المجتمع الدولي ينسى أن هؤلاء الشباب مسلحون بحقهم بالدفاع عن أرضهم وأهلهم، ومسلحون بقرارات مجلس الأمن الدولي التي مضى على صدورها أكثر من خمسين عاما، وبقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، التي تكفل حقهم بالعيش بحرية وكرامة في دولتهم وتقرير مصيرهم.وأكد أن تلك الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال "تمت شرعنتها من الكنيست الإسرائيلي الذي يدعي ممثلوه الديمقراطية ويتشدقون بها في هذا الاجتماع البرلماني الدولي".



وأشار الغانم إلى مجموعة القوانين العنصرية التي أقرتها الكنيست بحق شعبنا الفلسطيني، مضيفا أن "مشكلة العالم أنه يرى بعينه أن جماعات السلام، والخضر، وحماية البيئة، ومنظمات حقوق الإنسان والمتطوعون، ودعاة السلام، يصطفون مع حقوق الشعب الفلسطيني، لكن كل ذلك لا يهم في نظر العالم طالما أن إسرائيل تقدم نفسها على أنها بلد ديمقراطي، وباسم الديمقراطية يتم شرعنة وتقنين كل الأعمال الإجرامية التي تتناقض مع مفاهيم الديمقراطية والحقوقية".

ثالثا: الجلسة الثانية للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

مثّل فلسطين في هذه الجلسة: البرلمانات المفتوحة: بناء جمعيات في قائمة على المساءلة، عضو الوفد عمر حمايل، حيث استمع المجتمعون إلى مجموعة خبراء قدموا مداخلات حول المعايير المناسبة التي تساعد على انفتاح للبرلمانات ، وتقديم مجموعة من الأمثلة لدور التكنولوجيا في المساعدة على انفتاح البرلمانات في المغرب والبرازيل وغانا وبريطانيا والمكسيك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ودور المجتمع المدني في المساعدة على انفتاح البرلمانات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة، وإتاحة الفرصة للمواطنين من التعبير عن أرائهم والوصول إلى قادة البرلمانات والأعضاء، مع الإشارة إلى أن هناك ٧٠ برلمانا مشاركا في مجموعة البرلمانات المفتوحة.

كما تناولت الجلسة مناقشة قواعد البرلمان المفتوح في عملية مكافحة الفساد، بمساعدة مقترحات يقدمها المواطنون للبرلمان، بحيث نصل إلى أن تشارك المواطن في المقعد البرلماني مع النائب لمصلحة البلاد، وكذلك مشاركة وسائل الإعلام.

ففي بريطانيا، مثلا تحدث السيد ناجيل ايفنست،عضو مجلس العموم حول تجربة بلاده في إقرار قانون تشاطر المعلومات مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، فكل شيء ينشر حتى نفقات البرلمانيين البريطانيين ليطلع الجمهور على كيفية إنفاق الأموال، كذلك يجبر القانون مجلس العموم على النظر في عريضة يوقع عليها ١٠ آلاف مواطن، وان يناقش عريضة يوقع عليها ١٠٠٠٠٠ ألف مواطن، مشيرا إلى انه هناك ١٠ ملايين توقيع حتى الآن، وكلها تلقت إجابات خطية من البرلمان والحكومة. مشيرا إلى أن هناك لجنة الديمقراطية الالكترونية في مجلس العموم منذ عام ٢٠١٤، والتي أوصت انه خلال عام ٢٠٢٢ سيتم تأمين التصويت الالكتروني للمواطنين، مؤكدا أن البرلمانات المفتوحة ليست خياراً ولكن أصبحت إجبارية.

وبعد ذلك، فتح النقاش حيث تحدث أكثر من ٢٢ مشاركا في هذه الجلسة من بينهم عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل الذي أشار إلى أن البرلمانات لا تعيش في جزر منعزلة عن واقعها حيث أن هناك عوامل تؤثر على قدرتها على الانفتاح من بينها مستوى الديمقراطية التي يتمتع بها البرلمان من جهة، والمستوى التعليمي والاقتصادي ومستوى الرفاه الاجتماعي للمواطن وتوقعاته من البرلمان من جهة أخرى، إلى جانب البيئة التي يعيشها البرلمان والمواطن معا، فمثلا في فلسطين هناك قيود وعقبات يضعها الاحتلال الإسرائيلي تؤثر على قدرة البرلمانيين الفلسطينيين أولا على أداء دورهم بشكل عام، وتؤثر أيضا على قدرتهم لتسخير التكنولوجيا لصالح العمل البرلماني، فضلا عن ان هناك قيوداً إسرائيلية تحد من حركة عضو البرلمان

وستتولى المجموعة الأفريقية رئاسة اللجنة في الجمعية القادمة للاتحاد في أكتوبر القادم، وطالبت رئيس اللجنة الحالية الوفود بإرسال مقترحات حول مشروع التقرير المقبل حتى ١٠ إبريل المقبل.

رابعا: اللقاء مع رئيس الجمعية الوطنية الزامبية :

كما التقى وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد وحضور السفير الفلسطيني في زامبيا عطا الله قبعة برئيس الجمعية الوطنية الزامبية باترك ماتومبيني .

وأكد الأحمد لمضيفه الزامبي على علاقات الصداقة التاريخية التي تمتد لعشرات السنين منذ عهد الرئيس الراحل كاوندا والتي نسعى لترسيخها في إطار الأهداف المشتركة التي جمعتنا والمتمثلة

بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومن اجل السلام والعدل، معبرا عن ضرورة العمل المشترك مع البرلمان الزامبي لتقوية العلاقات الفلسطينية ليس مع زامبيا فحسب بل مع دول قارة أفريقيا.

ووضع الأحمد رئيس الجمعية الوطنية الزامبية في صورة تطورات الأوضاع داخل فلسطين على الصعيدين السياسي والميداني، وما يعانيه شعبنا جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدا على أهمية تدخل كل أحرار العالم لإنهاء هذا الاحتلال لتنعم المنطقة والعالم بالأمن والسلام والاستقرار.

بدوره، استعرض رئيس البرلمان الزامبي علاقات بلاده بفلسطين منذ عهد الرئيس الزامبي الراحل كاوندا والعلاقات المميزة مع الشهيد ياسر عرفات، مؤكدا استعداده لتعزيز العلاقات بين البلدين وتطويرها.

واكد الجانبان على ضرورة تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين فلسطين وزامبيا خاصة في مجال العمل البرلماني والتنسيق بين الجانبين في مختلف المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وشكر الأحمد رئيس الجمعية الوطنية الزامبية على استضافة بلاده لأعمال هذه الدورة للاتحاد البرلماني الدولي، وحسن التنظيم .

خامسا: مشاركة الوفد الفلسطيني في ندوة حول انتشار السلاح النووي والتخلص منه:

نظمت مجموعة برلمانية من أجل عدم انتشار السلاح النووي والتخلص منه ندوة شارك فيها مجموعة من المهتمين، وقد قدم ثلاثة متحدثين رئيسيين مداخلات حول هذا الموضوع، تبع ذلك نقاش عام، وحضر الندوة من الوفد الفلسطيني كل من الأخوين زهير صندوقة وبلال قاسم.

وقد أجرى صندوقة مداخلة فيها شكر المنظمين والمتحدثين الرئيسين على المعلومات القيمة التي وردت في مداخلتهم، وعلق على الكلمة المتلفزة للرئيس أوباما والتي عرضت بالعمل على التخلص من السلاح النووي بالقول "لقد استمعت بإمعان إلى كلمة الرئيس الأمريكي الذي طالب بالتخلص من السلاح النووي، علماً أن أميركا هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح النووي عام ١٩٤٥ ضد مدنيين يابانيين متسببة كارثة إنسانية وبيئية لا مثيل لها، مضيفاً بأنني وزميلي من فلسطين، وكما تعلمون فلسطين في الشرق الأوسط، وللأسف فأن أميركا وكثيراً من الدول خاصة الأوروبية تدرك أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك ترسانة من السلاح النووي تفوق ٢٠٠ رأس نووي، ومع ذلك لا أميركا ولا الآخرين يشيرون إلى ذلك من قريب أو بعيد، وضمن سياسة المعايير المزدوجة هم يغطون احتلال إسرائيل للشعب الفلسطيني وأرضه منذ عام ١٩٦٧ أي لمدة ناهزت نصف قرن، لقد أوشكت إسرائيل على استخدام السلاح النووي في حرب عام ١٩٧٣، ومن يضمن عدم استخدامها له في المستقبل. من جهته أكد الأخ بلال قاسم عضو الوفد الفلسطيني ومثلاً للجمعية البرلمانية المتوسطية على ضرورة أن يتم العمل والدفع باتجاه متوسط قال في السلاح النووي.

سادسا: اجتماع لجنة قضايا الشرق الاوسط

عقدت لجنة قضايا الشرق الاوسط جلستها الثانية والأخيرة بحضور النائب عزام الاحمد والنائب سهام ثابت، واستكملت نقاش القضايا المدرجة على جدول الاعمال.

حيث قدم الامين العام للاتحاد تقريرا حول الوضع العام في الشرق الاوسط والذي كان متشائما نتيجة الكم الكبير من النزاعات بسبب الاحداث الداخلية والخارجية. وبالنظر الى الوضع الراهن في المنطقة وتوسع منطقة النزاعات، اتفق الاعضاء على ضرورة توسيع صلاحيات اللجنة لتغطي مناطق اخرى خارج نطاق فلسطين وإسرائيل. و طالب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي خلال مشاركته في النقاش البرلمانات في المنطقة وخارجها ان يكونوا فاعلين اكثر في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والتي تعتبر وسيلة قيمة لبناء الثقة، والثقة عنصر مهم للسلام في المنطقة. واتفق الاعضاء مع وجهة النظر هذه وجددوا التزامهم بتوسيع صلاحيات اللجنة.

وقدم السيد م ميديكو رئيس قسم مكافحة الارهاب في مكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة عرضا حول عمل منظمته في المنطقة مشيرا الى اهمية الدور الذي يجب ان تلعبه البرلمانات في تناول الارهاب. وقال ان البرلمانات تتحمل مسؤولية تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والسلام والأمن الدولي. وانها كانت مشتركة ايضا في محاربة الارهاب من خلال المصادقة على معاهدات وبروتوكولات مناهضة الارهاب وتجريم المخالفات وفق المعايير الدولية، وتطبيق الاطر التنظيمية والعملية، وكذلك من خلال ممارسة الرقابة وتناول الظروف المواتية للإرهاب. وأكد ان منظمته ملتزمة بتعزيز شراكتها مع الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافقت اللجنة على ان تعقد اول طاولة مستديرة في البحر الميت في الاردن اواخر شهر ايار مايو او في بداية حزيران يونيو بعد مشاورات تجريها السكرتاريا وفق ما تبنته اللجنة من شروط مرجعية خلال مناقشاتها.

ونظرت اللجنة أيضا في اقتراح أولي للتخلص من التمييز بين مسميات العضو الاصيل والبديل. وكلفت الأمانة العامة للنظر في الآثار المترتبة على ذلك التغيير المقترح على قواعد عمل اللجنة.

اليوم الأخير/ ٢٣/٣/٢٠١٦

أولا: الجلسة الختامية للمجلس الحاكم:

١. الوضع المالي للاتحاد، هناك برلمانات منذ سنوات لم تسدد الاشتراكات مثل هندوراس، جيبوتي، الصومال، جنوب السودان، لذلك فقد فقدت حقها في التصويت.
٢. المساهمات الطوعية في الموازنة، حصل الاتحاد على مساهمات مالية طوعية من مؤسسات دولية، ومن دول مثل: غينيا الاستوائية ٤٠٠ ألف فرنك سويسري، ومن الأمارات تقوم بتحديث الموقع الالكتروني للاتحاد، ومن انغولا بقيمة ٢٠٠الف فرنك سويسري، كذلك من كندا بقيمة ٢ مليون دولار للمساواة بين الجنسين، ومبلغ ١٠٠ ألف دولار من برلمان ميكرونيزيا، ومن برلمان الصين مبلغ ١،٥ مليون دولار.
٣. اقر المجلس الحاكم إنشاء صندوق تضامن برلماني لمساعدة



الدول التي لا تستطيع دفع اشتراكها سيقدم ذلك الصندوق في أكتوبر القادم خلال جمعية الاتحاد ١٣٥.

٤. تقرير لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين:
استعرضت نائبة رئيس اللجنة ما ورد في تقريرها الذي اعتمده المجلس الحاكم، حيث أشارت إلى أنها نظرت في أوضاع ١٣٨ برلمانيا في ١٤ دولة.

وبخصوص أوضاع النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أكدت اللجنة على كافة القرارات التي أقرها الاتحاد في دوراته السابقة، والخاصة بانتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين في سجونه.،

واعتبرت ان كل تلك القرارات ما تزال قائمة والتي تطالب بإطلاق سراح هؤلاء النواب فورا، وعلى رأسهم أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي، والأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات، والنائبة خالدة جرار. وتستنكر صمت الكنيست الإسرائيلي، وعدم تجاوبه مع مخاطبات الاتحاد المتكررة، لتزويده بمعلومات عن ظروف اعتقالهم، موضحة "أن إسرائيل لم توفر محاكمة عادلة لهم، وفق المعايير الدولية، وبما يتفق والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.» وتدين لجوء إسرائيل إلى عقاب النواب الفلسطينيين من خلال اعتقالهم العشوائي، والمتكرر، ووضعهم قيد الاعتقال الإداري دون توفير سند قانوني، إلى جانب التأكيد على موقف الاتحاد من قرار إبعاد النواب المقدسيين وأكدت اللجنة الحقوقية استمرار متابعتها لكافة الانتهاكات التي تطال هؤلاء البرلمانيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

٥. اعتماد تقرير لجنة الشرق الأوسط حول زيارتها إلى الأردن، وفلسطين، وإسرائيل.
قالت رئيسة اللجنة باسكال اليندي خلال عرض التقرير "إن الزيارة جرت في أجواء ايجابية، ومنحت فرصة لمشاهدة الوقائع على الأرض عن كثب"، معربة عن تقديرها لكافة الأطراف لانفتاحهم الصريح مع اللجنة، والتزامهم بإيجاد الظروف التي تساعد على تفعيل عملية السلام.

وكانت اللجنة تبنت في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢ في لوساكا، التقرير الذي أعده الوفد حول الزيارة إلى الشرق الأوسط، واستمعت إلى رسالة مصورة من مدير مركز "سمسم" -وهو أول معهد أبحاث دولي أقيم في الأردن حديثا بدعم من اليونسكو، ويهدف إلى تقريب شعوب المنطقة من خلال العلوم، كأحد وسائل تعزيز الثقة.

كما كانت اللجنة أقرت بالإجماع عقد طاولة مستديرة حول موضوع المياه في الشرق الأوسط مطلع حزيران المقبل في البحر الميت في الأردن، بحضور برلمانيين من المنطقة، وخبراء محليين ودوليين في مجال المياه، وتهدف إلى تحديد طرق استخدام المياه الأمثل من خلال خدمات تكنولوجيا المياه، وتعزيز التعاون السلمي.

واقر المجلس الحاكم هذا التقرير، وتم انتخاب عضو أصيل في اللجنة تم انتخاب شانتال غيته، والإماراتي حمد المهريزيً عضوا احتياطيا.

٦. اللقاء مع الوفد التشيلي:
التقى عزام الأحمد رئيس الوفد الفلسطيني برئيس الوفد التشيلي ورئيس المجموعة البرلمانية للدول اللاتينية ودول الكاريبي السيد روبيرتو راميريز وبحث معه سبل تطوير العلاقات بين فلسطين بشكل خاص و البرلمانات العربية مع المجموعة البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية بشكل عام ومجموعته بهدف التنسيق المشترك للمواقف في المحافل البرلمانية الدولية، وأكد الأحمد على عمق العلاقات الثنائية بين فلسطين وغالبية دول المجموعة مؤكدا انها علاقات تمتد جذورها عبر التاريخ وأننا نسعى إلى توسيع هذه العلاقات وتعزيزها وتطويرها.

من جانبه أعرب راميريز عن سعادته بهذا اللقاء مؤكداً على علاقة بلده تشيلي التاريخية مع فلسطين التي تمتلك أكبر جالية في بلده والتي لعبت دورا حيويا في بناء الاقتصاد التشيلي وتشكل جزءا هاما من النسيج المجتمعي التشيلي، واتفق الجانبان على التواصل لبحث تعزيز العلاقات واستمرارها، وأكد حرص المجموعة البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الاتحاد البرلماني العربي والذي سيشارك هو شخصيا في مؤتمر الشهر القادم في القاهرة.

٧. اللقاء مع عضو البرلمان السويسري السيدة مارغريت نيلين:
أكد رئيس الوفد الفلسطيني خلال اللقاء على عمق العلاقات السويسرية الفلسطينية مطالبا بتعزيز وتطوير العلاقات على المستوى البرلماني وأعرب عن أمله بان يطور البرلمان السويسري المساند لدعم نضال الشعب الفلسطيني وصولا للاعتراف بدولة فلسطين

بدورها، أكدت عضو البرلمان السويسري على دعم ومساندة الشعب الفلسطيني حتى ينال كامل حقوقه.

٨. تقرير البرلمانيين الشباب: اعتمد المجلس الحاكم تقرير منتدى البرلمانيين الشباب والتوصيات الواردة فيها كما هي على الشكل الوارد في توصيات المنتدى الذي عقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠ في لوساكا(انظر ذلك في نشاطات الوفد الفلسطيني في اليوم الثاني).

٩. ستتم الموافقة على الإستراتيجية للاعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١ مع الطلب من البرلمانيات تزويد الاتحاد بملاحظاتهم عليها قبل تموز ٢٠١٦

١٠. ستعقد الجمعية ١٣٦ للاتحاد في بنغلادش بين ١-٢٠١٧/٤/٥.

ثانيا: الاجتماع الختامي للجمعية العامة:

إقرار مشروع قرار اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدوليين حول: الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي ضد تهديد للديمقراطية والحقوق الفردية.

إقرار مشروع قرار اللجنة الثانية المعنية بالتنمية المستدامة حول: تأمين حماية دائمة ضد تدمير وتخريب التراث الثقافي الملموس وغير الملموس للإنسانية".

إقرار موضوع مشروع قرار اللجنة الثالثة المعنية بالديمقراطية و حقوق الإنسان حول: مشاركة المرأة وتمكينها في الحياة السياسية بشكل كامل وبدون تدخل. ومطلوب متابعة من الوفد الفلسطيني حول إدخال تعديلات أو ملاحظات وإضافات لمقرري اللجنة ليتمكنا من الاطلاع على وجهة النظر الفلسطينية وتضمينها في تقريرهما ومشروع القرار المنوي إعداده حول ذلك.



المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي يدعو لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

دعا المؤتمر البرلماني الإفريقي – العربي الرابع عشر الذي أنهى أعماله بتاريخ ٥-٥-٢٠١٦في مدينة أبيدجان في ساحل العاج البرلمانات الأفريقية والعربية لتوفير الدعم اللازم لإنجاح الجهود الفلسطينية والعربية الساعية لعقد مؤتمر دولي للسلام لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وطالب البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الذي شارك في أعماله ٣٠ برلمانا عربيا وأفريقيا بتوفير الدعم اللازم للمساعي الفلسطينية والعربية لحماية الشعب الفلسطيني من خلال مجلس الأمن الدولي وإدانة الاستيطان ووقفه تماما.

كما أكد المؤتمر أن لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ويؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ويؤكد على القرار الدولي رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة

وتوجه المؤتمرون بالتحية والاعتزاز لصمود الشعب الفلسطيني وهبة جماهيره الشجاعة وممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره والتصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي وغلاة المستوطنين.

وشارك في أعمال هذا المؤتمر الذي استمر يومين وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية نايف مهنا وعمران الخطيب، ووضع رئيس الوفد الفلسطيني خلال كلمة له المؤتمرين بصورة جرائم الاحتلال الإسرائيلي من القتل اليومي والاستيطان والعدوان على غزة وجدر الفصل العنصري، مؤكدا ان السبب في عدم تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يعود لرفض إسرائيل وعدم التزامها بقرارات الشرعية الدولية.

وطالب الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي دعم للموقف الفلسطيني، مشيرا الى التاريخ والإرث المشترك بين أفريقيا وفلسطين في مقاومة الاستعمار والتمييز العنصري خاصة في جنوب أفريقيا.



تقرير عن اجتماع اللجنة الدائمة حول الاقتصاد والتنمية المستدامة التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد : زهير صندوقة
مندوب فلسطين إلى الاجتماع

عقدت اللجنة الدائمة حول الاقتصاد والتنمية المستدامة التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعاً لها في العاصمة الاندونيسية، جاكرتا يومي ١٩و٢٠/٨/٢٠١٥، وقد حضر الاجتماع المذكور وفود مثلت ٢١ برلماناً آسيوياً مشاركاً من الدول التالية: فلسطين، أفغانستان، البحرين، بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الصين، قبرص، الهند، اندونيسيا، إيران، كازاخستان، كوريا الديموقراطية، الكويت، لاوس، ماليزيا، المالديف، باكستان، الفلبين، تايلند، وقد مثل المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

. ناقش المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية:.

١. تقرير مكتب اللجنة: قدمته الدكتورة نورحياني علي السقاف، رئيسة اللجنة.
٢. ملاحظات من قبل الدكتور علي خورام، مساعد الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية للشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة.
٣. كلمة افتتاحية للسيد فضلي زون، نائب رئيس البرلمان الاندونيسي.
٤. الموافقة على جدول الأعمال.
٥. انتخاب رئيس الاجتماع، نائب الرئيس والمقرر.
٦. ملاحظات الرئيس.
٧. طروحات من قبل خبراء.
٨. تقرير الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية حول اللجنة الاقتصادية والتنمية المستدامة.
٩. كلمة رئيس مجموعة العمل في البرلمان الاندونيسي حول أهداف التنمية المستدامة.
١٠. نقاش وإجمال مشاريع القرارات:
أسواق الطاقة المندمجة في آسيا.
قضايا بيئية.
شؤون مالية: بذل جهود لتنمية اقتصادية.
دور البرلمانيين المنضوين في الجمعية البرلمانية الآسيوية في تبني تشريعات تدعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة.
١١. الجلسة الختامية.
المصادقة على التقرير الختامي للجنة، ومشاريع القرارات.
١٢. أية أمور أخرى.

في الجلسة الافتتاحية ألقت الدكتورة السقاف، رئيسة اللجنة كلمة أكدت فيها على أهمية الجمعية البرلمانية الآسيوية كمنظمة دولية.

كما ألقى الدكتور علي خورام، نائب الأمين العام للجمعية حول الاقتصاد والتنمية المستدامة، أشار فيها إلى أن آسيا هي المنتجة والمستهلكة الرئيسية للطاقة في العالم، وعليه فيجب أن يكون هنالك تنسيق دائم لتأمين الإمداد الدائم للطاقة، وأن تنظر الدول الآسيوية في إنشاء سوق آسيوي مندمج للطاقة.

وأكد السيد فضلي زون، نائب رئيس البرلمان الاندونيسي على أن آسيا تنهض بشكل أقوى كمحرك للنمو الاقتصادي.

بعد الجلسة الافتتاحية، تمت الموافقة على جدول الأعمال، وقد انتخب السيد زون (اندونيسيا) رئيساً للاجتماع، والسيد جول محمد اسولي (أفغانستان) نائباً للرئيس، والسيد تنزين كرما (بوتان) مقرراً.

تلا ذلك إلقاء ثلاثة خبراء لمواضيع على صلة بجدول الأعمال.
وقد تحدد في نهاية الجلسة موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة على أن يكون في طنجة في المغرب يومي ٢٨و٢٩/٥/٢٠١٦.

مساهمات مندوب فلسطين:

شارك مندوب فلسطين بعدة مداخلات حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. ففي الجانب السياسي ركز على الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة الأخيرة من قتل ميداني لفتية وفتيات صغار السن، واقتحامات متكررة للمسجد الأقصى المبارك وساحاته من قبل المستوطنين وغلاة المتطرفين بحراسة مشددة من قبل قوات الاحتلال، واقتحامات واغتيالات وإعتقالات لجميع المناطق الفلسطينية بما فيها المناطق المصنفة "أ" والاستمرار في نهب الأراضي الفلسطينية لإقامة المزيد من المستوطنات وجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية، ومتابعة تبني إصدار قرارات عنصرية تعمل على تعزيز سياسة الأبارتهايد التي تجعل الشعب الفلسطيني يعيش بمعازل شبيهة بتلك التي كانت في جنوب إفريقيا إبان الحكم العنصري.

وحول موضوع البيئة والتغير المناخي، أشار إلى أننا شعب محتل، بل الشعب الوحيد في العالم الذي لا يزال تحت الاحتلال، وعليه فإننا نتحمل تبعات إضافية نتيجة لسياسات الاحتلال الغاشمة، حيث تسلب أراضينا وتقطع أشجارنا وتلقى النفايات الكيماوية والسامة في أراضينا وتستغل مصادرنا الطبيعية، خاصة المائية، بشكل بشع لصالح المستوطنين، وتدمر منازلنا ومؤسساتنا المدنية، خاصة في قطاع غزة الذي شنت عليه أربع حروب حصدت أرواح الآلاف من الشهداء وأكثر منهم من الجرحى والمعاقين، وتم تدمير البنية التحتية وعشرات الآلاف من المنازل والبنايات السكنية والمصانع والمؤسسات المدنية والتعليمية والطبية والدينية.

وقد طالب مندوب فلسطين بإدخال بند جديد على مشروع القرار الخاص بمحاربة الفقر، على النحو التالي:

تتابع الجمعية بكل قلق جميع الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل، القوة المحتلة، التي تؤدي إلى إعاقة وتدمير أية جهود تهدف إلى خفض نسبة الفقر وإعطاء المزيد من الفرص للوصول إلى تنمية مستدامة في أراضي فلسطين المحتلة. وكأمثلة على تلك الإجراءات: تدمير البنى التحتية والمنازل، فرض عقوبات جماعية، استنزاف المصادر الطبيعية خاصة مصادر المياه، مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والطرق الالتفافية ومئات من نقاط التفتيش، ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، وجرف المزارع والأشجار، خاصة أشجار الزيتون.

وقد أفشل مندوب فلسطين محاولة إسقاط بنود تتعلق في فلسطين تمت الموافقة عليها في قرارات سابقة بعد نقاش مرير مع نائب الأمين العام المكلف بمتابعة مشاريع القرارات، حيث أعيدت إلى وضعها السابق.

تقرير عن اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

إعداد : زهير صندوقة
مندوب فلسطين إلى اجتماع اللجنة السياسية

عقدت لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعاً لها في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل يوم الاثنين الموافق ٢٩ فبراير/ شباط ٢٠١٦، وقد حضر من الجانب العربي كل من : فلسطين، الأردن، المغرب، الجزائر، بالإضافة إلى ممثلين عن البرلمان الأوروبي وبرلمانات أوروبية مشاركة ووفد من الكنيست الإسرائيلي.

مثل فلسطين في هذا الاجتماع عضو المجلس الوطني الفلسطيني، زهير صندوقة.

وقد ناقش المجتمعون جدول أعمال تضمن البنود التالية:

١. اعتماد مشروع جدول الأعمال.
٢. اتصالات من الرئيس.
٣. الفريق العامل "فلسطين" : فقرة البرنامج وعمله.
٤. تبادل وجهات النظر حول الوضع في سوريا وتأثيرها على الناس والبلدان الأورومتوسطية ودعم دور شركاء الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في عملية جنيف.
٥. قضايا مختلفة.
٦. تاريخ ومكان الاجتماع القادم.

أدار الاجتماع السيد ريناتو سورو (إيطالي) رئيس اللجنة السياسية، وبعد أن تم اعتماد جدول الأعمال تحدث الرئيس عن البند الثالث المتعلق بفريق العمل الخاص بفلسطين، ذلك الفريق الذي أقر إنشاؤه في الدورة العامة للجمعية التي عقدت في لشبونه في أيار ٢٠١٥، ومن النقاط التي تمّ الاتفاق عليها حول تشكيلة الفريق وطريقة عمله:

١. مدة عمل الفريق: عامان.
٢. صلاحيات الفريق: يمكن أن يطلب من هذا الفريق صياغة مشاريع تقارير ومشاريع قرارات للجمعية، على أن يتم التصديق عليها في اللجنة السياسية.
٣. الوثيقة الأساسية والإجراءات: توصية عام ٢٠١٥ (النقطة ٩) الموضوعة من قبل اللجنة كما تم اعتمادها في الجلسة العامة في لشبونه بتاريخ١٢/٥/٢٠١٥.
٤. الأعضاء: ٢٠ عضواً: عشرة أعضاء من المكون الأوروبي في الجمعية (خمسة أعضاء من البرلمانات الوطنية التابعة للاتحاد الأوروبي، أربعة أعضاء من البرلمان الأوروبي، عضو واحد من البرلمانات الأوروبية المتوسطية المؤسسة المشاركة.
٥. الوقت المحدد لعمل الفريق: الالتزام المتوقع لمدة سنتين.
٦. اجتماعات الفريق: على الفريق أن يجتمع على الأقل مدة واحدة في السنة إما في البرلمان الأوروبي أو في البلد الذي تكون له الرئاسة.

القرار: يجب على الفريق العمل بمبدأ الإجماع وبحضور نصف كل الكونين+١، وإن لم يتم الإجماع، فإن ثلثي كل من المكونين الحاضرين + ١، على أن يكون الحاضرون من كل من المكونين نصف الأعضاء على الأقل زائد واحد.

جلسة العمل:

بعد أن أعطى الرئيس ملاحظاته حول الفريق الخاص بفلسطين وأهمية اتخاذ الخطوات العملية لتشكيلة وانطلاقة عمله طلب من الحاضرين إبداء ملاحظاتهم، حيث كان مندوب إسرائيل أول المتحدثين، وقد عرف بنفسه بأنه من حزب العمل وبأنه من القدس وبأن عائلته تقيم في القدس منذ أكثر من ١٤٠ عاماً، مضيفاً بأنه يؤمن بحل الدولتين كما يؤمن بها رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، وبأنه من رجال الأعمال الذين يسعون لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع شركاء فلسطينيين وأردنيين معطياً أمثلة على تلك المشاريع، مشيراً إلى أن الجماعات الإرهابية، دون تحديد، تحاول تدمير فرص إحلال السلام بين الجانبين مما ينعكس سلباً على التنمية والاستقرار.

ومن تم أعطى حق الكلام لمندوب فلسطين، زهير صندوقة الذي حيا الحاضرين وشكرهم على مساندتهم لقضية فلسطين العادلة بإنشائهم فريق عمل باسمها مثمناً أهمية تشكيل وعمل هذه اللجنة لما فيه إنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته الطويلة بفعل احتلال احلالي غاشم لعدة عقود.

وحول ما ورد في كلمة المندوب الإسرائيلي من أن عائلته عاشت في القدس لفترة تقارب ١٤٠ عاماً، قال مندوب فلسطين أن عائلته وأجداده عاشوا في القدس منذ ١٤ قرناً من الزمان على الأقل، وحول أدعائه بأن نتنياهو مع حل الدولتين، فند مندوب فلسطين ذلك الإدعاء مستشهداً بتصريح نتنياهو الشهير والذي يعبر عن موقفه الحقيقي أثناء الانتخابات والذي أكد فيه بأنه أبداً لن يوافق على إقامة دولة فلسطين، وبعد أن أعيد انتخابه ولغرض إعلامي تضليلي أدعى بأنه لا يزال يؤمن بحل الدولتين، لكن أحداً في العالم لم يأخذ تصريحه على محمل الجد.

ثم وجه مندوب فلسطين الحديث إلى مندوب إسرائيل متسائلاً، إن كان نتنياهو وحكومته يؤمنون بحل الدولتين فلماذا يستمرون في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري ولماذا يحاولون إذلال الشعب الفلسطيني على نقاط التفتيش التي جاوزت ٦٠٠ نقطة، واقتحام المناطق الفلسطينية بجميع مسمياتها سواء أكانت "أ" أو "ب" أو "ج" ولماذا يستمرون في تنفيذ عمليات القتل والإعدام الميداني ضد فتيان وفتيات أعمارهم من ١٣ عاماً إلى ١٦ عاماً، ولماذا يمنع



المصلون من الوصول إلى أماكن عبادتهم ولماذا تدنس الكنائس والمساجد خاصة المسجد الأقصى وحرمه، مضيفاً بأن الأساس في المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنمية، إنهاء الاحتلال، وبأن القفز عن حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف لا تنفع فيه المساحيق الزائفة والمضللة.

وقد جرى بعد ذلك سجال بين مندوب إسرائيل ومندوب فلسطين، حيث أدعى الأول بأن ما جاء في مداخلة مندوب فلسطين يشير إلى أن قلبه مملوء بكره إسرائيل، ورد عليه مندوب فلسطين بالقول بأن قلبه مملوء بكره الاحتلال، وما يمارسه من انتهاكات ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية والوطنية ومحاولة إذلاله وتركيعه لإرادته ومخططاته الاحلالية والتوسعية.

وقد دعمت الوفود المشاركة وعدد من المندوبين الأوروبيين، خاصة، مندوب لوكسمبورغ، الموقف الفلسطيني.

وحول البند المتعلق في الوضع في سوريا، وتأثير ذلك الوضع على سكان المنطقة الأورومتوسطية ودعم ودور الجمعية البرلمانية من أجل المتوسط في مسيرة جنيف، أبدى المتدخلون قلقهم البالغ من الوضع المتفجر في سوريا، وآثاره المدمرة على الشعب السوري والذي أدى إلى موجات من اللجوء الداخلي والخارجي، مما انعكس سلباً على دول اللجوء خاصة الأردن ولبنان وتركيا.

وقد أسهب كل من أعضاء الوفدين الأردني والتركي في تفصيل الآثار السلبية على الوضع الأمني والاقتصادي على بلديهما، رغم تأكيدهم على أن ذلك واجب تحملاه عن طيب خاطر، مقارنين بين احتضانهم الملايين من اللاجئين، كما قال مندوب الأردن، رغم محدودية الإمكانيات الاقتصادية والمالية ورغم قلة عدد السكان، حيث يشكل اللاجئون السوريون ٢٠٪ من عدد السكان، وبين الدول الأوروبية الثرية والكبيرة التي ضجت بإعداد أقل بكثير من اللاجئين.

وتحدث مندوب فلسطين في هذا الموضوع مبدياً تعاطف الشعب الفلسطيني مع اللاجئين السوريين ومعاناتهم الأليمة، متمنياً أن تستقر الأوضاع في سوريا ويعود اللاجئون إلى وطنهم، منوهاً إلى أن تعاطفنا الكبير مع هذه المأساة نابع من كوننا من أوائل من عانى من هذا الأمر، مذكراً بأن تشرد شعبنا بدأ مع نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ بقيام دولة إسرائيل التي أمعنت في ارتكاب المجازر واستخدام القوة الغاشمة والتهجير القسري وإزالة أكثر من ٤٠٠ قرية عربية من الوجود مما أدى إلى لجوء داخلي ولجوء إلى دول الجوار لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني، حيث يعيش اللاجئون لأكثر من ستة عقود في مخيمات في ظروف غاية بالقسوة، مشيراً إلى أن الأزمة السورية الحالية وما رافقها من دمار طال المخيمات الفلسطينية في سوريا، على الأخص، مخيم اليرموك الذي كان يعيش فيه أكثر من ١٨٠ ألف لاجئ فلسطيني، لم يبق منهم إلا خمسة آلاف حالياً، حيث تشرد الآخرون في دول الجوار، وهم يعيشون في ظروف مأساوية، والبعض ممن حاول اللجوء إلى أوروبا في قوارب الموت غرق عدد منهم في مياه المتوسط حالهم، حال العديد من اللاجئين السوريين وغير السوريين.

وفي نهاية المداولات، تقرر أن تعقد الجمعية البرلمانية جلساتها العامة في المغرب يومي الحادي عشر والثاني عشر من حزيران / يونيو ٢٠١٦.





بعد ٦٨ عام على النكبة تضاعف الفلسطينيون ٩ مرات، وإسرائيل تسيطر على أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية

استعرض جهاز الإحصاء الفلسطيني، من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية من النواحي الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية أوضاع الشعب الفلسطيني بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لنكبة فلسطين والذي يصادف الخامس عشر من أيار، وذلك على النحو الآتي:

النكبة: تطهير عرقي وإحلال سكاني

مصطلح نكبة يعبر في العادة عن الكوارث الناجمة عن الظروف والعوامل الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، بينما نكبة فلسطين كانت عملية تطهير عرقي وتدمير وطرد لشعب أعزل وإحلال شعب آخر مكانه، حيث جاءت نتاجاً لمخططات عسكرية بفعل الإنسان وتواطؤ الدول، فقد عبرت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير حتى احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في عام ١٩٦٧ عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، وتشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة إسرائيل، وذلك من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١،٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وتشير البيانات الموثقة أن الإسرائيليين قد سيطروا خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث قاموا بتدمير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية، كما اقترفت العصابات الصهيونية أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين أدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة.

الواقع الديمغرافي: بعد ٦٨ عاماً على النكبة تضاعف الفلسطينيون ٩ مرات

قدر عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام ٢٠١٥ بحوالي ١٢,٤ مليون نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٨,٩ مرة منذ أحداث نكبة ١٩٤٨. وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام ٢٠١٥ حوالي ٦,٢ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو ٧,١ مليون وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً.

وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكل ما نسبته ٤٢,٨٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام ٢٠١٥، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأول من يناير للعام ٢٠١٥، حوالي ٥,٥٩ مليون لاجئ فلسطيني. يعيش حوالي ٢٨,٧٪ من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة



الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين" ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

كما قدر عدد السكان الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم عام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٤ ألف فلسطيني، في حين يقدر عددهم في الذكرى الثامنة والستين للنكبة حوالي ١,٥ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة جنس بلغت حوالي ١٠٢,٢ ذكر لكل مائة أنثى، ووفقا للبيانات المتوفرة حول الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ للعام ٢٠١٤ بلغت نسبة الأفراد أقل من ١٥ سنة حوالي ٣٤,٨٪ من مجموع هؤلاء الفلسطينيين مقابل ٤,٢٪ منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، مما يشير إلى أن هذا المجتمع فتي كامتداد طبيعي للمجتمع الفلسطيني عامة.

كما قدر عدد السكان في فلسطين بحوالي ٤,٨ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٥ منهم ٢,٩ مليون في الضفة الغربية وحوالي ١,٩ مليون في قطاع غزة. من جانب آخر بلغ عدد السكان في محافظة القدس حوالي ٤٢٣ ألف نسمة في نهاية العام ٢٠١٥، منهم حوالي ٦٢,١٪ في ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧ (ا). وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، فقد وصل معدل الخصوبة الكلية للفترة (٢٠١١-٢٠١٣) في فلسطين ٤,١ مولود، بواقع ٣,٧ في الضفة الغربية و٤,٥ في قطاع غزة.

الكثافة السكانية: نكبة فلسطين حولت قطاع غزة إلى أكثر بقاع العالم اكتظاظا بالسكان

بلغت الكثافة السكانية في فلسطين في نهاية العام ٢٠١٥ حوالي ٧٨٩ فرداً/ كم٢ بواقع ٥١٣ فرداً/كم٢ في الضفة الغربية و٥،٠٧٠ فرداً/ كم٢ في قطاع غزة، أما في إسرائيل فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام ٢٠١٥ حوالي ٣٩١ فرداً/كم٢ من العرب واليهود.

المستعمرات: الغالبية العظمى من المستعمرين يقيمون في القدس بغرض تهويدها

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٤ في الضفة الغربية ٤١٣ موقعاً، منها ١٥٠ مستعمرة و١١٩ بؤرة استعمارية، إلى ذلك صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ٤،٥٠٠ وحدة سكنية في محافظات الضفة الغربية عدا تلك التي تمت المصادقة عليها في القدس، في الوقت الذي لا تسمح فيه سلطات الاحتلال للفلسطينيين من البناء وتضع كافة العراقيل الأمر الذي يشدد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج) والتي تزيد مساحتها على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية، أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٩٩،٩٠١ مستعمر نهاية العام ٢٠١٤، ويتضح من البيانات أن حوالي ٤٨٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٨٦،٩٩٧ مستعمراً منهم ٢١٠،٤٢٠ مستعمراً في القدس ا (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧)، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٩ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

اليهود يسيطرون على أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية

تستغل اسرائيل أكثر من ٨٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي ٢٧،٠٠٠ كم٢، ولم يتبق للفلسطينيين الا حوالي ١٥٪ فقط من مساحة الأراضي، وبلغت نسبة الفلسطينيين ٤٨٪ من إجمالي السكان في فلسطين التاريخية، وقد اقام الاحتلال الإسرائيلي منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد على ١،٥٠٠م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم2، كما تسيطر اسرائيل على اكثر من ٩٠٪ من مساحة غور الأردن والذي يشكل ما نسبته ٢٩٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية

يعاني الشعب الفلسطيني كغيره من شعوب المنطقة العربية من ندرة المياه ومحدودية مصادرها، إلا أن الوضع المائي الفلسطيني يتصف بخصوصية تختلف عن باقي دول العالم والمتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على معظم مصادر المياه الموجودة ويحرم الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى مصادر المياه وفي الحصول على مصادر بديلة، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية، مما يجبر الفلسطينيين إلى شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراة ٦٣,٥ مليون م٣ عام ٢٠١٤. كما يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على معظم الموارد المائية المتجددة في فلسطين والبالغة نحو ٧٥٠ مليون م٣ سنويا، ولا يحصل الفلسطينيون الا على نحو ١١٠ ملايين م٣ من الموارد المتاحة، علما أن حصة الفلسطينيين من الأحواض الجوفية حسب اتفاقية أوسلو هي ١١٨ مليون م٣ وكان من المفترض أن تصبح هذه الكمية ٢٠٠ مليون م٣ بحلول العام ٢٠٠٠ لو تم تنفيذ الاتفاقية المرحلية.

بلغت حصة الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي ٧٩,١ لتر/فرد/يوم عام ٢٠١٤. فيما بلغت حصة الفرد للعام ٢٠١٤ في قطاع غزة ٧٩,٧ لتر/فرد/يوم مقارنة مع ٩١,٣ لتر/فرد/يوم ٢٠١٣، ويعود الانخفاض بشكل رئيسي لتقليص كميات الضخ من الآبار الجوفية بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار ان ما يزيد على ٩٧٪ من

مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (١٠٠ لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

الشهداء: النضال المستمر لتحرير الأرض وبناء الدولة

بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ١٠،٢٤٣ شهيداً، خلال الفترة ٢٩/٠٩/٢٠٠٠ وحتى ٣١/١٢/٢٠١٥، ويشار إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ٢،٢٤٠ شهيداً منهم ٢،١٨١ استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان على قطاع غزة. تلاه العام ٢٠٠٩ حيث سقط ١،٢١٩ شهيداً، فيما استشهد ٣٠٦ شهداء خلال العام ٢٠١٢، منهم ١٥ في الضفة الغربية و٢٩١ شهيداً في قطاع غزة، منهم ١٨٩ شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، بينما استشهد ١٨١ شهيداً خلال العام ٢٠١٥ من بينهم ١٥٥ من الضفة الغربية و٢٦ من قطاع غزة.

الأسرى

تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام ١٩٦٧ وحتى مطلع نيسان/ابريل ٢٠١٦ حوالي مليون فلسطيني، طالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، ما يزيد على ٩٥ ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وحاليا يبلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي سبعة آلاف أسير، منهم ٦٨ أسيرة، وأكثر من ٤٠٠ طفل، و٧٥٠ معتقلاً إدارياً و٥٠٠ أسير يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة). وتشير البيانات الى أن اسرائيل اعتقلت (٦،٨٣٠) أسيراً خلال العام ٢٠١٥، منهم (٢،١٧٩) طفلاً و(٢٢٥) أسيرة. كما ويشار الى أن إسرائيل اعتقلت نحو ألفي فلسطيني منذ بداية العام الحالي.

القدس ٢٠١٥: تهويد ممنهج

في الوقت الذي تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين، تقوم بالمصادقة على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، وقد صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ١٢،٦٠٠ وحدة سكنية في المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية بالإضافة الى المصادقة على بناء أكثر من ٢،٥٠٠ غرفة فندقية، كما صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تغيير أسماء الشوارع في البلدة القديمة وتسميتها بأسماء عبرية لفرض الطابع الاحتلالي عليها وذلك ضمن سياسة ممنهجة لتغيير الطابع الديموغرافي وطمس المعالم التاريخية والجغرافية لمدينة القدس، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم نحو ١٥٢ مبنى فلسطيني (مساكن ومنشآت) وتوزيع مئات أوامر بالهدم لمبان أخرى، أضف إلى ذلك ما قامت به سلطات الاحتلال الاسرائيليً بتجريف ٥٤٦ دونماً من أراضي الفلسطينيين في تجمعي العيسوية ومخيم شعفاط لإقامة حديقة قومية لليهود ومكب للنفايات.

الواقع الصحي: نمو الموارد البشرية الصحية ما زال متدنياً

أشارت بيانات العام ٢٠١٤ إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية قد بلغ ١،٣ طبيب، فيما بلغ هذا المعدل في قطاع غزة ٢،٢ طبيب لكل ١،٠٠٠ من السكان، من جانب آخر فان هناك ٢،١ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية في العام ٢٠١٤، و٤،١ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في قطاع غزة لنفس العام. من جانب آخر، أشارت البيانات المتوفرة للعام ٢٠١٤ أن عدد المستشفيات العاملة في فلسطين بلغ ٨٠ مشفىً، بواقع ٥٠ مشفىً في الضفة الغربية و٣٠ مشفىً في قطاع غزة، موزعة على النحو الآتي: ٢٦ مشفىً حكومياً، و٣٤ مشفىً غير حكومي، و١٦ مشفىً خاصاً، و٣ مشاف عسكرية ومشفىً واحداً تابعاً لوكالة الغوث. في حين بلغ عدد الأَسِرَّة ٥،٩٣٩ سريراً بمعدل ١،٣ سرير لكل ١،٠٠٠ مواطن، موزعةً بواقع ٣،٥٠٢ سرير في الضفة الغربية و٢،٤٣٧ سريراً في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية للعام ٢٠١٤ بلغ ٦٠٤ مراكز في الضفة الغربية و١٦٣ مركزاً في قطاع غزة.

المباني: هدم للمساكن والمنشآت

ما تزال اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة على الفلسطينيين، من حيث مصادرة الأراضي وهدم المساكن والمنشآت وتهجير قاطنيها، حيث تم في العام ٢٠١٥ مصادرة ٦،٣٨٦ دونماً من أراضي الفلسطينيين في مختلف محافظات الضفة الغربية، وأن الاحتلال هدم ٦٤٥ مسكنا ومنشأة أدت إلى تهجير وإلحاق الضرر بـ ٢،١٨٠ فردا، منهم ١،١٠٨ أطفال في محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهددت بهدم ٧٨٠ مسكنا ومنشأة أخرى، في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الأسر الفلسطينية للوحدات السكنية، حيث أفادت معطيات مسح ظروف السكن ٢٠١٥، أن حوالي ٦١٪ من الأسر في فلسطين تحتاج إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم (وحدة سكنية واحدة أو أكثر).

البيئة: تدهور مستمر

يتعمد الاحتلال الاسرائيلي الأضرار بالبيئة الفلسطينية بشكل مباشر عبر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تقوم هذه المستعمرات بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، حيث بلغت كمية المياه العادمة التي تضخها المستعمرات الاسرائيلية حوالي ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون من المياه العادمة في الضفة الغربية بلغت حوالي ٣٤ مليون متر مكعب، أي أن المستعمر الاسرائيلي ينتج أكثر من خمسة أضعاف ما ينتجه الفرد الفلسطيني من المياه العادمة، وعلى الرغم أن ٩٠٪ من مساكن المستعمرات متصلة بشبكات صرف صحي، إلا أن نسبة ما يعالج منها لا تتجاوز ١٠٪ من كمية المياه العادمة المنتجة، فيما يتم التخلص من باقي كمية المياه العادمة في الأودية الفلسطينية، كما تقوم سلطات الاحتلال بمنع إقامة محطات تنقية للتجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى تخصيص أراض فلسطينية في غور الأردن كمكبات للنفايات يتم فيها التخلص منّ مياه الصرف الصحي للمستعمرات



الإسرائيلية وكمكبات للنفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى دمار بيئي هائل يتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية وتلوث المياه الجوفية وإحداث أضرار بالثروة الحيوانية والتنوع الحيوي، أضف الى ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف وحرق أكثر من ١٥،٣٠٠ شجرة للمزارعين الفلسطينيين وذلك خلال العام ٢٠١٥.

السياحة: احتكار إسرائيلي

من أبرز أهداف الاحتلال الإسرائيلي طمس المعالم الحضارية والثقافية التاريخية الفلسطينية، وتدمير الآثار والكنوز الوطنية التي تشكل عماداً ومعلماً لأقدم الحضارات في العالم على أرض فلسطين، حيث يقع ما نسبته ٥٣٪ من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة المسماة «ج»، حيث تمنع إسرائيل أية أعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين، أما بقية المعالم والمواقع التاريخية الواقعة تحت السيادة الفلسطينية، فهي أيضاً لم تسلم من احتكار واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والتحكم بمسارات زياراتهم لتلك المواقع كما يحددها الإدلاء السياحيون التابعون للشركات الإسرائيلية، خاصة زوار كنيسة المهد في بيت لحم وجبل قرنطل في أريحا (زوار اليوم الواحد) حيث يكون ترتيب اقاماتهم في الفنادق داخل اسرائيل، مما يحرم الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ٧٥٪ من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء الزوار.

سوق العمل ٢٠١٥

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين ٤٥,٨٪ خلال العام ٢٠١٥ (٤٦,١٪ بين اللاجئين و٤٥,٦٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية ٤٦,١٪ (٤٦,٨٪ بين اللاجئين و٤٥,٨٪ لغير اللاجئين) و٤٥,٣٪ في قطاع غزة (٤٥,٥٪ بين اللاجئين و٤٥,٠٪ لغير اللاجئين). أما فيما يتعلق بالبطالة خلال العام ٢٠١٥ فقد بلغت نسبتها في فلسطين ٢٥,٩٪ (٣٢,٣٪ بين اللاجئين و٢١,٤٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة البطالة ١٧,٣٪ في الضفة الغربية (١٨,٧٪ بين اللاجئين و١٦,٨٪ لغير اللاجئين) و٤١,٠٪ في قطاع غزة (٤١,٨٪ بين اللاجئين و٣٩,٤٪ لغير اللاجئين).

الواقع التعليمي

أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، بأن عدد المدارس في فلسطين بلغ ٢،٨٩٧ مدرسة (بواقع ٢،١٩٣ مدرسة في الضفة الغربية و٧٠٤ مدارس في قطاع غزة)، منها ٢،١٣٥ مدرسة حكومية، و٣٥٣ مدرسة تابعة لوكالة الغوث و٤٠٩ مدارس خاصة. وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد على ١,٢٠ مليون طالب وطالبة، (حوالي ٥٩٦ ألف ذكر، ٦٠٤ آلاف أنثى)، منهم ٦٩٧ ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و٥٠٣ آلاف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع ٧٨٨ ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و٢٩٩ ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و١١٣ ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فأكثر ٣,٣٪ في العام ٢٠١٥، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ١,٥٪ و٥,١٪ للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام ٢٠١٥ للأفراد ١٥ سنة فأكثر ٢,٩٪ مقارنة مع ٣,٦٪ لغير اللاجئين". وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية ١٤ جامعة في فلسطين للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، منها ٥ جامعات في قطاع غزة، و٩ جامعات في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس ١٨ كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي ٦ كليات جامعية في قطاع غزة، و١٢ كلية جامعية في الضفة الغربية. أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها ١٥ مركزاً في الضفة الغربية و٥ مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة ٢٠ كلية، منها ١٣ كلية في الضفة الغربية و٧ كليات في قطاع غزة.

مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين عام ٢٠١٥

بلغ معدل غلاء المعيشة في فلسطين ١,٤٣٪ خلال العام ٢٠١٥ مقارنة مع متوسط عام ٢٠١٤، بواقع ١,٧٧٪ في قطاع غزة، وبنسبة ١,٢٩٪ في الضفة الغربية، وبنسبة ٠,٣٣٪ في القدس J١ (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام١٩٦٧)، فيما كانت نسبة الارتفاع للعام ٢٠١٥ مقارنة مع سنة الأساس ٢٠١٠ في فلسطين ١٠,٩٩٪، بواقع ١٤,٠٢٪ في القدس J١، وبنسبة ١٣,٨٩٪ في الضفة الغربية، وبنسبة ٤,٩٧٪ في قطاع غزة.

التبادل التجاري: قيود مفروضة على المعابر وصادرات فلسطينية محدودة جداً مع العالم الخارجي

تشير البيانات إلى زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية لعام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣. وقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لعام ٢٠١٤ حوالي ٥,٦٨ مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها ١٠,١٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣. كما بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٩٤٣,٧ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤ بزيادة مقدارها ٤,٨٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣، وعليه فقد سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً بقيمة حوالي ٤,٧٤ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤ بزيادة مقدارها ١١,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣. أما من حيث التصدير إلى العالم الخارجي فقد تم تصدير ١٢,٧٪ فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها ٨٧,٣٪ فكانت إلى إسرائيل، وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة، وبلغت قيمة الصادرات السلعية من قطاع غزة حوالي ٦,٤ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤.

في يوم الارض

الوطني الفلسطيني : لا خيار لشعبنا سوى الدفاع عن أرضه ومقاومة الاحتلال

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على الحق الثابت والمشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة الذكرى الأربعين ليوم الأرض الخالد الذي حلت ذكراه بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٦ على تمسك شعبنا بحقوقه وبأرضه وتجذره بها رغم الإرهاب اليومي والإعدام الذي تمارسه قوات الاحتلال بحق أطفالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا، ورغم استمرار جرائم وإرهاب المستوطنين وسرقة الأراضي وحرق الأطفال تارة وإعدامهم تارات أخرى.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بتصعيد الهبة الشعبية الجماهيرية لأن العدو الإسرائيلي لن يردعه ويوقف جرائمه سوى استمرار المواجهة والنضال، داعيا إلى تقديم كافة أشكال المساندة والدعم لهذه الهبة المباركة ولشبابها الذين يضحون بأرواحهم الطاهرة من اجل الوطن، لأن الاحتلال أفشل كل المساعي والمبادرات وتنكر لكل الاتفاقيات الموقعة، وأدار ظهره لكل قرارات الشرعية الدولية التي تكفل حلا عادلا ودائما يعيد الحقوق لأصحابها.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والاخلاقية تجاه شعبنا واتخاذ إجراءات عاجلة تنقذ شعبنا وتحميه من إرهاب وإجرام حكومة الاحتلال حفاظاً على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات ونزاعات دامية أساسها ومنبعها استمرار هذا الاحتلال لأرضنا وشعبنا.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني أبناء شعبنا وفصائله وقواه إلى حشد الطاقات والتخندق في خندق الوطن وتحقيق الوحدة الوطنية في مواجهة مخططات الاحتلال في استكمال مشروعه الاستعماري الاستيطاني وتهويد القدس ومصادرة الأرض، فلا خيار لشعبنا إلا أن يقاوم ويقدم أغلى ما يملك من اجل الحفاظ على أرضه والدفاع عن حقوقه تماما كما حصل يوم السبت الثلاثين من شهر /آذار/ مارس من العام ١٩٧٦، عندما تصدى أهلنا في الأراضي المحتلة عام١٩٤٨ بصدورهم العارية لمحاولات سرقة أرضهم وقدموا أرواحهم فداء لها





في الذكرى الأربعين ليوم الارض
الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً إحصائياً

تستغل اسرائيل أكثر من ٨٥٪ من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي ٢٧،٠٠٠ كم٢، ولم يتبق للفلسطينيين سوى حوالي ١٥٪ فقط من مساحة الأراضي، وبلغت نسبة الفلسطينيين ٤٨٪ من إجمالي السكان في فلسطين التاريخية، وقد اقام الاحتلال الإسرائيلي منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد على ١،٥٠٠م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي ٢٤٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم2 الذي يعتبر من اكثر المناطق ازدحاما وكثافة في السكان في العالم بحوالي ٥،٠٠٠ فرد/كم٢، كما تسيطر اسرائيل على اكثر من ٩٠٪ من مساحة غور الأردن والذي يشكل ما نسبته ٢٩٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتأتي مناسبة يوم الارض رداً على قرار مصادرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ٢١ ألف دونم من أراضي الجليل والمثلث والنقب، في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦، يحيي الشعب الفلسطيني ذكرى يوم الأرض سنوياً، والذي كان من أبرز نتائجه استشهاد ستة من الشبان الفلسطينيين، وقد أصبح هذا اليوم ذكرى لتخليد وتجسيد تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه وتخليدا لشهداء يوم الأرض

القدس ٢٠١٥ : تهويد مكثف وممنهج

في الوقت الذي تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين، تقوم بالمصادقة على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، وقد صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ١٢،٦٠٠ وحدة سكنية في المستعمرات الاسرائيلية في القدس الشرقية بالإضافة الى المصادقة على بناء أكثر من ٢،٥٠٠ غرفة فندقية، كما صادقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تغيير أسماء الشوارع في البلدة القديمة وتسميتها بأسماء عبرية لفرض الطابع الاحتلالي عليها وذلك ضمن سياسة ممنهجة لتغيير الطابع الديموغرافي وطمس المعالم التاريخية والجغرافية لمدينة القدس، كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم نحو ١٥٢ مبنى فلسطيني (مساكن ومنشآت) وتوزيع مئات أوامر بالهدم لمبان أخرى، أضف إلى ذلك ما قامت به سلطات الاحتلال الاسرائيليً بتجريف ٥٤٦ دونماً من أراضي الفلسطينيين في تجمعي العيسوية ومخيم شعفاط لإقامة حديقة قومية لليهود ومكب للنفايات.

الانتهاكات الاسرائيلية: شهداء وجرحى وأسرى

بلغ عدد الشهداء ١٨١ شهيداً خلال العام ٢٠١٥ منهم ٣٢ شهيداً من الأطفال و ٩ سيدات و٢٦ شهيداً في قطاع غزة، فيما بلغ عدد الجرحى خلال العام ٢٠١٥ حوالي ١٦،٦٢٠ جريحاً، فيما بلغ عدد حالات الاعتقال حوالي ٦،٨٣٠ حالة، من بينهم ٢،١٧٩ طفلاً.

المستعمرات الاسرائيلية: توسع وتضييق

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٤ في الضفة الغربية ٤١٣ موقعاً، منها ١٥٠ مستعمرة و١١٩ بؤرة استعمارية، الى ذلك صادقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في العام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ٤،٥٠٠ وحدة سكنية في محافظات الضفة الغربية عدا تلك التي تمت المصادقة عليها في القدس، في الوقت الذي لا تسمح فيه سلطات الاحتلال للفلسطينيين من البناء وتضع كافة العراقيل الامر الذي يشدد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج) والتي تزيد مساحتها على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية، أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٩٩،٩٠١ مستعمر نهاية العام ٢٠١٤، ويتضح من البيانات أن حوالي ٤٨٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٨٦،٩٩٧ مستعمراً منهم ٢١٠،٤٢٠ مستعمراً في القدس J1 (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧)، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٩ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

البيئة: تدهور مستمر

يتعمد الاحتلال الاسرائيلي الاضرار بالبيئة الفلسطينية بشكل مباشر عبر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تقوم هذه المستعمرات بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، حيث بلغت كمية المياه العادمة التي تضخها المستعمرات الاسرائيلية حوالي ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون من المياه العادمة في الضفة الغربية بلغت حوالي ٣٤ مليون متر مكعب، أي أن المستعمر الاسرائيلي ينتج أكثر من خمسة أضعاف ما ينتجه الفرد الفلسطيني من المياه العادمة، وعلى الرغم أن ٩٠٪ من مساكن المستعمرات متصلة بشبكات صرف صحي، إلا أن نسبة ما يعالج منها لا تتجاوز ١٠٪ من كمية المياه العادمة المنتجة، فيما يتم التخلص من باقي كمية المياه العادمة في الأودية الفلسطينية، كما تقوم سلطات الاحتلال بمنع إقامة محطات تنقية للتجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى تخصيص أراض فلسطينية في غور الأردن كمكبات للنفايات يتم فيها التخلص منّ مياه الصرف الصحي للمستعمرات الإسرائيلية وكمكبات للنفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى دمار بيئي هائل يتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية وتلوث المياه الجوفية وإحداث أضرار بالثروة الحيوانية والتنوع الحيوي، أضف الى ذلك فقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتجريف وحرق أكثر من ١٥،٣٠٠ شجرة للمزارعين الفلسطينيين وذلك خلال العام ٢٠١٥.

المياه: شح ومعاناة

يعاني الشعب الفلسطيني كغيره من شعوب المنطقة العربية من ندرة المياه ومحدودية مصادرها، الا ان الوضع المائي الفلسطيني يتصف بخصوصية تختلف عن باقي دول العالم والمتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على معظم مصادر المياه الموجودة ويحرم الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى مصادر المياه وفي الحصول على مصادر بديلة، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على ٨٥٪ من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية، كما يسيطر الاحتلال الاسرائيلي على معظم الموارد المائية المتجددة في فلسطين والبالغة نحو ٧٥٠ مليون م^3 سنويا، ولا يحصل الفلسطينيون الا على نحو ١١٠ ملايين م^3 من الموارد المتاحة، علما أن حصة الفلسطينيين من الأحواض الجوفية حسب اتفاقية أوسلو هي ١١٨ مليون م^3 وكان من المفترض أن تصبح هذه الكمية ٢٠٠ مليون م^3 بحلول العام ٢٠٠٠ لو تم تنفيذ الاتفاقية المرحلية.

المباني: هدم للمساكن والمنشآت

في الذكرى الأربعين ليوم الأرض ما زالت اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة على الفلسطينيين، من حيث مصادرة الأراضي وهدم المساكن والمنشآت وتهجير قاطنيها، حيث تم في العام ٢٠١٥ مصادرة ٦،٣٨٦ دونماً من أراضي الفلسطينيين في مختلف محافظات الضفة الغربية، أن الاحتلال هدم ٦٤٥ مسكنا ومنشأة أدت إلى تهجير وإلحاق الضرر بـ ٢،١٨٠ فردا، منهم ١،١٠٨ أطفال في محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهددت بهدم ٧٨٠ مسكنا ومنشأة أخرى، في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الأسر الفلسطينية للوحدات السكنية، حيث أفادت معطيات مسح ظروف السكن ٢٠١٥، أن ٦٠,٩٪ من الأسر في فلسطين تحتاج إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم (وحدة سكنية واحدة أو أكثر).

السياحة: احتكار اسرائيلي

من أبرز أهداف الاحتلال الاسرائيلي طمس المعالم الحضارية والثقافية التاريخية الفلسطينية، وتدمير الآثار والكنوز الوطنية التي تشكل عماداً ومعلماً لأقدم الحضارات في العالم على أرض فلسطين، حيث يقع ما نسبته ٥٣٪ من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة المسماة «ج، تمنع إسرائيل أية اعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين، أما بقية المعالم والمواقع التاريخية الواقعة تحت السيادة الفلسطينية، فهي أيضاً لم تسلم من احتكار واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والتحكم بمسارات زياراتهم لتلك المواقع كما يحددها الادلاء السياحيون التابعون للشركات الاسرائيلية، خاصة زوار كنيسة المهد في بيت لحم وجبل قرنطل في أريحا (زوار اليوم الواحد) حيث يكون ترتيب اقاماتهم في الفنادق داخل اسرائيل، مما يحرم الاقتصاد الفلسطيني أكثر من ٧٥٪ من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء الزوار.



المجلس "الوطني الفلسطيني" يطالب بتكثيف الجهود لإطلاق سراح الاسرى والمعتقلين

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتكثيف الجهود الوطنية والدولية لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال الإسرائيلي بمن فيهم النواب الأسرى، وايلاء قضيتهم المزيد من الاهتمام بطرح قضيتهم أمام محكمة الجنايات الدولية.

وأشاد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان أصدره اليوم بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني١٧-٤-٢٠١٦، بالدور الطليعي للأسرى الذين يضحون بحريتهم من اجل حرية شعبهم ووطنهم، مقدرا عاليا دور الحركة الوطنية الأسيرة في كافة مراحل الثورة الفلسطينية.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني مؤسسات حقوق الإنسان الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات جسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وما تقره من قوانين وتشريعات تسمح بممارسة كافة أنواع التعذيب والتنكيل المحرمة دوليا، كونها الدولة الوحيدة في العالم التي تشرّع التعذيب الجسدي والنفسي.

وأدان المجلس الوطني الفلسطيني سياسة الاعتقال الإداري المحرم دوليا، ووقف الاعتداءات والاقتحامات لغرف وأقسام الأسرى، والكف عن سياسة الإهمال الطبي للأسرى المرضى، والسماح بالتعليم وإدخال الكتب والصحف والمجلات، ووقف العقوبات الفردية والجماعية بحق الأسرى.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على متابعة قضية الأسرى الفلسطينيين في جميع المحافل والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، مجددا دعوته لكافة المؤسسات الدولية الإنسانية والحقوقية وبرلمانات العالم وشعوبها الذين يؤمنون بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية بضرورة إنقاذ الأسرى الفلسطينيين والضغط لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة والبرتوكول الملحق بها عليهم، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لهذه الاتفاقيات.

يذكر ان المجلس الوطني الفلسطيني أقر في عام ١٩٧٤ وخلال دورته الثانية عشرة التي عقدت في القاهرة بان يكون يوم السابع عشر من نيسان/ إبريل من كل عام، يومًا وطنيًا للأسرى، عرف بيوم الأسير الفلسطيني، وفاء لهم ولتضحياتهم، وشحذ الهمم وتوحيد الجهود لنصرتهم ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية.



في يومهم:
٧٠٠٠ أسير في سجون الاحتلال بينهم ٦٩ أسيرة

قال نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، في تقرير مشترك أصدراه لمناسبة يوم الأسير الذي يصادف اليوم الأحد، إن نحو ٧٠٠٠ أسير فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، بينهم أكثر من ٤٠٠ طفل وطفلة، بالإضافة إلى ٦٩ أسيرة بينهن ١٦ طفلات وفتيات قاصرات.

وأشارا إلى أن عدد الأسرى الإداريين ارتفع هذا العام ٢٠١٦ليصل إلى نحو ٧٥٠ أسيراً إداريا، بينهم ثلاث أسيرات، وهن: سعاد ارزيقات، وسناء ابو سنينه، وحنين اعمر، وكذلك الأسرى المرضى الذين وصل عددهم إلى ٧٠٠ أسير منهم ٢٣ أسيراً يقبعون في "عيادة سجن الرملة".

فيما تواصل سلطات الاحتلال اعتقال نحو ٣٠ أسيراً ممن أُعتقلوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو أقدمهم الأسيران كريم يونس وماهر يونس، وكذلك الأسير نائل البرغوثي، وهو أحد محرري صفقة "شاليط" الذي أعيد اعتقاله عام ٢٠١٤.

ونوها إلى أن سلطات الاحتلال تعتقل في سجونها ٦ نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني، وهم: مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، وخالدة جرار، وحسن يوسف، وحاتم قفيشة، ومحمد ابو طير، علاوة على ذلك يوجد ١٨ صحفياً في الأسر.

وفيما يلي أبرز ما ورد في التقرير:

٢٠١٥ و٢٠١٦ الأسوأ على الأسرى منذ سنوات

مع حلول الذكرى السنوية لمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، والتي تصادف السابع عشر من ابريل من كل عام، لا تنفك سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقواتها التي لا تمت للإنسانية بصلة، مواصلة مسلسل اعتقال الفلسطينيين في كل مكان وزمان، لتتجاوز عدد الاعتقالات منذ العام ١٩٦٧ وحتى ابريل/نيسان عام ٢٠١٦، قرابة (المليون) مواطن ومواطنة، بينهم أكثر من (١٥ ألف) فلسطينية وعشرات الآلاف من الأطفال.

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في ٢٨سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ولغاية اليوم، سُجلت أكثر من (٩٠) ألف حالة اعتقال، بينهم أكثر من (١١,٠٠٠) طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، ونحو (١٣٠٠) امرأة فلسطينية، وأكثر من (٦٥) نائباً ووزيرا سابقا، وأصدرت سلطات الاحتلال قرابة (٢٥) ألف قرار اعتقال إداري، ما بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال سابق.

ولم تقتصر تلك الإعتقالات على شريحة معينة أو فئة محددة، بل طالت كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني دون تمييز، حيث شملت الأطفال والشبان والشيوخ والفتيات والأمهات والزوجات ومرضى ومعاقين وعمال وأكاديميين ونوابا في المجلس التشريعي ووزراء سابقين وقيادات سياسية ونقابية ومهنية وطلبة جامعات ومدارس وأدباء وصحفيين وكتاب وفنانين...

حالات الاعتقال وما يرافقها ويتبعها تتم بشكل مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني من حيث أشكال الاعتقال وظروفه ومكان الاحتجاز والتعذيب وأشكال انتزاع الاعترافات، وتفيد الوقائع وشهادات المعتقلين بأن (١٠٠٪) من الذين مرّوا بتجربة الاحتجاز أو الاعتقال تعرضوا لأحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء



المعنوي والإهانة أمام الجمهور أو أفراد العائلة، فيما الغالبية منهم تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب.

نبذة عن تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة

بدأ تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، وتعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين من أكبر القضايا الإنسانية والسياسية والقانونية في العصر الحديث، خاصة أن أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني قد دخل السجون على مدار سنين الصراع الطويلة مع الاحتلال الإسرائيلي والحركة الصهيونية، وكانت سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت عام ١٩٨٧، وسنوات الانتفاضة الثانية التي انطلقت عام ٢٠٠٠، من أصعب المراحل التاريخية، حيث تعرض الشعب الفلسطيني خلالها لعمليات اعتقال عشوائية طالت الآلاف من أبناء وبنات هذا الشعب، بالإضافة إلى عام ٢٠١٥- ٢٠١٦ وتحديداً منذ بداية الهبة الشعبية.

إحصائيات حول الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال لهذا العام (٧٠٠٠) أسير فلسطيني، بينهم (٦٩) أسيرة، و أكثر من (٤٠٠) طفل، وتحتجز سلطات الاحتلال الأسرى في (٢٢) سجناً ومركز توقيف وتحقيق إلى جانب معتقلي «عتصيون» و«حوارة» التابعين لجيش الاحتلال.

الاحتلال اعتقل منذ أكتوبر الماضي نحو ٤٨٠٠ مواطن

شهدت أشهر تشرين الأول، تشرين الثاني وكانون الأول أحداثاً بارزة على السّاحة الفلسطينية، تزامنت مع الاعتداءات الإسرائيلية المستمرّة على حُرمة المسجد الأقصى، وكان لها الأثر الواضح والخطير على قضية الأسرى، فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلالها نحو (٤٨٠٠) مواطن، منهم نحو (١٤٠٠) طفل وقاصر غالبيتهم من محافظتي القدس والخليل.

قوانين عنصرية أقرها الاحتلال خلال عام ٢٠١٥

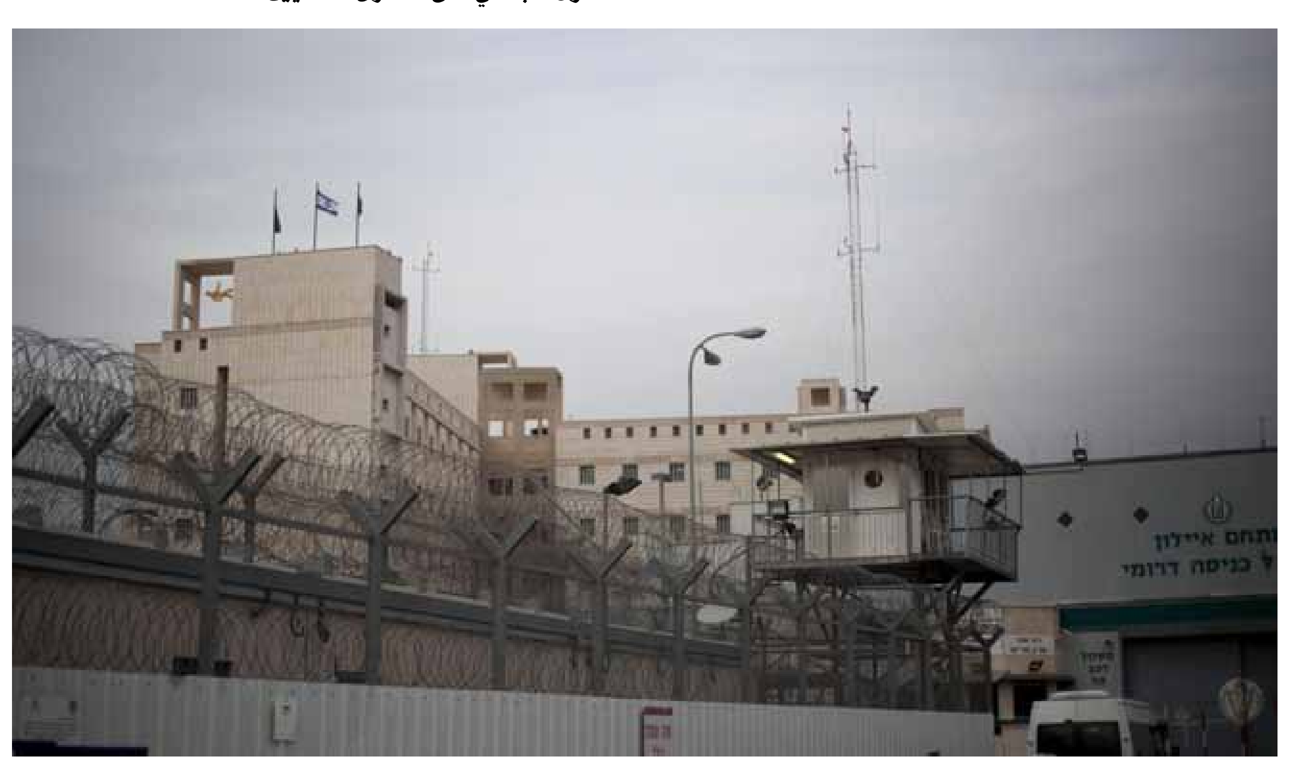
تسعى دولة الاحتلال إلى فرض العقوبات والقيود على الفلسطينيين وتشريعها عبر القانون، لاسيما ضد الحركة الأسيرة، فقد شرّع «الكنيست» الإسرائيلي قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام خلال العام ٢٠١٥.

كما وصادق على قانون تشديد العقوبة على راشقي الحجارة وإلزام المحاكم بضرورة الحكم عليهم كحد أدنى عامين وحد أقصى أربعة أعوام، وذلك في خطوة استثنائية تتعارض مع جوهر ومعنى سياسة العقوبات في القانون الجنائي.

وصادق بالقراءة الأولى على مشروع قانون يسمح بإنزال عقوبة الحبس الفعلي على الأطفال الفلسطينيين دون (١٤ عاماً).

وشرّع الاحتلال اعتقال الفلسطينيين على خلفية نشر آراء وصور على وسائل التواصل الاجتماعي، واعتقل واستدعى العديد من المواطنين ضمن هذا الإطار، وفرض على عدد منهم الاعتقال الإداري.

بالإضافة إلى مشاريع لقوانين خطيرة أخرى، وهي: مشروع قانون إعدام الأسرى، وحرمانهم من التعليم والاتصال علماً أن هذا الحرمان كان قائما دون قوانين، علاوة على مشروع قانون «الإرهاب»، وتشديد العقوبة على محرري صفقة شاليط، وتطبيق القانون الجنائي على الأسرى الأمنيين.



أحد سجون النازية الاسرائيلية



الإعدامات

منذ أكتوبر الماضي لجأ الاحتلال الإسرائيلي إلى سياسة الإعدامات خارج نطاق القانون، حتى أصبح العام الممتد منذ أكتوبر ٢٠١٥ وحتى اليوم، عام الجريمة المنظمة من إعدامات واعتقالات جماعية واسعة وغير مسبوقة، حيث أن أكثر من ٨٥٪ من الشهداء الذين سقطوا خلال الهبة الشعبية الحالية تم إعدامهم من مسافات قريبة وصلت في الكثير من الحالات إلى الصفر، علما أن غالبية هذه الحالات كان بإمكان الجيش والشرطة اعتقالهم بسهولة.

وتركزت الإعدامات المنهجية بحق الأطفال، حيث أن عمليات قتلهم وإطلاق النار عليهم من قبل الجيش والمستوطنين بشكل متكرر، وعدم إعطائهم أي فرصة للحياة بمنع الطواقم الطبية والمسعفين الوصول إليهم، تؤكد أن هذه الإعدامات ليست عشوائية وتتم خارج القانون والقضاء بشكل علني.

تصنيفات للحركة الأسيرة

الأسرى القدامى

يطلق مصطلح الأسرى القدامى على الأسرى الذين اعتقلهم الاحتلال منذ ما قبل توقيع اتفاقية «أوسلو» عام ١٩٩٣، وفي عام ٢٠١٣ تم الإفراج عن ثلاث دفعات ضمن استئناف مسار المفاوضات الذي توقف بسبب رفض الاحتلال الإفراج عن الدفعة الرابعة في آذار ٢٠١٤، والتي تتضمن (٣٠) أسيراً أقدمهم الأسيران كريم يونس وماهر يونس من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما ويطلق هذا المصطلح على الأسرى الذين قضوا أكثر من (٢٠) عاماً في سجون الاحتلال.

الأسيرات

وصل عدد الأسيرات الفلسطينيات إلى (٦٩) أسيرة في سجون الاحتلال، من بينهن ١٦ قاصر، وأقدمهن الأسيرة لينا الجربوني من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

الأسرى الأطفال والقصر

وصل عدد الأسرى القاصرين في سجون الاحتلال (أقل من ١٨ عاماً) إلى (٤٠٠) طفل، موزعين على سجني «مجدو» و«عوفر».

ويتعرّض الأطفال خلال فترة اعتقالهم لأساليب متنوعة من التعذيب والإهانة والمعاملة القاسية، وذلك منذ لحظة إلقاء القبض عليهم والطريقة الوحشية التي يتم اقتيادهم بها من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى المعاملة المهينة والمذلة التي يتعرضون لها أثناء نقلهم للمعتقلات أو مراكز التحقيق، هذا عدا عن الأساليب القاسية وممارسة التعذيب بحقهم، ويشار إلى أن العديد من القاصرين انتزعت منهم الاعترافات بالقوة والتهديد، وحكموا غيابياً.

ولم تتوان المحاكم العسكرية الإسرائيلية عن إصدار أحكام عالية بحق الأسرى الأشبال مصحوبة بدفع غرامات مالية باهظة، حيث كانت القدس مسرحاً لعمليات اعتقال القاصرين منذ منتصف العام المنصرم؛ ومعظمهم أفرج عنهم بشروط تمثلت بدفع غرامات مالية أو فرض ما يعرف بكفالات طرف ثالث، أو حبسهم منزليا أو إبعادهم عن أماكن سكنهم أو خارج القدس.

الأسرى الإداريون

بلغ عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال ما يقارب (٧٥٠) أسيراً إدارياً، ويعتبر الاعتقال الإداري العدو المجهول الذي يواجه الأسرى الفلسطينيين، وهو عقوبة بلا تهمة، يحتجز الأسير بموجبه دون محاكمة ودون إعطائه أو محاميه أي مجال للدفاع

بسبب عدم وجود أدلة إدانة، وتستند قرارات الاعتقال الإداري إلى ما يسمى «الملف السري» الذي تقدمه أجهزة المخابرات الاحتلالية.

وتتراوح أحكام الاعتقال الإداري ما بين شهرين وستة شهور قابلة للتمديد، يصدرها القادة العسكريون في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل تعسفي مستندين إلى العديد من الأوامر العسكرية، وطال هذا الاعتقال جميع فئات المجتمع الفلسطيني، حيث أن العديد من الأسرى الإداريين هم من الأطباء والمهندسين والأساتذة والصحفيين ونواب في المجلس التشريعي.

الأسرى الشهداء

هم الأسرى الذين استشهدوا أثناء اعتقالهم على يد الجيش الإسرائيلي وأعدموا خارج إطار القانون، وأيضاً الأسرى الذين استشهدوا في السجون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد أو نتيجة عمليات القمع التي يتعرض لها المعتقلون داخل السجون، وبلغ عددهم (٢٠٧) شهداء، وهناك عدد من الأسرى استشهدوا بعد تحررهم بأسابيع كالأسرى زكريا عيسى، زهير لبادة، وأشرف أبو ذريع، وكان آخرهم الشهيد فادي الدربي.

ومن الجدير ذكره أنه ومنذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، نفذت عمليات إعدام جماعية بحق أسرى فلسطينيين من خلال إطلاق النار عليهم بعد إلقاء القبض عليهم وهم أحياء، وكثيراً ما ادّعت إسرائيل أن هؤلاء الأسرى حاولوا الهروب فتم إطلاق النار عليهم، وفي حالات أخرى، فإن جيش الاحتلال يترك الأسرى الجرحى ينزفون حتى الموت، دون تقديم إسعافات أولية لهم، وفي بعض الأحيان يكون الجيش على معرفة بأن هؤلاء الأسرى غير مسلحين ولم يبدوا أي مقاومة، لكن تعطى الأوامر للجيش الإسرائيلي بتصفيتهم وهم عزل، كما أن سياسة القتل خارج إطار القانون مطبقة في السجون، وقد حدثت عدة حوادث قتل داخلها خلال السنوات الأخيرة أثناء اقتحامها من قبل وحدات قمع مختصة من الجيش الإسرائيلي أطلقت النار بشكل مباشر على الأسرى مما أدى إلى استشهادهم على الفور.

الأسرى المرضى

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة الإهمال الطبي والمتابعة العلاجية للأسرى المرضى والجرحى، بالإضافة إلى الاعتداء عليهم وتكبيلهم ونقلهم عبر عربات «البوسطة» دون مراعاة لحالتهم الصحية.

ووصل عدد الأسرى المرضى إلى أكثر من (٧٠٠) أسير، منهم (٢٣) أسيراً يقبعون في «عيادة سجن الرملة»، وغالبيتهم لا يتلقّون سوى المسكّنات والأدوية المخدّرة.

وقد استشهد أسيران خلال العام ٢٠١٥ جرّاء سياسة الإهمال الطبي، ليرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى (٢٠٧)، وهما: الأسير المحرر جعفر عوض (٢٢ عاماً)، من الخليل، والذي استشهد في العاشر من أبريل/ نيسان ٢٠١٥ بعد معاناته من عدّة أمراض أصيب بها خلال اعتقاله، وهي السكري والتهاب رئوي حادّ ومشاكل في الغدد، والأسير فادي علي أحمد الدربي (٣٠ عاماً)، من مدينة جنين، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، بعد إصابته بجلطة دماغية ودخوله مرحلة موت سريري لعدّة أيام، وعقب معاناة من الإهمال الطبي الذي انتهجته إدارة مصلحة سجون الاحتلال بحقّه استمرّت لعامين، لا سيما وأنه عانى من نزيف في منطقة السرّة، وكان في حينه معزولاً ولم يقدّم له أي علاج.

الأسرى المعزولون

يعزل «الشاباك» الإسرائيلي (١٦) أسيراً انفرادياً بذريعة «الدّواعي الأمنية والملفات السرّية»، سبعة منهم معزولين منذ العام ٢٠١٣، علاوة على سياسة العزل شبه اليومي للعديد من الأسرى بذريعة «العقوبة»، والتي غالباً ما تكون نتيجة لاحتجاج الأسرى على الظروف السيئة.

الأسرى المحررون المعاد اعتقالهم ضمن صفقة وفاء الأحرار «شاليط»

أعادت سلطات الاحتلال اعتقال أكثر من (٧٠) أسيراً من المحررين في صفقة «شاليط» عام ٢٠١٤، أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي قضى في سجون الاحتلال (٣٤) عاماً، وشكلت لجنة عسكرية خاصة للنظر في قضاياهم، والتي شرعت في إعادة الأحكام السابقة لهم تحت ما يسمى بالملف السري، وبلغ عدد من أعيد لهم الأحكام (٤٧) أسيراً.

الانتهاكات في السّجون

تمارس إدارة مصلحة سجون الاحتلال وقوّات قمع السّجون أساليب التنكيل والتعذيب بحقّ الحركة الأسيرة في السجون ومراكز التحقيق والتوقيف، وخلال التحقيق معهم، وخلال نقلهم إلى المحاكم والمستشفيات عبر عربة «البوسطة».

وقد سجّلت العديد من حالات الانتهاكات بحقّ الأسرى، كالحرمان من العلاج والأدوية، والاقتحامات الليلية المفاجئة والنقل التعسفي بين السّجون والأقسام، وحرمان الأسرى من الدرجة الأولى للقرابة من التجمع في نفس السجن في بعض الحالات، والاعتداء على الأسرى بالضرب وإطلاق قنابل الغاز بين الأقسام والغرف المغلقة، وإطلاق الرصاص في الساحات، إضافة إلى حرمان بعض الأهالي من الزيارة ووضع حاجز زجاجي بين الأسير وعائلته خلال الزيارة، وفرض عقوبات العزل ودفع الغرامات المالية وقطع الإمدادات الكهربائية والمائية عنهم.

التعذيب الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين

تشير التقارير القانونية إلى أن ما نسبته ٩٥٪ من مجمل المعتقلين تعرضوا للتعذيب القاسي والإساءة من قبل المحققين والجيش الإسرائيلي. ويشمل التعذيب صنوفاً مختلفة، مثل الضرب والاعتداء بشكل وحشي وهمجي على الأسرى أثناء اعتقالهم وقبل نقلهم إلى مراكز التحقيق والتوقيف، بالإضافة إلى إجبارهم على خلع ملابسهم وتركهم لساعات طويلة في البرد القارص وهم مكبلو الأيدي والأرجل وحرمانهم من استعمال المراحيض.

وعند وصول الأسرى إلى أقبية التحقيق ومراكز التوقيف المنتشرة في إسرائيل، فإنهم يتعرضون لتحقيق قاس، والحرمان من النوم والشبح المتواصل والحرمان من لقاء المحامي، إضافة إلى هدم منازل العشرات منهم ومعاقبة أسرهم باعتقال الزوجة والأم في محاولة لإجبار الأسرى على الاعتراف، إضافة إلى العزل في زنازين انفرادية لمدة طويلة.

دولة المستوطنين•
تضاعف عدد المستوطنين والمستوطنات بنحو ٦٠٠٪ منذ توقيع اتفاق أوسلو

تشير الهجمة الاستيطانية المسعورة التي تقودها حكومة إسرائيل في الأرض الفلسطينية، وكثافة قرارات الاستيلاء والمصادرة للأراضي، وعطاءات البناء المحمومة، إلى أن إسرائيل اقتربت كثيرا من إقامة دولة المستوطنين إلى جانب دولة إسرائيل.

كان من المفترض أن تعلن الدولة الفلسطينية بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣، ولكن الحقيقة تشير إلى أن إسرائيل ضاعفت نشاطاتها الاستيطانية بوتيرة عالية، وأنشأت مدنا وتجمعات للمستوطنين بنفس الوتيرة التي عملت من خلالها على هدم منازل الفلسطينيين وحرمانهم من التوسع.

وفي هذا السياق قال مسؤول ملف الاستيطان في الضفة الغربية غسان دغلس، إن الاستيطان تضاعف بنسبة ٦٠٠٪، منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ وتبدل الحكومات الإسرائيلية، وأن تواصل الاستيطان يؤكد على أن الكل متفق على تهويد الأرض الفلسطينية وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي بعد قتل إسحق رابين، فالأمن الذي يحكم إسرائيل واللوبي الصهيوني في الخارج متفقون على إقامة دولة للمستوطنين بالضفة الغربية لذلك علينا أن نعمل على تعزيز صمود المواطن بشكل حقيقي وأن تأخذ فصائل العمل الوطني دورها في المقاومة الشعبية.

وأشار إلى تضاعف عمليات الهدم والمصادرة في الضفة والقدس بنسبة ٤٥٠٪ العام الجاري مقارنة بالعام ٢٠١٥، وإلى تضاعف عدد المستوطنين والمستوطنات بنحو ٦٠٠٪ منذ توقيع اتفاق أوسلو، وإلى تضاعف بيع وتسويق الوحدات الاستيطانية بنسبة ٨٥٠٪ العام الجاري مقارنة بالعام ٢٠١٥، وإلى أن إسرائيل تستغل بالكامل ٦٣٪ من الضفة وهي المناطق (ج) للاستيطان ومعسكرات الجيش والمحميات.

وحسب إحصائيات مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع هدمت سلطات الاحتلال منذ العام ١٩٦٧-٢٠٠٠ نحو ٥٠٠ مبنى، وخلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤ تم هدم ١،٣٤٢ مبنى في القدس (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧) ما أسفر عن تشريد ما يقارب ٥،٧٦٠ شخصاً.

وتشير البيانات إلى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل في القدس منذ العام ٢٠٠٠ حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار ٣٤٠ مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

ووفق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 'أوتشا'

بمدينة القدس المحتلة، قامت قوات الاحتلال منذ بداية العام (٢٠١٥)، بهدم ما مجموعه ٤١٧ مبنى في الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، ما أدى إلى تهجير ٤٩٥ فلسطينيا من بينهم ٢٧٧ طفلا.

من جانبه، قال مدير معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج) جاد إسحاق إن ما تخطط له إسرائيل هو دولتان ولكن على نفس المكان في الضفة الغربية، بمعنى أنه من مساحة الضفة الغربية إسرائيل تخطط إلى أن تعطي المستوطنين حوالي ٧٥٪ من المنطقة (ج) وهذه بالمجمل تحول الدولة الفلسطينية إلى معازل وكنتونات تغطي حاليا ليس أكثر من ٥٠٪ من الضفة الغربية.

وبين إسحاق أنه بالنسبة لتصاعد عمليات الهدم زادت ٤ أضعاف منذ بداية العام حتى الآن وحصل تغير غير طبيعي في عمليات الهدم، وأنه بين أول كانون الثاني ومنتصف الشهر الماضي إسرائيل هدمت ٢٧٦ منزلا و٣٤٨ منشأة، مقابل ١٠٨ بيوت و٥٩ منشأة في العام ٢٠١٥ ما يعني زيادة نسبة هدم المنازل بنسبة ١٥٥ ٪ مقارنة بالعام الماضي، و٤٨١٪ في نسبة المنشآت مقارنة بالمنشآت، وكان التركيز في القدس ونابلس والخليل.

وقال إن هذه النسب تؤشر لوجود حملة لتثبيت مفهوم الكتل الاستيطانية وإقامة دولة للمستوطنين في الضفة الغربية وخير دليل على ذلك ما حدث في منطقة (أي ون) بمعاليه أدوميم حيث تم إخلاء كل البدو من المنطقة.

ولفت إسحق إلى إن ما يجري في القدس هو عملية تفريغ من الفلسطينيين، ولم يعد هناك مناطق في القدس مثل الشيخ جراح وادي الجوز بها فلسطينيون بل أصبحت حاليا تشهد تواجدا إسرائيليا متواصلا ويجري كل يوم اقتطاع منزل أو الاستيلاء عليه أو هدم منزل بهدف تثبيت عملية تهويد القدس، فما يجري عملية تهويد تحت نظر العالم ومن طرف واحد من قبل إسرائيل والعالم يقف ساكنا ولا يحرك شيئا، فهم يمنحون تراخيص لوحدات سكنية بمعدل ١٤٣ وحدة سنويا بينما حاجة أهالي القدس ٢٠٠٠ وحدة، وهذا دفعهم للبناء في المناطق القريبة من القدس مثل الرام والعيسوية وتحولت هذه المناطق لمستودعات بشرية بكثافة سكانية عالية، مثلا في منطقة كفر عقب تجاوزت ٥٠ ألف مواطن في المتر المربع الواحد وهذا أمر غير طبعي ولا توجد خدمات يمكن تقديمها للمواطنين في ظل هذا الوضع.

وفي موضوع الاحصائيات قال إسحق إنه منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية الشهر الماضي وصل عدد البيوت المهدومة ٣٩٧٩ منزلا في الضفة الغربية.

وهدمت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٥ أكثر من ألفي منشأة سكنية وغير سكنية، ما أسفر عن تشريد آلاف الفلسطينيين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف الذين تم تشريدهم هم من النساء والأطفال.

ومنذ بداية العام الحالي وحتى منتصف شهر فبراير/شباط ٢٠١٦، هدمت سلطات الاحتلال ١٧ منشأة سكنية وغير سكنية، ما أسفر عن تشريد عشرات العائلات.

إن تكاليف الحصول على ترخيص للبناء في مدينة القدس يعتبر من الأغلى ثمنا بين دول العالم والأطول وقتا، حيث يتراوح معدل السنوات للحصول على ترخيص بين ٨ و١٢ سنة، أما في ما يتعلق بتكلفة الترخيص المالية فإنه يختلف من منطقة إلى أخرى.

وعليه فإن معدل ترخيص شقة سكنية بمساحة ١١٠ أمتار مربعة يتراوح بين ستين ألف دولار أميركي وسبعين ألفا، ناهيك عن بعض الضرائب والرسوم التي يجب على المواطن المقدسي دفعها بعد عملية البناء.

وتطرق إلى المخطط الإسرائيلي الخطير الذي تقوم به الادارة المدنية الاسرائيلية ممثلة بما يُطلق عليه بفريق "الخط الازرق" والذي تمثل بمسح وتسجيل ٦٢،٠٠٠ دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية كأراضي دولة لأغراض التوسعات الاستيطانية، يضاف إلى مصادرات ما يسمى "أراضي دولة" وخاصة الأمر العسكري الإسرائيلي الصادر في شهر اذار من العام ٢٠١٦ والذي يصادر ٢٣٤٣ دونما من الاراضي الفلسطينية الواقعة الى الجنوب من مستوطنة الموج الاسرائيلية في محافظة أريحا، بالإضافة الى الأمرين العسكريين الصادرين في شهر نيسان من العام ٢٠١٦ واللذين يصادران ١١٦٠ دونما من الأراضي الفلسطينية لذات الغرض في كل من قرية الزاوية في محافظة سلفيت وقرية سنيريا في محافظة قلقيلية.

وعليه فقد بلغت مساحة الاراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني ٢٠١٦ ومنتصف شهر حزيران، ٧٧٧٣ دونما، أي بزيادة قدرها ٤٣٩٪ عن العام ٢٠١٥ خلال الفترة ذاتها والتي بلغت ١٤٤٢ دونما، كان أبرزها في كل من محافظات أريحا وبيت لحم وسلفيت بواقع ٣٨٨٧ دونما و١٣٦٦ دونما و١١٦٠ دونما على التوالي.

من جانبه، قال وزير الدولة لشؤون الجدار والاستيطان وليد عساف، إن حكومة اليمين المتطرف التي تقود إسرائيل، دمرت أراضي الدولة الفلسطينية، وعزلت شمال الضفة عن جنوبها ووسطها بحواجز عسكرية تحولت إلى ما يشبه المعابر، واستباحت كافة الأراضي بما فيها تلك المصنفة (أ)، وفي نفس الوقت تمنع الفلسطينيين من استغلال ما مساحته ٦٣ ٪ من أراضي الدولة الفلسطينية لوقوعها في مناطق مصنفة (ج).

وأضاف أن الاستيطان يعني نهب الأرض ظاهرها وباطنها، ورهن كل ما عليها، تسهيلات للمستوطنين وتعقيدات أمام أية إضافة على بناء قائم للفلسطينيين، يلاحق الفلسطينيين على مساكنهم رغم بساطتها وتهدم بركساتهم وخيمهم عشرات المرات ويتم الاعتداء على الناس بكل الوسائل، فيما ينعم المستوطنون بكل شيء بلا مقابل، مياه وفيرة وأراض زراعية خصبة، وشبكات طرق بأحدث المواصفات، وذلك على حسابَ أصحاب الأرض الأصليين.

وبين أن إسرائيل تملك الخبرة الكافية للهروب من أية استحقاقات للفلسطينيين، هي تفتعل الأزمات كلما اقترب استحقاق فلسطيني، وفي نفس الوقت تسابق الزمن للسيطرة على الأرض بعد سرقتها من أصحابها، من يسير بين مدن الضفة الغربية يدرك مباشرة حجم المأساة الناتجة عن الاستيطان حتى اللافتات العربية تم تغييرها بأخرى عبرية كتب عليها أسماء المستوطنات بدلا من أسماء البلدات والقرى الفلسطينية.

وقال عساف إن مقومات البنية التحتية داخل التجمعات



الاستيطانية وخارجها وحجم الانفاق الحكومي على شق شبكات الطرق الرابطة بين المستوطنات إلى جانب شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، توضح ما يجري وكأنه تأسيس كيان جديد للمستوطنين.

ولفت عساف إلى أنه بعد عقدين ونيف من توقيع هذا الاتفاق، باتت مدينة القدس أقرب إلى التهويد والأسرلة بفعل سياسة الإستيطان وبناء الجدار وإغلاق المؤسسات الفلسطينية وفي مقدمتها "بيت الشرق"، في وقت أصبح فيه، المسجد الأقصى في عين العاصفة الإسرائيلية، بسبب ما يتهدده من محاولات للسيطرة عليه، من قبل جماعات التطرف اليهودية الناشطة في مجال بناء الهيكل.

وقال: "لقد نجحت إسرائيل في تغيير الخارطة الجغرافية للقدس المحتلة، وبعد مرور أكثر من عقدين على هذا الاتفاق، فقد ضاعفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

كما شيّدت جداراً عنصرياً حول القدس، يقول عساف وهي المدينة التي باتت عبارة عن معازل و"غيتوهات"، وأصبح أكثر من ١٢٠ ألفاً من سكانها، خارج حدودها البلدية، في حين قفزت المساحة الإجمالية من الأرض التي سيطر عليها الاحتلال، إلى أكثر من ٣٦٪، وحددت على نحو كبير المساحات المخصصة للبناء الفلسطيني، في مقابل بناء عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية، إذ يخطط الاحتلال حتى العام ٢٠٢٠ لبناء ٥٨ ألف وحدة استيطانية، شيّد الجزء الأكبر منها، في العقدين الماضيين.

وتحدث عساف عن التطهير العرقي للسفوح الشرقية للأغوار وتمتد من مسافر يطا إلى سفوح بيت لحم والقدس ورام الله وأعلنت إسرائيل عن تجميع البدو الموجودين في هذه السفوح في ٣ مناطق بهدف إخلاء منطقة ج من السكان تمهيدا لضمها لإسرائيل، بعد إقامة الكتل الاستيطانية الكبرى وعزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كنتونات، وكذلك تهدف الحكومة المتطرفة الحالية لتسريع الكتل الاستيطانية الحالية غير المعترف بها على أراض فلسطينية خاصة، كذلك الاستمرار في عزل مدينة القدس بشكل كامل وتقسيم المسجد الأقصى.

ووفقا للمعلومات واعتبارا من تاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من العام ٢٠١٥، بلغ تعداد المستوطنين ما يزيد على ٧٦٥ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

وحسب مركز الدراسات العربية في القدس، كان عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توقيع اتفاق أوسلو ١٠٥ آلاف، وفي ٢٠١٣ بلغوا نحو ٦٠٠ ألف مستوطن، كما بلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة في العام نفسه أكثر من ٢٠٠ ألف، وهو عدد يقترب من عدد المقدسيين الذي يبلغ ٢٨٠ ألفاً.

وتفيد البيانات نفسها بشأن نسب النمو الطبيعي للمستوطنين في الضفة الغربية، أن هذه النسب أعلى بثلاث مرات من نسبة اليهود في الدولة العبرية، وأكثر من نسبة الزيادة في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة النمو في صفوفهم إلى ٥,٨٪ عام ٢٠١٢، في حين تبلغ نسبة النمو الطبيعي في إسرائيل ١,٨٪، وفي صفوف الفلسطينيين ٢,٩٪، أي ضعف نسبة النمو في صفوف الفلسطينيين، ما يؤشر إلى حجم الاستهداف الذي تتعرض له أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ويشير التقرير الذي أوردته نشرة صادرة عن "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان" في رام الله، إلى أن الاحتلال يستولي على ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي مناطق وأراض غنية بالموارد الطبيعية، ويَمنع الفلسطينيون من استغلالها مِن أجل الاستثمار، كما يخصص الاحتلال ما نسبته ٣٩٪ من المناطق "ج" لبناء المستوطنات، وحوّل نحو ٢٠٪ من المناطق ج إلى معسكرات للجيش، وهي مناطق مغلقة بشكل كامل، ويحظر على الفلسطينيين الاقتراب منها، بينما تم تخصيص نحو ١٣٪ من المناطق(ج)، لإقامة محميات طبيعية، في ظل تضاعف عمليات بيع وتسويق الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة منذ بداية العام الجاري بنسبة ٨٦٥٪ مقارنة بالعام الماضي.

في هذا السياق كشف التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٤، وهو أحدث التقارير في هذا الخصوص عن سرقة إسرائيلية "علنية" للموارد الطبيعية من الضفة الغربية، خاصة في الأراضي المسماة بالمناطق (ج)، ما يحرم الفلسطينيين من ٣,٥ مليار دولار سنوياً موارد تلك المناطق.

مقومات البنية التحتية داخل التجمعات الاستيطانية وخارجها وحجم الانفاق الحكومي على شق شبكات الطرق الرابطة بين المستوطنات إلى جانب شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، توضح ما يجري وكأنه تأسيس لدولة جديدة للمستوطنين.

المصدر : وكالة وفا الرسمية - رام الله ١٢-٧-٢٠١٦ - إعداد : بلال غيث و دعاس ذياب



سياسة هدم المنازل
سياسة تطهير عرقي وتهجير قسري

أصدر مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية تقريراً خاصاً حول هدم منازل الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٥ تضمن توثيقاً لعمليات هدم المنازل والمنشآت وأوامر الهدم التي تم توزيعها خلال العام، فقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التطهير العرقي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية من خلال سياسة هدم المنازل والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية لاقتلاع المواطنين من أراضيهم، وأصبحت تستخدمها كسياسة عقاب جماعي خاصة في هبة القدس الأخيرة ، فمنذ بداية العام تم هدم ما يقارب (٤٧٨) منزلا ومنشأه من قبل جرافات الاحتلال في مختلف المناطق ، حيث تم هدم نحو (٢٤٧) منزلا ونحو (٢٣١) منشأة مختلفة في كافة محافظات الضفة الغربية والقدس .

ذرائع الاحتلال لهدم المنازل -

تعتبر سياسة هدم المنازل سياسة قديمة جديدة لقادة الاحتلال تعمل من خلالها على تفريغ السكان وتهجيرهم وإحلال المستوطنين مكانهم ، حيث تقوم جرافات الاحتلال بهدم منازل ومنشآت الفلسطينيين في مناطق حساسة وذات اهمية إستراتيجية لدى سلطات الاحتلال مثل محافظة القدس والأغوار ، بحجج واهية مثل عدم الترخيص او بذريعة الأسباب الامنية والعسكرية .

وتتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلية بان هذه المنازل والمنشآت تقع ضمن المناطق المصنفة "ج" (حسب اتفاقية اوسلو الثانية لعام ١٩٩٥) حيث تقع المناطق المصنفة "ج" تحت سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلية بشكل كامل، امنيا وإداريا ، وتدعي إسرائيل بان هذه المنازل المستهدفة تم بناؤها دون الحصول على ترخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية ومن الجدير ذكره بان سلطات الاحتلال الإسرائيلية تدعي من خلال هذه الأوامر الصادرة بان المنازل والمنشآت المستهدفة غير قانونية، وغير مرخصة ، وتم بناؤها دون الحصول على تراخيص عمل وبناء من جهة الاختصاص وهي الإدارة المدنية الإسرائيلية ، وأخيرا تستخدم سياسة هدم المنازل كعقاب جماعي لعائلات منفذي العمليات الفدائية لاعتقادهم بأنها وسيلة ردع للآخرين لمنعهم من التفكير بالقيام بعمليات ضد الاحتلال .

كانون الثاني ٢٠١٥

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم (٧٥) منزلا ومنشأه ، حيث تم هدم (١٤) في الخليل ،و(١١) في القدس ، و(٢٠) في طوباس، و(١٨) في أريحا ،و(٩) في رام الله ، و(٣) في بيت لحم

في الوقت ذاته أخطرت قوات الاحتلال ما يقرب من (٧٤) منزلاً ومنشأة توزعت على (١٩) إخطاراً في محافظة الخليل و(١٩) إخطارا في القدس و(١٨) إخطارا في اريحا و(٣) في جنين و(٦) في رام الله و(٥) في مدينة طوباس وإخطارا واحدا في طولكرم، كما سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر إخلاء لعائلات من بدو الكعابنة، تقضي بإخلائهم من مكان سكناهم شرق القدس المحتلة على الرغم من وجودهم في المنطقة منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وفي ذات السياق قامت قوات الاحتلال بتدمير خط مياه بالكامل بطول ٢٠٠٠ متر يقع بالقرب من قرية العطوف في منطقة الأغوار الشمالية ، ويذكر أن هذا المشروع ممول من الإغاثة الزراعية الفلسطينية لخدمة المواطنين في منطقة الأغوار .



شباط ٢٠١٥ – تم هدم (١٢) منزلا ومنشأة توزعت على (٦) عمليات هدم في القدس، و(٤) في نابلس، و(٢) في الخليل، كما تم إصدار ٥١ أمرا عسكريا يستهدف منازل ومنشآت الفلسطينيين في مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس ، و تركزت أغلبية هذه الأوامر في محافظة الخليل وبلغ عددها (٣٠) ، في حين تم إصدار ١٨ أمر هدم في محافظة القدس وحدها. بينما تم إصدار ٣ أوامر هدم في محافظة رام الله ، كما هدمت جرافات الاحتلال قرية «بوابة القدس» شرق بلدة أبو ديس، للمرة العاشرة على التوالي ، وكان «بنيامين نتنياهو» قد اصدر تعليماته لوزير جيشه «موشي يعلون» بالعمل على هدم مبان وكرافانات نشرها الاتحاد الأوروبي بمناطق شرقي القدس بالإضافة لمناطق C". " في تحد واضح للمجتمع الدولي وقراراته .

آذار ٢٠١٥

– تم هدم نحو (٧٢) منزلا ومنشأة توزعت حسب الآتي : (٢٨) عملية هدم في طوباس ، و(١٢) في نابلس، و(١٧) في القدس، و(١٠) في أريحا، و(٤) في جنين وعملية هدم واحدة في مدينة طولكرم ، كما تم إصدار أوامر هدم ل(٥٢) منزلا ومنشأة في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة، حيث في محافظة الخليل فقط تم إصدار أوامر تستهدف ما يقارب ٣٠ منزلا ومنشأة. وفي محافظة بيت لحم استهدفت الأوامر العسكرية الإسرائيلية ١٢ منزلا ومنشأة و١٠ أوامر موزعة على باقي المحافظات .

نيسان ٢٠١٥

– تم هدم (١٢) منزلا ومنشأة ، (٤) عمليات هدم في قرية الجفتلك بالأغوار، و(٥) عمليات هدم في القدس وعمليتي هدم في محافظة الخليل وعملية هدم واحدة في محافظة رام الله . كما تم إصدار أوامر هدم طالت (١٩) منزلاً ومنشأه (١٤) منها في مدينة القدس و(٥) في محافظة الخليل .

أيار ٢٠١٥

– تم هدم (٢٤) منزلا ومنشأة ، (١٩) في مدينة القدس و(٢) في الخليل و (٣) منشآت في رام الله ونابلس وبيت لحم . كما تم إصدار (٥٢) أمر هدم لمنازل ومنشات المواطنين توزعت (٢٧) في القدس و(١٤) في أريحا ، و(٦) في خربة سوسيا جنوب الخليل و(٤) في بيت لحم ، ومنزل واحد في نابلس ، فيما قررت سلطات الاحتلال هدم قرية سوسيا جنوب شرق يطا بمحافظة الخليل وإزالتها بالكامل ، فيما أصدرت محكمة "الصلح الإسرائيلية" قرارا بهدم وإخلاء ثماني بنايات سكنية في حي سميراميس / كفر عقب شمال مدينة القدس بحجة ملكيتها ليهود منذ عام ١٩٧١

حزيران ٢٠١٥

– هدمت سلطات الاحتلال (٥٢) منزلا ومنشأة في محافظات الضفة الغربية والقدس ، (١٨) منزلاً في طوباس و (٤) في القدس و(١) في الخليل . بينما تم هدم (٢٩) منشأة في كل من طوباس والخليل والقدس وجنين ونابلس وبيت لحم ، كما تم استهداف (٣٨) منزلا ومنشأة بأوامر هدم ، حيث توزعت ١٥ في الخليل و ٨ في طوباس و ٧ في بيت لحم و٤ في القدس و٣ في نابلس وأمر هدم واحد في جنين .

تموز ٢٠١٥

– تم هدم (١٧) منزلا ومنشأة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية والقدس فقد تم هدم (٤) منازل في مدينة القدس بالإضافة إلى هدم ١٣ منشأة توزعت بين محافظتي القدس و الخليل . كما تم إصدار أوامر هدم استهدفت ٤٦ منزلا ومنشأة في الضفة الغربية والقدس، ففي محافظة الخليل تم إصدار (٣٢) أمر.

هدم لمنازل ومنشآت من ضمنها ١٥ أمر هدم في قرية سوسيا لوحدها و ٤ في محافظة القدس و١٠ في محافظة بيت لحم ، بالإضافة إلى أوامر وقف بناء وهدم وترحيل في منطقة جبل "أبو النوار" قرب قرية أبو ديس ويبلغ عدد سكان المنطقة ٦٥٠ نسمة تعيش في الجبل منذ ٤٨ عاما. كما سلمت امرا عسكريا يقضي بإخلاء المحمية الطبيعية في منطقة عينون الواقعة شرق مدينة طوباس ، ووقف العمل في ملعب رياضي لكرة القدم في قرية وادي فوكين غرب بيت لحم. ومدرسة وعيادة طبية في منطقة سوسيا جنوب الخليل ،

آب ٢٠١٥

– قامت سلطات الاحتلال بهدم (١٢٨) منزلا ومنشأة ، فقد تركزت أغلبية عمليات الهدم في محافظة القدس، فقد تم هدم ٤٥ منزلا و ٢٠ منشأة، ، حيث استهدفت سلطات الاحتلال مناطق مختلفة من محافظة القدس، مثل جبل المكبر، سلوان، بيت حنينا، التجمعات البدوية التي تقع على الأراضي التي تخطط إسرائيل لاستخدامها لتنفيذ مشروع "أي ١" ، التي تقع شرق القدس بالقرب من بلدة العيزرية، بالإضافة إلى عملية الهدم الأخيرة التي طالت تجمعات بدوية في بلدة جبع والتي أسفر عن هدم ٢٥ منزلا ومنشأة. وفي محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على هدم (٢٤) منزلا ومنشأة بالإضافة الى هدم (١١) في الخليل و(١٨) في اريحا و(٤) في بيت لحم و(٣) في جنين و(٢) في محافظة رام الله ومنزلا واحداً في سلفيت . كما قامت سلطات الاحتلال بتوزيع (٦٤) امر هدم على ثلاث محافظات ، ٣٥ أمر هدم في القدس و ٢٤ أمر هدم في الخليل و٥ أوامر هدم في طوباس ، حيث شهد شهر آب عمليات تهجير قسري لبدو عرب الجهالين التي تسكن الخان الأحمر والمناطق المجاورة لمدينة القدس بهدف تنفيذ مخطط الاحتلال المعروف ب "اي١" الذي يهدف لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها .

أيلول ٢٠١٨

هدمت سلطات الاحتلال (١٧) منزلا ومنشأة على النحو التالي : (٧) في رام الله و(٧) في القدس و(٢) في بيت لحم ومنزلاً واحداً في جنين ، كما تم إخطار ٢٦ منزل ومنشأة بالهدم في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس حيث كانت (١٧) في محافظة الخليل و (٩) في بيت لحم ، الى ذلك قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة «اوتشا » أن هناك ما يزيد على ١١،٠٠٠ أمر هدم «معلق» يستهدف ما يزيد على ١٣،٠٠٠ مبنى فلسطينيا، من بينها منازل، في المنطقة C .

تشرين الأول ٢٠١٥

هدمت سلطات الاحتلال (٦) منازل ومنشآت كان منها (٤) في منطقة القدس ومنزلين في كل من محافظتي طولكرم والخليل ، كما



أخطرت (١٦) منزلاً ومنشأة بعضها يقع في مناطق مصنفة (أ) تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كامل، وأوامر الهدم كانت ٧ في نابلس و٥ في القدس و٤ في رام الله .

تشرين الثاني ٢٠١٥

أقدمت سلطات الاحتلال على هدم (٥٥) منزلاً ومنشأة حيث توزعت على (٢٣) عملية هدم في الأغوار الشمالية و (١٢) عملية هدم في محافظة الخليل و (١١) في القدس و (٤) في نابلس و٣ في جنين و(٢) في بيت لحم ، هذا وقد انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين، حيث قامت بهدم منازل ومنشآت تعود ملكيتها لأهالي اسرى يقبعون في سجون الاحتلال وشهداء ارتقوا خلال المواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي ، وفي السياق ذاته أصدرت قوات الاحتلال إخطارات هدم طالت نحو (٦٣) منزلاً ومنشأة في الأراضي الفلسطينية والقدس المحتلة ، حيث أخطرت ٢٦ في القدس و١٣ في أريحا و١١ في نابلس و ٧ في طوباس و ٥ في الخليل ومنزلاً واحداً في رام الله .

كانون الأول ٢٠١٥

- هدمت سلطات الاحتلال (٤) منازل ومنشآت في كل من القدس ونابلس وطولكرم ، كما تم إصدار ٢٨ اخطارا بهدم منازل ومنشآت ، (١٨) منزلا في قلقيلية و(٤) في الخليل و(٦) في القدس .كما هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، ، بركسات وبيوت بلاستيكية في محافظة طولكرم، بالإضافة إلى ذلك اقتلعت أشجار الحمضيات والزيتون المعمرة من أراضي المواطنين البالغ مساحتها ما يقارب ٢٧ دونما، ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك بل سرقت أشجار الزيتون وحملتها في شاحنة كبيرة على مرأى الأهالي، بعد اقتلاعها من جذورها بحجة أنها أرض حكومية.

عدد المنازل والمنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥

المجموع	مناطق متفرقة	نابلس	بيت لحم	جنين	سلفيت	طولكرم	رام الله	اريحا	طوباس	الخليل	القدس	المنطقة
247	16	4	2	2	1	0	10	14	90	18	90	منازل
231	29	7	11	9	2	1	12	26	38	34	62	منشأت

عدد المنازل والمنشآت التي تم إخطارها بالهدم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥

المجموع	بيت لحم	جنين	نابلس	قلقيلية	طول كرم وسلفيت ومناطق اخرى	رام الله	اريحا	طوباس	الخليل	القدس	المنطقة
553	45	4	22	26	12	14	45	40	187	158	منازل ومنشآت



اليونسكو تقرر استخدام مصطلح المسجد الأقصى وترفض المصطلح الإسرائيلي

قررت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتاريخ١٨-٤-٢٠١٦ استخدام مصطلح المسجد الأقصى ورفضت المصطلح الإسرائيلي «جبل الهيكل»، بأغلبية ٣٣ دولة، ومعارضة ٦ دول، وامتناع ١٧ دولة.

وتعقيبا على القرار، قال أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم مراد السوداني إن مندوبية فلسطين في اليونسكو أكدت اليوم، إصدار اليونسكو للقرار لصالح دولة فلسطين، بعد أن بذلت جهدا كبيرا لاستصدار هذا القرار، بالتشارك مع الأردن الشقيق.

وأشاد السوداني بجهود المندوبة الفلسطينية ودولة الأردن، الذين يساندوننا دائما في كافة المحافل خاصة بما يخص القدس والمقدسيين، وهذا تأكيد على أحقية شعبنا بالمدينة المقدسة.

وأضاف أن هذه القرارات إذا لم تجد مساحة للتنفيذ ستبقى حبرا على ورق، خاصة أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كافة القرارات الأممية، وتمعن في استباحتها للمدينة المقدسة وأهلها ومسجدها المبارك، وعدم اهتمامهم لأي قرارات تخرج أو اتفاقيات تقر بخصوص شعبنا ومدينة القدس المحتلة.

وشدد على ضرورة إلزام إسرائيل بكافة القرارات، وإلزامها بعدم تغيير الأوضاع على الأرض في القدس وفلسطين بشكل عام، خاصة أنها تمعن بتهويد المدينة المقدسة في محاولة منها بتثبيت التقسيم الزماني والمكاني للقدس، بأدواتها الإرهابية المختلفة.

ودعا كافة الدول العربية والإسلامية والأمم المتحدة، للعمل بجهد لإلزام إسرائيل بتطبيق كافة القرارات الأممية.



بعد مرور ٤٧ عاما على إحراقه:
المسجد الأقصى غير قابل للقسمة أو المشاركة مع الاحتلال الإسرائيلي

استحضر المجلس الوطني الفلسطيني الجريمة البشعة التي أقدم عليها اليهودي الأسترالي الجنسية مايكل دينيس بتاريخ ١٢ آب عام ٩٦٩١، حيث أشعل النار عمدا في المسجد الأقصى المبارك، بغطاء وحماية من سلطات الاحتلال.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومحاولاته لتهويد القدس ومسجدها الأقصى ما تزال مستمرة بعد جريمة إحراقه قبل ٧٤ عاما، مطالبا الأمتين العربية والإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي بتقديم الدعم الفعلي الكافي لتثبيت صمود أهل القدس لتمكينهم من الدفاع عنها، خاصة مع تصاعد اقتحامات واعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن المسجد الأقصى غير قابل للقسمة أو المشاركة مع الاحتلال، مطالبا منظمة اليونسكو بتنفيذ قراراها باعتماد المسمى العربي الإسلامي للمسجد الأقصى ورفضها للمسمى الإسرائيلي، تأكيدا على اقتناع العالم ببطلان محاولات التزييف والتزوير الإسرائيلية للتراث العربي والإسلامي في مدينة القدس المحتلة.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٢) -وغيره من القرارات ذات الصلة- والذي طالب إسرائيل بإلغاء جميع التدابير التي من شأنها المساس بوضعية مدينة القدس التي تقع تحت احتلالها، والتقيد بنصوص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي، والتوقف عن إعاقة صيانة وإصلاح وترميم الأماكن المقدسة.



قامت جماهير فريق سيلتك الأسكتلندي، برفع الأعلام الفلسطينية خلال مباراتها أمام فريق "هبوعيل بئر السبع" الإسرائيلي، في إطار تصفيات بطول دوري أبطال أوروبا-آب ٢٠١٦





فلسطين عضو كامل في محكمة التحكيم الدائمة

حصلت دولة فلسطين على العضوية الكاملة في محكمة التحكيم الدائمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤، بعد حسم التصويت من خلال ٥٧ صوتاً مع وامتناع ٢٤ صوتاً وبدون أي معارضة.

وتقدمت دولة فلسطين لهولندا كدولة وديعة بطلب العضوية لتلك المحكمة، ودخلت عضوية فلسطين حيز التنفيذ العملي بعد مرور شهر على ذلك التقديم وتحديدا في التاسع والعشرين من شهر كانون الأول ٢٠١٥، إلا أن الولايات المتحدة تقدمت باحتجاج كبير ضد تلك العضوية بعد انتهاء فترة تقديم الاعتراضات، واستطاعت بطرقها الملتوية الحصول على قرار من رئاسة المحكمة بتعليق عضوية فلسطين لحين مراجعة تلك العضوية من قبل لجنة مختصة.

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها، إن وزير الخارجية بعث رسالة احتجاج شديدة لنظيره الهولندي مطالبا إياه بالتراجع عن خطوة تعليق العضوية والتهديد بأخذ الموضوع للمحاكم المختصة، والتقى المالكي مع نظيره الهولندي على هامش اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف لإيجاد حل لهذه العضوية، حيث التزم الوزير الهولندي بالمساعدة في حل موضوع العضوية.

من جهتها، قامت بعثة فلسطين الدبلوماسية في هولندا بتحريك هذا الملف مع العديد من الدول الصديقة في المحكمة التي نسقت مواقفها، وطالبت بعقد اجتماع خاص لمناقشة عضوية دولة فلسطين، وعبرت غالبية الدول عن دعمها لتلك العضوية، بينما انبرت الولايات المتحدة الأميركية ومعها كندا وإسرائيل في تفنيدهم لرفض العضوية، وتقدمت تلك الدول بمقترحات كان هدفها تعطيل عضوية دولة فلسطين ومنعها من الانضمام للمحكمة تحت مبررات مختلفة بما فيها أن العضوية فقط للدول صاحبة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلا أن غالبية الدول الأعضاء رفضت تلك المبررات وأصرت على أحقية فلسطين في عضوية المحكمة.

وأضاف البيان أن غالبية الدول جاءت بموقف قوي يدعو للتصويت على العضوية، رغم أنها المرة الأولى في تاريخ نشأة المحكمة أن يتم اعتماد عضوية دولة عبر إجراء التصويت، إلا أن غالبية الدول لجأت إلى هذا الإجراء لحسم موضوع العضوية وإخراجه من التسويف الأميركي.

وأوضح أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت ضد التصويت لأنها كانت تعي أنها ستكون ضمن الأقلية القليلة التي تقف ضد عضوية دولة فلسطين، إلا أنها تأكدت أن عملية التصويت ليست في صالحها وكذلك نتائج التصويت، وعندما فشلت في منع التصويت اضطرت للانسحاب كليا من قاعة الاجتماعات احتجاجا، بينما امتنعت بعض الدول عن التصويت تحت مبررات إجرائية رغم تأكيد تلك الدول على دعمها لعضوية فلسطين.

ولفت البيان إلى أن إسرائيل وكندا امتنعتا عن التصويت تحت المبرر الإجرائي ولم يقما بالانسحاب أسوة بالموقف الأميركي الوحيد أمام اندهاش بقية الدول، وهكذا نجحت فلسطين في استرداد عضويتها في محكمة التحكيم الدائمة.

وأمام تصفيق الدول الأعضاء، جرى دعوة سفير دولة فلسطين لدى هولندا نبيل أبو زنيد لأخذ مكانه ممثلا لدولة فلسطين كعضو مثبت في محكمة التحكيم الدائمة، معبرا عن شكره لكافة الدول التي وقفت مع دولة فلسطين وحقها في العضوية، واستعداد دولة فلسطين للتعاون مع المحكمة وفي الالتزام الكامل بقوانينها والعمل على رفعة شأنها.



إسرائيل تدوس القرارات الدولية بأقدامها

بقلم: غازي السعدي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

إسرائيل غير مبالية بالتنديد والاحتجاجات الدولية الهائلة، ضد سياستها الاستيطانية، فالاستيطان لم يتوقف ولا ليوم واحد، كذلك نهب الأراضي الفلسطينية وتحويلها للاستيطان، فالأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" انتقد بشدة قرارات إسرائيل الاستيطانية وبخاصة الأخيرة، ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية، وتوسيع مستوطنات الضفة الغربية، كما أن تقرير اللجنة الرباعية الدولية الخجول ضد الاستيطان لم تأخذ به إسرائيل، فتوسيع الاستيطان حسب الأمين العام للأمم المتحدة، انتهاك واضح للقوانين الدولية، حتى أن إسرائيل ضربت بعرض الحائط بيان الخارجية الأميركية الذي جاء فيه أن البناء في القدس الشرقية، ومعاليه أدوميم، وفي الضفة الغربية عملية منهجية إسرائيلية للاستيلاء على أراض فلسطينية، الأمر الذي يقوض أسس "دولتين لشعبين"، فبعد (٢٤) ساعة رد رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" على بيان الخارجية الأميركية، من "رواندا" الإفريقية-التي كان يزورها- قائلاً أنه ليس هو الذي يبعد السلام، إنما ما يبعد السلام-حسب "نتنياهو"- هو التحريض ضد وجود دولة إسرائيل، وأنه على استعداد طيلة الوقت لإجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع جيرانه، لكنهم ليسوا على استعداد لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وأن هذين الأمرين هما اللذان يحولان دون إقرار السلام، وليس بضع شقق بالقرب من معاليه ادوميم، أو عدة أحياء في القدس، فـ "نتنياهو" الكذاب والمخادع، يغالط في كل مرة الحقائق، ويتجاهل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه يخترع المبررات، للاستمرار بزرع الأراضي الفلسطينية بالمستوطنات، فالاحتلال والاستيطان والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، هو منبع التحريض الإسرائيلي بعينه، والتوتر الذي يعيق استئناف المفاوضات، وأن اتهام "نتنياهو" للرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، بالتحريض ودعم الإرهاب، أحد في العالم لا يصدقه.

الانتقادات الدولية للقرارات الاستيطانية الإسرائيلية، والخروقات المتكررة للقانون الدولي، وهدم بيوت الفلسطينيين،



وجرائم الاحتلال المتكررة والمتنوعة وهناك احتجاجات أميركية عليها، إضافة إلى فرنسا وبريطانيا، ودول كثيرة أخرى، كما أن وفداً إيطالياً لدى زيارته للأراضي الفلسطينية بتاريخ ٩-٧-٢٠١٦، اكد أن الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير شرعي بموجب القانون الدولي، فإسرائيل التي ضربت عرض الحائط بجميع قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويجب أن تخجل هذه الدول من نفسها، لعدم أخذ إسرائيل بقراراتها واحتجاجاتها، مع أن هذه الدول تملك إمكانيات هائلة، لوضع حد للعنجهية الإسرائيلية، إذا كانت جادة في مواقفها واحتجاجاتها، فإن باستطاعتهم انتزاع قرار من مجلس الأمن الدولي، وفقاً للبند السابع، ودون ذلك هراء، فأين هي هيئة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة والدول الأخرى، التي لا تعمل على تجسيد مواقفها وقراراتها وتجبر إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، لكن إسرائيل تنتهج سياسة علنية واضحة، بأن الرد على عمليات المقاومة الفلسطينية، الاستعانة بالرد الصهيوني بإقامة مستوطنات جديدة، تعمل بهذا الأسلوب، منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية، لكن على المدى البعيد ستندم على انتهاج هذه السياسة الممنهجة، فوزراء يقولون صراحة، وبصوت عال، بأن أرض فلسطين، وما تطلق عليه بأرض إسرائيل، ملك بلا منازع للشعب اليهودي دون سواه، وفقاً للوعد الإلهي المزعوم، في كتاب التوراة المزيفة، مع نفي وجود احتلال للأراضي الفلسطينية.

ما العجب في السياسة الإسرائيلية التوسعية، حين ذكرت جريدة "هآرتس ١٣-٧-٢٠١٦"، أن مسودة البرنامج السياسي للحزب الجمهوري الأميركي، لكسب أصوات اليهود والمتعاطفين معهم، إخراج ما يسمى بحل الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية من بنود برنامج هذا الحزب، كما يرفض الحزب ما يطلق عليه بالفكرة الكاذبة القائلة بأن إسرائيل دولة احتلال، محتلة لأرضي الفلسطينيين، وإذا وصل الحزب الجمهوري إلى رئاسة البيت الأبيض، فإن برنامجه يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، الذي يعتبر الأساس في سياسة الولايات المتحدة حالياً، لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن هذا التطرف، في السياستين الأميركية والإسرائيلية، سيقابله تطرف عربي وإسلامي، إلى ما لا نهاية، ويعرض المنطقة إلى المزيد من التوتر والمواجهة والحروب.

إن سياسة "نتنياهو" وحكومته، بإغلاق آفاق الحل السلمي، ستؤدي إلى موجة طويلة من العنف، وهو يعلم أنه لا يملك رداً حقيقياً على مقاومة الفلسطينيين، بإغلاقه جميع أبواب السلام أمامهم، بل أن "نتنياهو" يعلن الحرب دون هوادة على المقاومين الفلسطينيين، فـ "نتنياهو" الذي يقف على رأس الحكم في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٩، يتحمل المسؤولية الكاملة عن الوضع الراهن، وعن عدم التوصل إلى حل، فهولا يستطيع الاستمرار في الاستيطان، والسيطرة على شعب آخر، ويتوقع أنهم سيستسلمون، فهو متعجرف ويقود إسرائيل إلى لا، مكان، فالقرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، باستحداث آلية للإسراع بهدم منازل الفلسطينيين، والاستمرار بالاستيطان، وتكثيف حشد قوات الجيش في الضفة الغربية، وتعزيز قوات الشرطة في القدس، والمزيد من الاعتقالات الإدارية، وزيادة العقوبات على المقاومين وملقي الحجارة والزجاجات الحارقة، واللجوء إلى سياسة الإبعاد، ورفع شعار الموت للعرب، كل هذه السياسة جرى تجربتها منذ (٥٠) عاماً، فماذا كانت النتيجة؟

إن الجهود الإسرائيلية، للربط والتشبيه بين المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وبين الإرهاب الدولي، لتبرير ممارساتها والجرائم التي ترتكبها ضد الفلسطينيين، لتشويه صورة نضاله، فالكنيست شرّعت (٣٩) قانوناً عنصرياً خلال خمسة شهور، يضاف لعشرات القوانين العنصرية التي سبقتها، وإسرائيل لا تقوم بملاحقة الإرهابيين والمتطرفين اليهود، وإذا قامت بملاحقتهم تفرج عنهم بسرعة، ومثال على ذلك-والأمثلة كثيرة- فإن الحاخام "شاؤول مئير" كان أحد زعماء التنظيم الإرهابي السري اليهودي، بين سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، الذي خطط لتفجير قبة المسجد الأقصى، وتفجير حافلات تقل عمالاً فلسطينيين، واغتيال رؤساء بلديات الضفة الغربية، وأعمال إرهابية أخرى، حكم عليه بالسجن مدى الحياة، لكن سلطات الاحتلال أفرجت عنه بعد سبع سنوات، بمنحه العفو، فإسرائيل تخشى من الحاخامات، ويبدو أنها منسجمة مع فتواهم، فنائب الكنيست "يانون مفال"، اعتبر إحراق عائلة الدوابشة في دوما، ليس عملاً إرهابياً، وأن منفذوها ليسوا إرهابيين والمستوطنون يحتفلون بحرق هذه العائلة، بل وأطلقت سراح أحد منفذيها، فإسرائيل تدعي إنها دولة قانون، لكن ممارساتها تغطي وتحمي الأعمال الإرهابية اليهودية.

ملخص بيانات أصدرها المجلس

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة من آذار –آب ٢٠١٦ مجموعة من البيانات والتصريحات الصحفية عبرت عن مواقفه تجاه مختلف الأحداث والتطورات الفلسطينية والعربية والدولية، فيما يلي ملخصا لبعض منها:

٢٠١٦/٨/٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بإدانة ومعاقبة الكنيست الإسرائيلي على ما يقوم به من تشريع لعنصرية الاحتلال واستعماره وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وكان آخرها ما أقره من قانون يسمح بسجن الأطفال الفلسطينيين فقط، ببلوغهم سن ١٢ عاما، بدلا من ١٤ عاما.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية المتوسطية والاورومتوسطية والعربية والإسلامية والآسيوية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بمتابعة ملف القوانين العنصرية التي يقرها كنيست الاحتلال الإسرائيلي وفضحها، وفرض عقوبات صارمة عليه.

٢٠١٦/٨/١

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني جرار نعمان القدوة عضو المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس هيئة الرقابة في السلطة الوطنية الفلسطينية وعضو المجلس الثوري السابق لحركة فتح الذي وافته المنية في المملكة العربية السعودية.

٢٠١٦-٧-١٥

أدان سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاعتداء الإرهابي الذي وقع في مدينة نيس الفرنسية وأكد الزعنون تضامنه مع الشعب الفرنسي الصديق وتعازيه الحارة لذوي ضحايا هذا العمل الإرهابي الذي لا دين له ولا وطن.

٢٠١٦-٧-٥

هنأ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني شعبنا الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة عيد الفطر السعيد.

٢٠١٦-٧-٤

أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أدانته الشديدة للتفجيرات الانتحارية الإرهابية النكراء التي طالت محيط المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة في سابقة خطيرة ، والتفجير الذي وقع بمحيط مسجد في مدينة القطيف في أبشع صورة لوجه هذه الفئة الضالة التي لم تراع حرمة هذا الشهر الفضيل ولا قدسية المسجد النبوي الشريف .

٢٠١٦/٦/٣٠

أدان سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الجريمة الإرهابية التي وقعت قبل يومين على مطار أتاتورك في مدينة اسطنبول التركية وأوقعت عشرات القتلى والمصابين من الأبرياء.

٢٠١٦-٦-٢١

أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تضامنه وتعاطفه مع الشعب الأردني الشقيق وإدانته الشديدة للعمل الإرهابي الجبان الذي استهدف عدد من قوات الجيش الأردني .

٢٠١٦-٦-١٩

حذر سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني من تبعات تنفيذ الفتاوى الدينية اليهودية العنصرية الموجهة خاصة ضد الشعب الفلسطيني والتي هي في المحصلة تخدم المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي.

٢٠١٦-٦-١٦

أعتبر المجلس الوطني الفلسطيني اختيار إسرائيل لرئاسة اللجنة السادسة وهي اللجنة القانونية في الأمم المتحدة مكافأة لها على إرهابها واحتلالها للشعب الفلسطيني.

٢٠١٦-٦-٧

عبر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عن إدانته واستنكاره الشديدين للعمل الإرهابي الجبان الذي استهدف مكتب المخابرات الأردنية أمس في مخيم البقعة، والذي أودى بحياة خمسة من رجال المخابرات.

حزيران٢٠١٦

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي بإنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني بعد مرور ٤٩ عاما من الاحتلال وإرهابه الأرعن، مؤكدا أن شعبنا ماض بنضاله حتى استرداد كافة حقوقه المشروعة بالعودة والحرية وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس.

٢٠١٦-٥-١٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة بالعمل على تنفيذ القرار رقم ١٩٤ وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم التي احتلتها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، ووضع حد لعنجهية الاحتلال وتحديه الأرعن لإرادة المجتمع الدولي في استمرار احتلاله لشعبنا.

٢٠١٦/٤/٣٠

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بوقف سياسة القهر والإذلال والاضطهاد والقمع والاهانات اليومية والاعتقال التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق عمال فلسطين.

٢٠١٦-٤-٢٢

نعى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وكافة الأعضاء المناضلة ربيحة ذياب عضو المجلسين الوطني والتشريعي الفلسطيني التي انتقلت إلى جوار ربها راضية مرضية ظهر اليوم الجمعة بعد حياة حافلة بالنضال و التضحية

٢٠١٦-٤-١٩

نعى المجلس الوطني الفلسطيني المناضل والقائد الكبير عثمان



أبـو غربية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني، ورئيس لجنة الشؤون البرلمانية الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، والأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، وعضو لجنة الدستور الفلسطيني.

١٦-٤-٢٠١٦

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتكثيف الجهود الوطنية والدولية لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال الإسرائيلي بمن فيهم النواب الأسرى، وايلاء قضيتهم المزيد من الاهتمام بطرح قضيتهم أمام محكمة الجنايات الدولية.

٢٩-٣-٢٠١٦

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على الحق الثابت والمشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني بمناسبة الذكرى الأربعين ليوم الأرض الخالد على تمسك شعبنا بحقوقه وبأرضه وتجذره بها رغم الإرهاب اليومي والإعدام الذي تمارسه قوات الاحتلال بحق أطفالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا، ورغم استمرار جرائم وإرهاب المستوطنين وسرقة الأراضي وحرق الأطفال تارة وإعدامهم تارات أخرى..

٢٠١٦/٣/١٤

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني اليوم الأثنين، العدد ٥٢ من مجلته البرلمانية "المجلس"، وهي مجلة دورية تصدر من مقر المجلس في العاصمة الأردنية عمّان.

وتصدرت العدد افتتاحية لرئيس المجلس سليم الزعنون أكد فيها أن عقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني بات ضرورة ملحة على الصعيدين السياسي والوطني وإعادة تجديد الشرعيات كافة، وتمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية، والتأسيس لمرحلة جديدة بأدوات واستراتيجيات تكون في مقدمتها إعادة تحديد العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية، والتوافق على برنامج سياسي نضالي يوقف نهب الأرض ويحمي مشروعنا الوطني في العودة وإقامة دولتنا المستقلة عاصمتها القدس على ترابنا الوطني.

٩ آذار ٢٠١٦

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته ذات الصلة بالخروج عن الصمت والتدخل الفوري والعاجل لحماية الشعب الفلسطيني من إرهاب الاحتلال الإسرائيلي خاصة بعد سلسلة الجرائم والعقوبات الجماعية التي قررتها حكومة المتطرف نتنياهو ضد شعبنا الصامد.

المجلس يطالب الاتحاد البرلماني الدولي بمعاقبة الكنيست الإسرائيلي على قوانينه العنصرية

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بإدانة ومعاقبة الكنيست الإسـرائيـلي على ما يقوم به من تشريع لعنصرية الاحتلال واستعماره وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وكان آخرها ما أقره من قانون يسمح بسجن الأطفال الفلسطينيين فقط، ببلوغهم سن ١٢ عاما، بدلا من ١٤ عاما.

وأضاف المجلس الوطني الفلسطيني، أن الكنيست الإسرائيلي ماض في مناقشة وإقرار القوانين العنصرية التي تُذكِّرُ العالم بسياسة التمييز العنصرية البغيضة التي دفعت شعوب الأرض ثمنا غاليا بسببها، مضيفا أن" السكوت على تلك الجرائم العنصرية يعني المشاركة والقبول فيها،بدلاً من محاكمة مجرمي الحرب الذين ينتهكون يوميا حقوق الطفل الفلسطيني ويقتلون طفولته بكل الوسائل" .

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية المتوسطية والاورومتوسطية والعربية والإسلامية والآسيوية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بمتابعة ملف القوانين العنصرية التي يقرها كنيست الاحتلال الإسرائيلي وفضحها، وفرض عقوبات صارمة عليه، نظراً لمخالفاته الخطيرة والدّائمة لميثاق وأنظمة تلك الاتحادات والجمعيات، وانتهاكاته الجسيمة للمعاهدات الدّوليّة وخاصة " اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحقوق الطفل».

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة وأحرار العالم إلى إلغاء رئاسة إسرائيل للجنة القانونية بالأمم المتحدة، التي تُعَدُّ المنتهك والمعتدي الأكبر -بالشراكة مع برلمانها العنصري- على القانون الدولي وعلى حقوق الشعب الفلسطيني بدءاً من الاحتلال الفعلي لأرضه وطرد سكانها، مرورا بالقتل والإعدام المتكرر وهدم البيوت والاستيطان وحبس الأطفال.

القائد الوطني عثمان أبو غربية



نعت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، عضوها القائد عثمان عبد الله عثمان أبو غربية (أبو عبدالله) مفوض عام شؤون القدس، رئيس المكتب الحركي العسكري وشؤون الأمن والمعلومات في اللجنة المركزية، الذي وافته المنية بتاريخ ١٨-٤-٢٠١٦، خلال خضوعه لعملية جراحية معقدة في القلب في إحدى مستشفيات الهند.

وجاء في بيان صادر عن مفوضية الاعلام والثقافة: « ننعى إلى مناضلينا في الحركة وجماهير شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية وأصدقاء شعب فلسطين الأحرار في العالم المناضل القائد الوطني الفلسطيني عثمان أبو غربية".

وحيت "فتح" روح القائد الشهيد الذي ظل حتى الساعة الأخيرة من حياته قبل أن يفارق الحياة أثر عملية جراحية معقدة، ظل وفيا لمبادئ الحركة وفلسفتها ونظرياتها الثورية، التي جسدها عمليا خلال مسيرته الكفاحية.

واعتبرت الحركة أبو غربية أحد مناضليها وقادتها الذين اثروا حركة التحرر الوطنية بتجاربهم الفكرية والعملية، وأسسوا لعلاقات متينة في الساحتين العربية والدولية، مدعومة بمنطلقات كفاحية وطنية فلسطينية، جسدت المعاني النبيلة لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية".

وأكدت الحركة بقاء اسم عثمان ابو غربية في ذاكرة الثورة والوطن، كمناضل كرّس حياته منذ نشأته وحتى ارتقاء روحه الى بارئها من أجل فلسطين وحريتها، وبناء الإنسان وتأسيسه فكريا وثقافيا ووطنيا، وكفدائي ملتزم قاتل ودافع من أجل تحقيق أهداف الثورة، وحمايتها من المؤامرات.

وأشادت فتح بحياة القائد الشهيد أبو غربية، وبعطائه اللامحدود من أجل فلسطين عموما، والقدس خصوصًا نظرا لمكانتها في وجدانه كمواطن مولود فيها، ولمكانتها كجوهر للصراع مع المشروع الصهيوني، حيث تشير مراحل عطاء ونضال القائد ابو غربية الى تنوع المهمات التي تولاها وترك بصماته فيها، حتى نال احترام كل



من عمل معه او التقاه يوما نظرا لما تمتع به من دماثة خلق وسلوك حركي .
وقدمت الحركة نموذجا أوليًا لبعض عطاء القائد ابو غربية جاء فيه ما يلي:

• ولد في القدس عام ١٩٤٦
• انتقل مع عائلته للسكن في مدينة الخليل اوائل الخمسينات.
• درس وحصل على الثانوية العامة في مدينة الخليل، وبدأ فيها بمبادرات تنظيمية وطنية.
• شارك في المظاهرات والفعاليات الوطنية.
• اعتقل عام ١٩٦٣ وتم الافراج عنه بكفالة
• أول علاقة له مع حركة فتح وأول اتصال بها عام ١٩٦٣.
•التحق بجامعة دمشق – كلية الحقوق، ووصل إلى السنة النهائية.
•اعتقل في سجن الخليل مرة أخرى عام ١٩٦٦. • عام ١٩٦٧ وعلى أثر الحرب ترك دراسته الجامعية والتحق بقوات العاصفة • .شارك في العديد من دوريات العمق المسلحة والدوريات.
• التحق عام ١٩٦٨ بالكلية العسكرية في مدينة "نانكين" بجمهورية الصين الشعبية وتخرج منها عام ١٩٦٩، وأصبح برتبة ملازم أول
• .تقلد عدداً من المهام العسكرية في أعقاب تخرجه منها: ضابط إدارة القيادة العامة لقوات العاصفة، مساعد آمر قطاع "كتيبة ٢٠١" في منطقتي جرش والأغوار، ومفوضاً سياسياً في القطاع.
• في خريف ١٩٦٩ قاد معارك كفر قوق وعيحا في معركة مواقع هي الأولى من نوعها مع قوات الجيش اللبناني قريباً من الحدود اللبنانية – السورية، ولم ينفذ أمراً بالانسحاب، وكانت هذه المعركة الأساس التي أدت إلى توقيع اتفاق القاهرة الذي ثبتت التواجد للثورة الفلسطينية في لبنان • .أسس مدرسة الكوادر العسكرية في قوات العاصفة وأصبح آمراً لها، ثم نائباً للمفوض السياسي العام، إضافة لكونه آمراً لمدرسة الكوادر .وكان كذلك عضواً في لجنة حركات التحرر الوطني مع القائد الشهيد خليل الوزير ابو جهاد .
• قام بالعديد من المهام العسكرية والنضالية والتنظيمية بين الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ في الساحة الاردنية.
• تولى المشاركة في قيادة بعض المحاور القتالية في عمان أثناء معارك ايلول، وقام بالعديد من المهام والانجازات العسكرية والقتالية.
• أصبح عضواً في قيادة القوات في أحراش "دبين" مع الشهيد أبو جهاد عام ١٩٧١، وقد شارك في هذه القيادة الشهيد كمال عدوان والأخ صخر أبو نزار.
• عندما غادر الأخوة للمشاركة في اجتماع المجلس الوطني اسندت له قيادة الساحة الاردنية، وتمكن أن يدير العمل النضالي والسياسي في مراحل التواجد الأخيرة.
• غادر الاردن فور سقوط الأحراش في "عجلون" واستشهاد القائد أبو علي اياد.
• شارك في مهام سياسية أثناء مهامه العسكرية بعد الخروج من الاردن منها مهمة إلى جمهورية اليمن الشعبية، حيث كان مكلفاً بمحاولة الحصول على نقطة ارتكاز عسكرية في باب المندب، وكانت هذه المهمة السبب في دخول علاقات جمهورية اليمن الشعبية في طور جديد هام مع حركة "فتح«
• .بعد إعادة تشكيل التوجيه السياسي عام ١٩٧٢ استمر في تولي مهامه آمراً لمدرسة الكوادر ونائباً للمفوض السياسي العام.
•تولى المهام القيادية في القطاع الأوسط جنوب مدينة صور.
•شارك في عام ١٩٧٣ في حرب تشرين بداية في جنوب لبنان وعلى القاطع "رويسات العلم"، ثم انتقل إلى جبهة الجولان.
• تولي مهامه في مدرسة الكوادر والتوجيه السياسي.
•التحق بأكاديمية "فسترل" العسكرية في الاتحاد السوفيتي وتخرج عام ١٩٧٦.
•عاد لتولي المهام أثناء الحرب اللبنانية.
• تم أسره في البحر الأبيض المتوسط قبالة صيدا ضمن مشاركة من قوات الاحتلال البحرية وقوات الانعزاليين والجيش اللبناني، وسجن لدى قوات الكتائب اللبنانية هو والمجموعة المرافقة له • .تمكن من إدارة معركة من نوع خاص أثناء هذا الأسر، انتهت بتبادل للأسرى •نقل إلى مكتب التعبئة والتنظيم عام ١٩٧٧.
•عاد لمواقعه في مدرسة الكوادر ولأداء المهام القتالية وخاصة لدى اجتياح الليطاني عام ١٩٧٨. • تولى المهام التنظيمية المتعددة وأصبح مسؤولاً عن الساحتين الأوروبية والآسيوية ثم رئيساً لدائرة التنظيم.
• تمت إدارة معركة شرسة مع بعض التنظيمات المتطرفة وأجهزة الأمن للاحتلال في الساحات التنظيمية الخارجية والتي سقط فيها العديد من الشهداء، وقد تعرض لمحاولة اغتيال في مدينة اسطنبول التركية ونجا بمهارة.
• انتخب في المؤتمر العام الرابع ١٩٨٠ عضواً في المجلس الثوري، وأصبح نائباً لمفوض التعبئة والتنظيم •
شارك في التشكيلات والمهام القتالية في البقاع أثناء اجتياح عام ١٩٨٢، وأشرف على مشاركة متطوعي الأقاليم التنظيمية في المعارك.
•شارك في العديد من المهام العسكرية والتنظيمية والسياسية وأشرف على مئات المؤتمرات التنظيمية وأدار تنظيم الحركة في ساحة العالم بكل أقاليمه.
•قام بصياغة النظرية التنظيمية للحركة وكتب الكثير من أدبياتها وتعاميمها.
• تولى قيادة الساحة السورية بعد انتقال القيادة إلى تونس على أثر الانشقاق.
•انتقل إلى تونس أواخر عام ١٩٨٣، وتولى مهامه كنائب لمفوض التعبئة والتنظيم في الحركة، وقد شارك في المهام التنظيمية الأصعب ومنها الاشراف على المؤتمرات التنظيمية التي اتسمت بالصعوبة والحساسية مثل مؤتمري اقليمي الكويت واليمن.
• كذلك أصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٤.
• وشارك في المهام السياسية والوطنية للحركة وحضر العديد من المؤتمرات في الإطارين القومي والدولي.
• شارك كعضو فاعل في لجنة التعبئة الفكرية للحركة في كل مراحل عملها.
• شارك في أعمال اللجنة التحضيرية بكل فروعها وأعمال المؤتمر العام الخامس للحركة • •أصبح عضواً في المجلس المركزي الفلسطيني بصفة كفاءة.

•شارك في الدخول إلى الوطن وأصبح مساعداً للقائد العام لشؤون التوجيه السياسي والوطني ومفوضاً سياسياً عاماً وعضواً في المجلس العسكري الأعلى للسلطة الوطنية.

• تعرض لمحاولة اغتيال جديدة في منزله في منطقة الرام، وقد نجا بإعجوبة

•تولى المهام المتعددة في نطاق عمله ورفع شعار بناء الإنسان أولاً وتمسك بالحد الأقصى الممكن للحقوق الوطنية الفلسطينية وبالخط الكفاحي على هذا الطريق وبخط توفير الجاهزية الوطنية

• انتخب رئيساً للجنة العلاقات الخارجية والشؤون البرلمانية في المجلس الوطني الفلسطيني وشارك وتولى المهام على المستوى البرلماني في العلاقات مع البرلمانات الشقيقة والصديقة

• وإضافة إلى كونه نائباً لمفوض التعبئة والتنظيم أصبح عضواً في لجنة الطوارئ العليا ولجنة الاشراف العليا والمفوض للتنظيم العسكري للحركة.

• شارك في المهام المتعددة في إطار العمل والبناء والعمل النضالي في الوطن، وبذل مجهوداً خاصاً لرعاية وتفعيل الابداع والثقافة الفلسطينية.

• شارك في رسم الاتجاهات السياسية والكفاحية وخاصة للانتفاضة المجيدة وكان عضواً في إطار القوى الوطنية والاسلامية.

•في عام ٢٠٠٣ أصبح نائباً للرئيس ياسر عرفات /القائد العام لشؤون التوجيه السياسي والوطني، مفوضاً سياسياً عاماً.

• انتخب في أوائل عام ٢٠٠٥ رئيساً للجنة العضوية للمؤتمر العام السادس لحركة "فتح• .«تدرج في الرتب العسكرية إلى رتبة لواء.

•شارك في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ عن دائرة القدس، وتقاعد بحكم القانون، بسبب ذلك وهو برتبة لواء.

• تمت تسميته مفوضاً للمكتب الحركي العسكري، وكان أول مفوض لهذا المكتب، بصلاحية حضور اجتماعات اللجنة المركزية

• .في عام ٢٠٠٨ أصبح مفوضاً عاماً للمنظمات الشعبية في م.ت.ف وحركة "فتح.«

•ترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، وانتخب أميناً عاماً للمؤتمر عام ٢٠٠٨.

• انتخب رئيساً للمؤتمر العام السادس لحركة فتح في ٤/٨/ ٢٠٠٩. • انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح.

• عاد وتسلم حقيبة المكتب الحركي العسكري وشؤون الأمن والمعلومات في اللجنة المركزية • .كذلك استلم حقيبة مفوض عام شؤون القدس في الحركة إضافة لمهامه.

• سمي عضواً في اللجنة الوطنية العليا للقدس برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ منظمة التحرير الفلسطينية.

سمي عضوا في لجنة الدستور الفلسطيني عام ٢٠١١.

•عين رئيساً للجنة الوطنية للقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية في ٢١/٥/٢٠١١.

• قام بالعديد من الزيارات واللقاءات الرسمية في الاطارين القومي والدولي سواء في إطار مهامه كرئيس للجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني أو كأمين عام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس • .أسس وأشرف على جريدة العاصمة المقدسية.

•أسس وأشرف على مجلة مشارف مقدسية الصادرة عن اللجنة الوطنية للقدس عاصمة دائمة للثقافة العربية

• له عدد من المؤلفات من أعماله في الإطار الفكري والتنظيمي:

• كتاب التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا

•كتاب مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي •كتاب تحديات وآفاق/طبع في جزئين وسيطبع في إطاره المتكامل قريباً.

• مقالات ودراسات عدة في الحرب، أثر تطور السلاح في الخصائص الأساسية للمعركة، أثر تطور السلاح في بناء الجيش، خط العمل الثوري، الوضع العالمي في أوائل السبعينات وغيرها

•كتاب تحديات النهوض الصعب.

•كتيب "الرئيس الشهيد" في ذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات •كتاب لمحات فكرية إستراتيجية في الإطار العام:

•المحاضرات والندوات الفكرية والثقافية والتنظيمية والعسكرية • .الخطابات الجماهيرية والخاصة.

• المداخلات في الأطر والمؤتمرات المختلفة في الإطار الثقافي الابداعي

• طريق الجنوب/ رواية حقيقية • عدن/ ديوان شعر • اقتراب المدى/ مطولة شعرية • لمن تخلي سرج الجبال/ مطولة شعرية • بين الحضور وبين الغياب /ديوان شعر.



المجلس الوطني الفلسطيني ينعى القائد والمناضل الوطني عثمان أبو غربية

نعى المجلس الوطني الفلسطيني المناضل والقائد الكبير عثمان أبو غربية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني، ورئيس لجنة الشؤون البرلمانية الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، والأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، وعضو لجنة الدستور الفلسطيني.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صدر بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٦ عن رئيسه سليم الزعنون أنه برحيل المناضل أبو غربية خسرت فلسطين وشعبها وحركة فتح قائدا ومفكرا ملتزما بفلسطين وبمبادئ الثورة الفلسطينية، ومؤمنا بأهداف شعبنا الفلسطيني، قدم لشعبه حتى آخر أيام حياته الحافلة بالتضحية والوفاء على درب الحرية والاستقلال .

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني سمات المرحوم التي تحلى بها من دماثة الخلق وسعة الصدر وحكمة الرجال والذي التحق بأخوته الشهداء أبو عمار وأبو جهاد وأبو أياد وغيرهم من الذين أسسوا لانطلاقة ثورتنا المعاصرة.



الزعنون يشارك في تأبين الراحل عثمان أبو غربية في أربعينيته



أُقيم في مدينة رام الله، بتاريخ٣١-٠٥-٢٠١٦ حفل تأبين للراحل الفريق عثمان أبو غربية، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في ذكرى مرور ٤٠ يوما على وفاته.

وجرى التأبين بحضور أعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة "فتح"، وأعضاء من المجلسين الوطني والتشريعي، والمجلس الثوري لحركة "فتح"، وممثلي الفصائل الوطنية، ووزراء ومسؤولي وقادة المؤسسات العامة والأمنية والخاصة، وعدد من السفراء والقناصل المعتمدين لدى دولة فلسطين.

وقال رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، في كلمة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وكلمة اللجنة المركزية لحركة "فتح"، إن شعبنا فقد فارسا مدافعا عن شعبه وهو الفريق عثمان أبو غربية قائد مدرسة الكوادر التي دربت ابني عنده وكان خير المعلم، فهو قائد يمثل شعبنا خير تمثيل.

وأضاف "فاز عثمان بقدرة وقوة في انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر السادس فقد اختاره إخوانه رئيسا لجلسات المؤتمر السادس، فقام بأمانة وصدق بكل ما يلزم لتحقيق العدالة في تلك المنطقة، وعندما ذهب للعلاج في الهند قال إما الموت أو الحياة لم أعد قادرا على تحمل آلام المرض وكان ذاهبا ولم يخش الموت وجاءت المنية وستبقى ضميرنا يا عثمان ورحمك الله.»

من جانبه، توجه صالح رأفت، في كلمة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بتحية الفخر والاعتزاز لروح فقيد الشعب الفلسطيني الكبير ابن القدس عثمان أبو غربية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو المجلس المركزي، كما توجه بالتحية لأرواح جميع شهداء فلسطين وفي مقدمهم الشهيد البطل ياسر عرفات.

من جانبه، قال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، نبيل شعث، في كلمة أصدقاء الراحل، "إن عثمان أبو غربية في هذه المسيرة الطويلة من النضال كان من الرفاق الذين لن ينساهم الإنسان، فعثمان لم تفارقه الابتسامة والمحبة الصادقة والأخوة التي لا تنفصل عراها أبدا، وبرفقته لم نفقد الأمل أو الرؤية.»

بدوره، قال عبد الحي أبو غربية، في كلمة آل أبو غربية، إنه «من الصعب اختصار حياة عثمان العائلية وسيرته النضالية بكلمات، ففي القدس المدينة التي أنجبت قادة ومفكرين ومناضلين ولد أخي عثمان، وكان صاحب أخلاق حميدة وقيماً جميلة وصاحب الفكر والعقل والعطاء، نقي السريرة وطيب الذكر.»

وتحدث عن حياته المشتركة مع عثمان أبو غربية في المدرسة واللعب سويا أثناء الصغر، وكيف كان عثمان محط إعجاب للقراء، و"أتذكرك وأنت ملاحق في الخليل بسبب قيادتك للتظاهرات ومداهمة بيتنا من قبل الاحتلال بحثا عنك وأنت تنام في الكروم، وأتذكر والدتي وهي تكثر من الدعاء لك لتعود سالما.»

إلى ذلك، قالت عقيلة الفقيد هالة الشريف، إن حياة عثمان كانت مثلا في النضال والعمل من أجل دحر الاحتلال، وكانت مثالا للإنسان المحب والشاعر الرقيق والإنسان النبي الذي أعطى أرقى الصور المشرقة لكل ما يمت بصلة للفلسطيني الثائر.

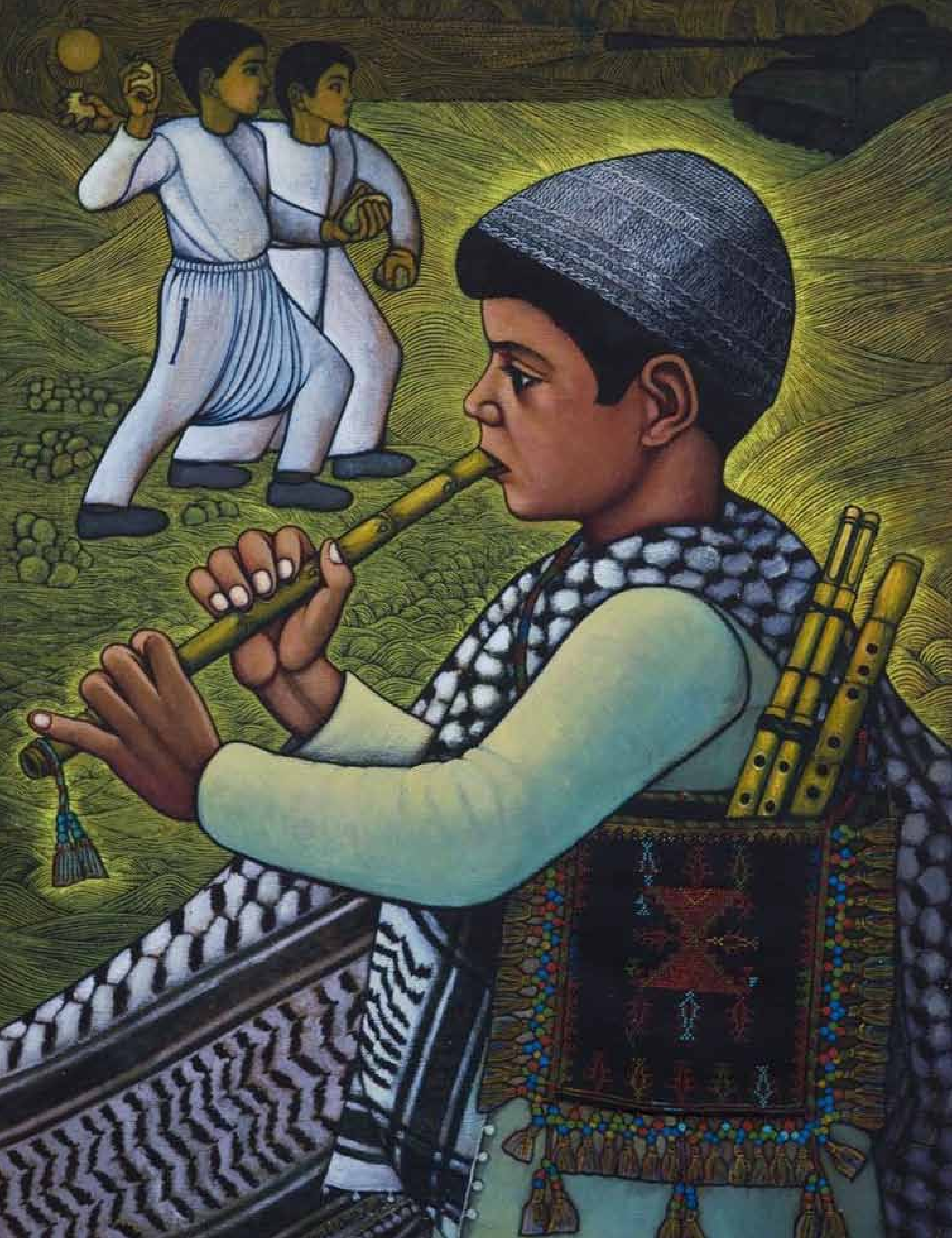
وقالت إن "عثمان بقي مصمما أن يرى الوطن حرا، حلما وهدفا وضعهما نصب عينيه استوجب وجوده في ساحات المعارك مع رفاق السلاح، تلك النخبة التي بقي يحن إليها، وأيضا في المفاصل الدقيقة والصعبة للقيام بشحذ للهمم وإنارة الطريق حتى بلوغ نهاية النفق، وتصويب الأطر بالإرادة والعزيمة، وإشراك الأجيال الشابة في صون الأمانة لتحقيق الحرية ودحر الاحتلال عبر خوض معركة التحرير بكل مقوماتها ومتطلباتها، بما فيها إقرار استحقاق المقاومة المواجهة بوضوح وعزة والتمسك بالثوابت الوطنية وعلى رأسها القدس الشريف وصولا للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.»

وعرض خلال الحفل فيلم قصير من إخراج رائد الدزدار عن حياة عثمان أبو غربية، أوضح خلاله أن أبو غربية رجل يصعب تعويضه، حينما تبدو الحاجة ملحة لحضورهم في اللحظة المحتدمة بكل ما فيها من ارتباك يجعل الحليم حيرانا، من ميلاده بصيف عام ١٩٤٦ في مدينة القدس وتحديدا في حارة الشرف إلى وفاته قبل ٤٠ يوما.

وعلى هامش حفل التأبين أقيم معرض للصور جسد مسيرة الراحل الفريق أبو غربية في مختلف مراحل حياته ونضاله لنصرة أبناء شعبه الفلسطيني.



اراض استوطنها اليهود
اراض يسكنها الفسطينيون
فلسطين .. الأرض والشعب
عبر قرن من الزمان (1917-2015)
من الاحتلال البريطاني حتى عشية حرب 1948:
- اصدرت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين في 1947/11/29 إلى دولتين: فلسطينية، ويهودية اقتطع لها 54% من أرض فلسطين.
- عشية حرب 1948 بلغ عدد الفلسطينيين 2.065 مليون نسمة مقابل 650 الف يهودي، اي بنسبة 69% إلى 31%. ونشات معظم الزيادة اليهودية بسبب الهجرة المحمية من قوات الاحتلال البريطاني (الانتداب). واصبح اليهود يمتلكون بموجب عقود ملكية 5.66% فقط من مساحة فلسطين إلا انهم استولوا بالقوة خلال فترة الانتداب على ما مجموعه 11% منها، بما في ذلك 191 قرية و7 مدن، وطردوا نصف الفلسطينيين .
لبنان
سوريا
الأردن
مصر
عكا
حيفا
طبرية
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
أريحا
رام الله
القدس
بيت لحم
الخليل
غزة
بئرسبع
40 كم
0





الفنان الفلسطيني:أحمد محمد ياسين

